

تم
 كتاب اسرار العريّة والمحمد لله ربّ العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العليّ العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ
 سيبيلد الألماني والنسخة الاولى هي لشيخي العزيز المدرّس العلامة بدار
 فنون العلوم طوبينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 بأشكوريال بديار الاندلس

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	وَرِيَّةُ	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	الْقَوَدُ	١٥٨	١٨	يبتدا
—	١٣	الذَّبَا التَّيَا	١٦١	١٣	عمادا
١٤٧	٩	فَعِيلٌ	١٦٨	١٧	ادْغاما
١٥٥	١١	فَلَمَّا	١٦٩	٣	انْ
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المبتدا
—	١٦	امراتين			

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
١٣	٤	اختص	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	دَابَّتْ
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الَّذِي
—	١٥	يفتح	٧٦	١٩	هَذَا
٢٦	٢	جاء هذا الجمع	٨٤	١٨	وتخفيفها
٢٧	٢٤	النفاض	٨٦	٩	إِمَّا
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رَبِّ
٣٠	٦	بما	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	أَوَّلَهُ
—	٢٣	لما ذا	٩٩	٨	تقيمه
٢١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بعلة
٢٢	٥	وَأَمَّا	١٢٢	٥	الاعجمي
—	١٠ و ٧	المبتدأ	١٢٠	١٢	ويلمه
٤٤	١١	وسكون	١٢٢	١٥	يقنضي
—	٢٤	حتى	١٢٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	قَرَأْتُكَ عَوْرَاتٍ
٥٦	١	أنها	—	٦	جفنا
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردوا
٦٤	٦	بين	—	٢٠	درع دريع

١١٨	الباب السابع والأربعون باب العطف
١٢٠	الباب الثامن والأربعون باب ما لا ينصرف
١٢٤	الباب التاسع والأربعون باب اعراب الافعال وبنائها
١٢٩	الباب الخمسون باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
١٣١	الباب الحادي والخمسون باب حروف الجزر
١٣٣	الباب الثاني والخمسون باب الشرط والجزاء
١٣٤	الباب الثالث والخمسون باب المعرفة والنكرة
١٣٧	الباب الرابع والخمسون باب جمع التكسير
١٤٢	الباب الخامس والخمسون باب التصغير
١٤٦	الباب السادس والخمسون باب النسب
١٤٩	الباب السابع والخمسون باب اسماء الصلات
١٥٢	الباب الثامن والخمسون باب حروف الاستفهام
١٥٤	الباب التاسع والخمسون باب الحكاية
١٥٦	الباب الستون باب الخطاب
١٥٧	الباب الحادي والستون باب الالفات
١٦٠	الباب الثاني والستون باب الامالة
١٦٢	الباب الثالث والستون باب الوقف
١٦٥	الباب الرابع والستون باب الادغام

٦٩	الباب الثالث والعشرون باب المصدر
٧٢	الباب الرابع والعشرون باب المنعول فيه
٧٤	الباب الخامس والعشرون باب المنعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون باب المنعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون باب المحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون باب الاستثناء
٨٢	الباب الثلاثون باب ما يُجَرَّ به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون باب ما ينضب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون باب الترخيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون باب الندبة
٩٩	الباب السابع والثلاثون باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون باب حروف الجر
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون باب عطف اليان
١١٧	الباب السادس والأربعون باب البديل

فهرس هذا الكتاب

وجه		
٣	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٩	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمتني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وبئس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حينا	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٣	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان واخوانها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب ان واخوانها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت واخوانها	الباب العشرون
٦٧	باب الاغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

حروف طرف اللسان وحرقان بخالطان طرف اللسان وهما الضاد
والشين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام كثر دورها في الكلام
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتحركة ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الادغام وأما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلعبر قيل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سديس وفي تكسيره اسداس إلا أنهم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوا هاهنا من السين تاء صار إلى سدت ثم ادغموا الدال في
التاء فصار ست وأما بلعبر فأصله بنو العنبر إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الادغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الادغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بني العم قال الشاعر
إذا غاب غدوا عنك بلعم لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
غداة طفت علماء بكر بن وائل وعجنا صدور الخيل شطر نعيم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه
نصب إن شاء الله تعالى

ومعنى المعتلة انها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل
الموجبة لذلك ولذلك سُميت معتلة وسميت الالف والياء والواو
حروف المد واللين اما المد فلان الصوت يمد بها واما اللين فلانها
لانت في مخارجها واتسعت واوسعت مخرجا الالف ويسمى الهواي لهويه
في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل
انما لم يجوز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم
الباء في الميم اصح مطرا الا ان الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو
ادغم في الباء لذهب الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها
غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما
يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو ادغم اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه
ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من
ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ فاعلموا
ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو
اخفى الراء فحذف على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيها هو انقص صوتا منه وانما لم يجوز ادغام
الحرف فيها هو انقص صوتا منه لانه يؤدي الى الاجحاف به وباطال
ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والتاء والذال والذال والراء
والراء والسين والسين والصاد والصاد والطاء والطاء والنون نحو
التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والناكر
والصابر والضاھر والطائع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

اللام والنون والراء والميم والباء والفاء ويجمعها فَرَّ مَنْ لُبَّ والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها أَجَدَتْ طَبَقَكَ
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمنفوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها .
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الأخرى القاف والغين والحاء
 والمنخفضة ما عدا هذه السبعة * والمعناة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهبوسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فحري النفس معها فأخفاها والهيس الصوت الخفي
 فلذلك سُميت مهبوسة ومعنى المجهورة انها حروف أشبع الاعتماد في .
 موضعها فتمتعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والمجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المدلفة انها حروف لما فضل اعتماد على
 ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سُميت مدلفة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأصنعت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة * ١٠
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت
 شديدة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت
 بين الشديدة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان .
 الى الحنك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المنفوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فينتفع
 عنها ولذلك سُميت منفوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المنخفضة عكس ذلك *

ابو بكر بان الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي ان منهم من يقول
 في اترد اضرد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول للهزة والالف والهاء
 وهو من اقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط الحلق والثالث للعين والحاء وهو من ادنى الحلق مما يلي النور
 . والرابع للثاق وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم النور والسادس للهم
 والثين والياء وهو من وسط اللسان بين وبين الحنك الاعلى والسابع
 للضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من
 الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
 ١٠. منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للراء وهو من مخرج النون الا ان الراء ادخل بطرف اللسان في النور
 ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والذال وهو من
 بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والراء وهو من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف
 ١٥. الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للثاء والذال والظاء وهو من بين
 طرف اللسان اطراف الثنايا العليا والرابع عشر للفاء وهو من باطن
 الشفة السفلى اطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا
 عمل للسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة
 ٢٠. والمبدلة والمضمنة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والبطيقة
 والمتنوعة والمستعيلة والمختنضة والمعتلة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والثين والصاد والتاء والفاء والباء ويجمعها
 قولك سَتَحْنُكَ حَصَنَةٌ والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا ويجمعها مدغطا وجعظرا وقل ندّ ضيزن والمبدلة ستة احرف

ورُغم اسم للستة وهما فعلان نقلتا الى الاسمية وحكي بعضهم وعيل فلما
كان ذلك يؤدّي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا
عن الكسر الى الضم فقالوا مررت بالبئر لان له نظيراً في كلامهم نحو
طُنب وحرُض فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والستون

باب الادغام

ان قال قائل ما الادغام قيل ان تصل حرفا بحرف مثله من غير
ان تفصل بينهما بحركة او وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة فان قيل
فعلى كم ضربا الادغام قيل على ضربين ادغام حرف في مثله من
غير قلب وادغام حرف في مقاربه بعد القلب فاما ادغام المحرف في
مثله فمخو شد ورد وكان الاصل فيه شدد وردد الا انه لما اجتمع
حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الاول منها وادغموه في الثاني
وحكم المضارع في الادغام حكم الماضي نحو يشد ويرد وما اشبه ذلك
واما ادغام المحرف في مقاربه فهو ان تبدل احدهما من جنس الآخر
وتدغمه في الثاني نحو الحق كنه وانك قطنا واسلخ غنمك وادمغ خلفا
وما اشبه ذلك غير انه لا طريق الى معرفة تقارب الحروف الا بعد
معرفتها ومعرفة مخارجها واقسامها وهي تسعة وعشرون حرفا وهي
معروفة وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفا بحروف مستحسنة وهي النون الخفيفة
وهزة بين بين والالف الماللة والفاء التنخيم وهي التي يثنى بها نحو الواو نحو
الصلوة والصاد كالزآ والسين كالجم وتبلغ ثيفا واربعين حرفا بحروف
غير مستحسنة وهي الفاء التي بين الفاف والكاف والتي بين
الجم والكاف والجم التي كاللثام والجم التي كاللثام والصاد التي
كالسين والطاء التي كالنآ والظاء التي كالنآ والباء التي كالنآ وحكي

يبدلوا منه يَاءً على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي حالة المجرى يَاءً ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في حالة الرفع واوا ولا في حالة المجرى يَاءً وهي لغة قليلة واجود اللغات الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والمجرى على ما بيننا وأما الاشام فالمراد به ان تبيين ان هذه الكلمة اصل حركة في حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فان قيل فلم لم يجر الاشام في حال المجرى قيل لانه يؤدي الى تشويه الحلق وأما الاتباع فلانه لما وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لانها الحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر

انا ابن ماريّة اذ جدّ النقر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر
 أرنتي بحجلاً على ساقها قهش فؤادي لذلك المحجل

بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلاً جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والمجرى قيل لان حرف الاعراب تلزمه الحركة اذا كان متوناً في حالة النصب نحو قولك رأيت بكراً ولا تلزمه في حالة الرفع والمجرى فان قيل فهلاً جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت البكر قيل حملاً على ما فيه التنوين لان الاصل هو التنكير فان قيل فهلاً جاز ان يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبسر بكسر السين في الوقف كما جاز هنا بكر ومررت ببكر قيل لانهم لو قالوا هذا عدل بضم الدال لأدى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه ليس في كلامهم شيء على وزن فعل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع حقوا أحق وجرو أجرو وقلنسوة قلنس وقالوا هذا عدل بكسر الدال لان له نظيراً في كلامهم نحو ابل وإطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر السين لانه ليس في الاسماء شيء على وزن فعل الأذيل وهو اسم دويبة

تكون الفاتحة منقلبة عن ياء ولا واو فان قيل فلم جازت الامالة في
بلى ويا في النداء قيل اما بلى فانها اميلت لانها اغنت غناء الجملة
واما يا في النداء فانها اميلت لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها
كالفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاشمام وهو ان تضم شفتيك
من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضرب والروم وهو ان
تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضرب
والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر وهذا خالد
والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
الحرف الاخير في الرفع والحز نحو هذا بكر ومررت بيكر فان قيل
فلم خصوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا ياء في حال
الحز قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
لخفة الفتحة بخلاف الرفع والحز فان الضمة والكسرة ثقلتان والوجه
الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي
الى ان يكون اسم متمكن في آخرة واو قبلها ضمة وليس في كلام
العرب اسم متمكن في آخرة واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء
في حالة الحز لكان ذلك يؤدي الى ان تلتبس ياء المتكلم فلذلك لم

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا
جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك
انحدار بعد تصعد قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي
اذا كان مفتوحا زاد استعلاء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان
مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاءه فصارت سلما الى جواز الامالة
ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان
كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاءه لانه انحدار بعد تصعد فباعتبار هذين
الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدها وهو كونه انحدارا بعد
تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي
هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة
التزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة
التزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت
مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت
مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها ففتحان او ضمّتان فلذلك منعت
الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار الفرار وما اشبه ذلك قيل انما
غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء
اكتست تكريرا فقويت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسفلها تصعد المستعلي وكما
غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من
التصرف او لتدل الالف على ان اصلها ياء والحروف لا تصرف ولا

من بني نعيم وغيرهم وهي فرع على التغميم والتغميم هو الاصل بدليل ان
 الامالة تنفرد الى اسباب توجبها وليس التغميم كذلك فان قيل فما الاسباب
 التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
 في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف متقلبة عن
 الياء او لان الالف تنزل منزلة المتقلبة عن الياء او إمالة لإمالة هذه
 ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فمخو قولهم في
 عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشئ يعرض للحرف في
 بعض المواضع فمخو قولهم في خاف خاف فأمالوا لان الخاء تكسر في
 خفت واما الامالة للياء فمخو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان
 واما الامالة لان الالف تنقلب عن الياء فمخو قولهم في رحي رحي وفي
 رحي رحي واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المتقلبة عن الياء فمخو
 قولهم حباري حباري وفي سكارى سكارى واما الامالة للامالة فمخو
 رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف
 الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والعين والحاء
 والفاء فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم تمنع هذه الاحرف
 الامالة قيل لان هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحنك الاعلى فتجذب
 الالف الى الفتح وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت
 بعد الالف مكسورة تمنع الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
 قيل انها تمنع من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه
 يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
 الحروف تقتضي التصعد فلو املت هاهنا لآدى ذلك الى التصعد بعد
 الانحدار وذلك صعب ثقل فلذلك تمنع من الامالة بخلاف ما اذا
 وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا اتيت
 بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

وهزة القطع في الافعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة ان
 مضبومة فان كانت مفتوحة فهي همزة وصل نحو ما قدّمناه وان كانت
 مضبومة فهي همزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانتك تقول
 في المضارع يجمل ويحسن وما اشبه ذلك وهمزة مصدره ايضا همزة
 قطع كالنعل وانما كسرت من اجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فانهم
 لو قالوا اجمل اجمالا بفتح الهمزة في المصدر لالتبس بجمع جمل فلما كان
 ذلك يؤدى الى اللبس كسروا الهمزة لازالة اللبس فان قيل فلم فتحوا
 حرف المضارعة في الثلاثي وضموه من الرباعي قيل لان الثلاثي اكثر
 من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا الاكثر الاخف والاقل
 ١٠. الاقل ليعادلوا بينها فان قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي
 فهلا وجب ضمه قيل انما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثي اكثر
 من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الاكثر اولى
 من الحمل على الاقل والثاني ان الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة
 حروفهما فلو بنوها على الضم لآدى ذلك الى ان يجعلوا بين كثرة
 ١٥. الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو
 الفتح وعلى ان بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول
 يُنطلق ويُستخرج يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف
 نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للتشاكل
 لئلا تختلف الاصوات فتتأخر وهي تختص بلغة اهل الحجاز ومن جاورهم

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفي في كتاب الالف واللام فان قيل فلما
 فتحت الهمزة مع لام التعريف والفاء امين قيل اما الهمزة مع لام
 التعريف ففتحت للثة اوجه احدها ان الهمزة لها دخلت على لام التعريف
 وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم
 والنعل والوجه الثاني ان الحرف اتقل فاختراروا له الفتحة لانه اخفت.
 الحركات والوجه الثالث ان الهمزة مع لام التعريف بكسر دورها في
 الكلام فاختراروا لما اخفت الحركات وهو الفتح واما همزة امين فانما
 بنيت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون همزة قطع
 مفتوحة فلذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تقع همزته
 كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهمزة في نحو ادخل
 وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف المحوون في ذلك
 فذهب البصريون الى ان الاصل في هذه الهمزة الكسر وانما ضمت
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستثقل
 ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل وذهب الكوفيون الى
 ان همزة الوصل مبنية على ثلث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان
 كان مضموما ضمت وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع
 لان همزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينها فرقا على
 جهة التقريب فنقول نفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الاسماء
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي همزة قطع وان سقطت فهي همزة
 وصل نحو همزة آب وابن فالهمزة في آب همزة قطع لانها تثبت في
 التصغير لانك تقول في تصغيره ابي والهمزة في ابن همزة وصل لانها
 تسقط في التصغير لانك تقول في تصغيره بني ونفرق بين همزة الوصل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها
 بما بعدها في الوصل ولذلك سُمِّيَتْ همزة الوصل وهمزة القطع هي التي
 تنقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُمِّيَتْ همزة القطع فان قيل
 ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم فسيل في جميع اقسام الكلم
 من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
 وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثان واثنان
 واسم واسم وامرؤ وامرأة وابن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم
 عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وابن فاما امرؤ
 وامرأة فانما دخلت عليهما لانهما لهما كان آخرها همزة والهمزة معدن
 ١٠ التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة
 عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الآ
 انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
 في اوله لئلا يبدأ بالساكن واما ما كان مصدرا فمحو انقطاع واقتطاع
 واحمرار واحمرار واستخراج واغديان واخرواط واسنكك واسنكك
 ١٠ واحرنجام واسطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
 منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمر واحمر واستخرج
 واغدون واخروط واسنكك واسنكك واحرنج واسنكك ونحو ذلك وانما
 دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لئلا يبدأ
 بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
 ٢٠ الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
 لئلا يبدأ بالساكن واما المحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
 حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في
 قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف
 واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

أسماء الإشارة وهي ذلك وتلك وأولئك لمجرد الخطاب ولا موضع لها
 من الاعراب لأنه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها الجر
 بالإضافة وذلك محال لأن أسماء الإشارة معارف والمعارف لا تضاف
 فصارت بمنزلة الكاف في التجاك لأن ما فيه الالف واللام لا تضاف
 وبمنزلة الكاف في آياك لأنه مضمهر والمضمرات كلها معارف والمعارف لا
 تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن
 أن يقال هنالك ولا هنالك وأصل اللام أن تكون ساكنة فإن قيل
 فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل أنها كسرت ذلك لوجهين
 أحدهما أنها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها
 والثاني أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك ألا ترى أنك لو قلت ذلك
 بفتح اللام لالتبس وتوهم السامع أن المراد به أن هذا الشيء ملك لك
 فلما كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وأنها
 فتحت كاف الخطاب في المذكور وكسرت في المؤنث للفرق بينهما
 والكاف في تلكا أيضا للخطاب وما أتى بعدها علامة التثنية وكذلك
 الكاف أيضا في أولئك للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع
 المذكور وكذلك الكاف أيضا في أولئك للخطاب والنون المشددة
 علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية
 والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكَ
 يَمَّا قَدَّمْتُ أَيْدِيكُمْ ولم يقل ذالك وقيل أنها أفرد لأنه أراد به الجمع
 كأنه قال إنما الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الحادي والستون

باب الالفات

أن قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل أوائل الكلم قبل

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من منّا كما تقول
ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وإنما وقع في
لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهو
من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل أول كلامك للسؤل
عنه الغائب وآخره للسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل
قلت كيف ذلك الرجل يا رجلُ واذا سألت عن رجلين قلت كيف
ذاتك الرجلان يا رجلُ واذا سألت عن رجال قلت كيف اولئك
الرجال يا رجلُ واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة
يا رجلُ واذا سألت عن امرأتين قلت كيف تأتلك المرأتان يا رجل
واذا سألت عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجلُ واذا سألت
امراة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة واذا سألتها عن
امرائين قلت كيف تأتلك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت
كيف اولئك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاتك
الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال
يا امرأة واذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلان
قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ إِذَا خَاطَبْتُمَا نِسْوَ
وَأَشَرْتُ إِلَى رَجُلٍ قُلْتُمَا كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ يَا نِسْوَ قَالَ اللهُ تَعَالَى
قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ وَعَلَىٰ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ هَذَا الْبَابُ فَاِنْ قِيلَ
فَلَمْ يَدْعُ الْمَشَارَ إِلَيْهِ الْغَائِبُ قِيلَ عَنَاءٌ بِالسُّؤْلِ عَنْهُ وَالْكَافُ بَعْدَ

وأما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت
 زيدا من زيدا واذا قال مررت بزيد من زيدا فيعملون من في موضع
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الاعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي تجب بخبر المبتدأ وأما بنو نعيم فلا يجكون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيعملون من في موضع رفع لانه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الاعراب وهو القياس والذي يدل
 على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني نعيم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 اذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم خص اهل الحجاز المحكاية بالاسم العلم والكنية قيل لان الاسم
 العلم والكنية غَيَّرَا ونُقِلَا عن وضعها فلما دخلها التغيير والتغير يونس
 بالتغير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فاهذه الزيادات التي تلحق من في الاستنهام
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والحجر والتانيث والثنية
 والجمع نحو منو وما ومني ومنان ومتين ومنون ومين ومنة ومتان
 ومتين ومنات هل هي اعراب او لا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
 وجهين احدهما ان من مبنية والمبني لا يلحقه الاعراب والثاني ان الاعراب
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب يثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب وأما قول الشاعر
 أتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا المجن فقلت عمو ظلاما
 فائتبعوا الزيادة في حال الوصل فاجواب عنه من وجهين احدهما انه
 اجري الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني انه يجوز ان يكون من قبيلة تعرب من

في واحد منها فيقول لا فحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعد مكانا مكانا وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل أتى بأين لانها تشتل على جميع الامكنة ليلزم السؤال الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربما لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل اقاموا متى مقامها لانها تشتل على جميع الازمنة كما تشتل اين على جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلها المعنى من الاجاز والاختصار اقاموها مقام الهزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهزة واما اية فانها أعربت وان كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماء الصلات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها تنزىل الالتباس وتنزىل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعتُ الناسُ يتجعون غيثا فقلت لصيدح انجعي بلالا

فقال الناس بالرفع كأنه يسمع قائلا يقول الناس يتجعون غيثا ثمكي الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والتكرة ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرنان فقال دعني من تمرنان

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سؤال عمن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال وابن وايتي سؤال عن المكان ومتى وايتي حين وايتان سؤال عن الزمان وايتي يحكم عليها بما تضاف اليه فانها لا تكون الا مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المهيب . زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجز لان من سؤال عمن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت ابن زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجز لان ابن سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك . ولو قال في الدار او في المسجد لم يجز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوختون الابهاز والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الابهاز والاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنه فيقول لا فحتاج الى ان تعيد السؤال وتعد شخصا شخصا وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنه فلا يحصل لك الجواب عمن عنه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يوذي الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتي بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم المسئول الجواب عمن عنه وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

لأن الفعل اذا كان مؤثراً لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم بُنيت أسماء الضلالت قبل لوجهين احدهما ان الصلة لها كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مني والوجه الثاني ان هذه الاسماء لها كانت لا تنيد الا مع كلمتين فصاعداً اشبهت الحروف لانها لا تنيد الا مع كلمتين فصاعداً فان قيل فأي لم كانت معربة دون سائر اخواتها قبل لوجهين احدهما انهم بنوها على الاصل في الاعراب تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل المضارع اذا اتصلت به نون التأكيد وضمير جماعة النسوة تنبيها على ان الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها ونقيضها فنظيرها جزء ونقيضها كل وهما معربان فكانت معربة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١. ان قال قائل كم حروف الاستفهام قسبل ثلاثة حروف الهزة وأم وهل وما عدا هذه الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت مقامها فالاسماء من وما ومم وكيف والظروف اين وانته ومتى واي حين واين واي بمعكم عليها بما نضلف اليه فاما الهزة وأم فقد بيناها في باب العطف واما هل فتكون استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتى على الإنسان حين من الدهر اي قد اتى ثم قال الشاعر

سائل فوارس يربوع يشد تناسا
اهل راونا بفتح التثني ذي الامم
اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاما لان الهزة للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قسبل انها اقاموها

صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف وكان حذف
 المفعول أولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الأشياء فكان
 حذفه أولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قيل
 لا يجوز ذلك لأن أسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى
 الوصف بالجمل كما اتوا بذى توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي
 توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
 الاجناس ولا يأتي بعد أي إلا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
 يجوز ان تكون الصلوات أجملا ولا يجوز ان تكون مفردة فاما قراءة
 من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
 احسن فكذلك قوله عز وجل مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو
 بعوضة وكذلك قوله عز وجل أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا اي هو أشد
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم
 فان قيل فهذه الضمة في أيهم ضمة اعراب او ضمة بناء قيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا
 المبتدأ من صلتها دون سائر اخواتها نقصت فبنيت وكان بناءؤها على
 الضم أولى لانها اقوى الحركات فبنيت على الضمة كقيل وبعد والذي
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا
 ضربت أيهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
 ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عند قال الله سبحانه وتعالى
 ثُمَّ لَنَبْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَمْ أَهْمُ وذهب يونس الى إلغاء
 الفعل قبله ويتدل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح
 ما ذهب اليه سيبويه واما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
 ابتداء من غير تقدير قول قائل قاله واما قول يونس فضعيف جدا

لانها تفتقر الى صلات توضيحها وتبينها لانها لم تفهم معانيها بانفسها الا
 ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تفهم معناها حتى نضم الى شيء
 بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي
 اخوها ذاهب والتي ذهاب اخوها وكذلك سائرهما وفي الذي اربع لغات
 الذي بياء ساكنة والذي بياء مشددة والذي بكسر النال من غير ياء
 والذي يسكون النال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي بياء ساكنة
 والتي بياء مشددة والتي بكسر الناء من غير ياء والتي يسكون الناء من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان
 التعريف بصلتهما وهي الجملة التي بعدها بدليل اخوانهما نحو من وما
 فلو كانتا فيهما للتعريف لأدى ذلك الى ان يجتمع فيهما تعريفان وذلك
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلا الى
 وصف المعارف بالحمل لانهم لما رأوا التكرات توصف بالمفردات والحمل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذاهب ابوه وما اشبه
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وأثروا التسوية
 بينهما جأؤا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلا الى
 وصف المعارف بالحمل كما اتوا بذي التي بمعنى صاحب توصلا الى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال واتوا بأي توصلا الى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يُعلّقها بالموصول
 ويتمّها به ولذلك لم يجوز ان يرتفع زيد خرج في قولم الذي خرج زيد
 لانه يؤدي الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم
 حذف في قوله تعالى اهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا قَبِيلَ لَانَ الْعَائِدِ
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما

اربعة احرف فكذلك هاهنا الحفنة النخعة بما كانت على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو
قولهم في النسب أُسَيْدُ أُسَيْدِي ونحو ذلك قيل لئلا تجتمع اربع ياءات
وكسرتان وذلك مستثقل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
بالحذف التخفيف والمتحركة اثقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لو
حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها
فلذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
في النسب واو في نحو قولهم حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واو واما همزة كساء فلم
يجب قلبها لانها متقلبة عن حرف اصلي فأجريت مجرى همزة الاصلية
نحو قرأ ووضأ وكذلك همزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فأجريت
مجرى همزة الاصلية وكما لا يجب قلب همزة الاصلية واو في النسب فكذلك
ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم
الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما ري ومداثي فانما نسبوا الى
الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلوات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلوات قيل

لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغيير بالحذف يبلغ من القلب
 واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واو اولى من قلبها
 ياء لانها لو قلبت ياء لآدى ذلك الى اجتماع الامثال الا نرى انك لو
 قلت رحى وعصى لآدى ذلك الى اجتماع ثلث ياءات وذلك مستثقل
 فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
 قالوا في النسب الى شج شجوى قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للغة
 التي ذكرناها فانقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمقصود
 نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجوى كما قالوا رحوى وعصى فان قيل فلم
 قالوا في النسب الى مغزى وقاض مغزى ومغزوى وقاضى وقاضوى قيل
 اما من قال مغزوى فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها
 واو كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوى واما قاضوى فابدت
 من الكسرة فتحه وقلب الياء الفا فصار قاضا كمغزى فقالوا قاضوى كما
 قالوا مغزوى واما من قال مغزى وقاضى فحذف الالف والياء فلان
 الالف ساكنة والياء الاولى من ياءى النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
 ١٠ فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
 فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
 نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجى الى مشتري مشتري قبيلا انها وجب
 حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
 واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
 ٢٠ فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
 الى بشكى بشكى الى جمزى جمزى قيل لانه لما توالى فيه ثلث
 حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد
 تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
 سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة المحذوفة بما كان على

علامتي تانيث والرابع انها انما حذفت لان هذه الناء حكما ان تنقلب في
 الوقف هاء فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
 نارة ناء ونارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان ناء التانيث
 بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
 فكذلك هاهنا تحذف ناء التانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فُعيلة
 وفُعيلة نحو قولهم في النسب الى جُهينة جُهني والى ربيعة رباعي دون باب
 فَعِيل وفُعِيل نحو قولك في النسب الى ثقيف ثقيني وفي النسب الى هذيل
 هذيلي قيل انها وجب حذف الياء في باب فُعيلة وفُعيلة دون باب
 فَعِيل وفُعِيل لان باب فُعيلة وفُعيلة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف
 وهما طلب التخفيف وتأسيس التغير لحذف ناء التانيث وباب فَعِيل^{١٠}
 وفُعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
 فُعيلة وفُعيلة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وفُعِيل سبب
 لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
 قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحه طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَقَرٍ
 شَقَرِي والى نَهْرٍ نَهْرِي بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف^{١٥}
 الا نرى انهم لو قالوا شَقَرِي ونَهْرِي بالكسر لآذى ذلك الى توالي كسرتين
 بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتح فقالوا
 شَقَرِي ونَهْرِي فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِيٍّ عَلَوِيٍّ
 بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فَعِيل بقي على وزن فَعِيل
 وابدلوا من الكسرة فتحه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار^{٢٠}
 عَلِيٍّ كَرَحًا وعَصَا فقلبوا من الالف واوا فقالوا علَوِيٍّ كما قالوا رَحَوِيٍّ
 وعَصَوِيٍّ فان قيل فلم وجب قلب الفِ رَحًا وعَصَا واوا قيل انها
 وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
 وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدني وعمري وبغدادني ومصري ونحو ذلك قيل اولا انها كانت ياء
تشبيها بياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
١٠ ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا
ما قبلها نون طئة لها فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قيل لخسة اوجه احدها انها
انما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو
الكلمة والثاني انها انما حذفت لئلا يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث
١٥ في النسب الى المؤنث اذا كان المنسوب مؤنثا الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصري فقلت
في المؤنث امرأة كوفية وبصرية فلما كان يؤدي الى الجمع بين تاء
تانيث في المؤنث نحو كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذفوا التاء من المذكر لئلا يجعلوا بين علامتي
٢٠ تانيث في المؤنث والثالث انها انما حذفت لان ياء النسب قد تنزلا
منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
وروم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجعلوا بينهما كما لم يجعلوا بين

هو الاصل فبقي لفظ تصغيره على اصله والعرس في معنى التعريس
والحرب في الاصل مصدرُ حُرِبْتُ حرباً والمصدر في الاصل مذكّر
والناب روعي فيها معنى الناب الذي هو السن وهو مذكّر لانها سُميت
به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القميص وانما
اثبتوا الناء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قديمة وورقة وامية لوجهين •
احدهما ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يدخلوا الناء
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالمدكّر والوجه الثاني انهم زادوا
الناء تأكيداً للتانيث ويحتمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا الناء
تنبيها على الاصل المرفوض كما صححو الواو في العود والحركة تنبيها على
ان الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال ١٠
فكلا النسبين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء
المبينة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكنة قالوا في تصغير ذا ذباً وفي تانياً
وفي الذي الذباً وفي التي اثتياً قيل انما فعلوا ذلك جرياً على اصول
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المبينة لما كانت
مغايرة للاسماء المتمكنة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتمكنة لتغايرها ١٥
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكنة وزادوا في
آخرها الناء ليكون علماً للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكنة وجوزوا
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذباً وفي ناء تانياً فان قيل فلم
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة قيل انما لم
يجمع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكنة لان ٢٠
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
المتمكنة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انما ضمن زيادة الالف
في آخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبينة فجعل في آخرها الف لتكون

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي اليها خصَّ بأبنية تدلُّ على القلة والكثرة
 فكذلك اختلف ابنيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفريج قيل أنها وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التفسير لأن التصغير يجري مجرى
 التفسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفريج كما قالوا في التفسير
 سفريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التفسير لأن التصغير والتفسير من واد واحد
 فان قيل فلم زادوا الناء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشميسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل أنها ردوا الناء في التصغير لأن التصغير يرد الاشياء الى اصولها
 الا ترى أنهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لأنك تقول في تكسيره ابواب
 وتوبُّت بابا واصلها في ناب الياء لأنك تقول في تكسيره انياب وتبيُّت نابا
 وفي الامر منه تيب وفي الامر من الاول بوب فاذا كان التفسير والتصغير
 ١٠ يردان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردها في التصغير واختص رد الناء
 في الثلاثي لثبته لفظه فاما الرباعي فلم يرد فيه الناء لطوله فصار الطول
 بدلا من ناء التانيث فاما ما لم يرد فيه الناء في التصغير من الثلاثي
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 ٢٠ حريب وفي ناب الابل نيب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما اثبتوا
 فيه الناء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام قديمة وفي وراء
 ورئية وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انها لم يلحق الناء في
 التصغير لما كان ثلاثيًا لأنه أجري مجرى المذكر لأنه في معناه وذلك
 لأن النوس في معنى العود والعُرس ينطلق على المذكر والمؤنث والمذكر

دون ما كان على ثلاثة احرف لان ما كان على ثلاثة احرف يقع ما بعد
 الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبنى على الكسر فان قيل فلم
 كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بتنقصان حرف قيل لان التصغير
 قام مقام الصفة الا ترى انك اذا قلت في رجل رجُل وفي درهم درهم
 وفي دينار دينير قام رجُل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير .
 وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وهي لفظ
 زائد جُمِلَ بزيادة حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه
 مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
 ولم كانت ثالثة قيل انها كانت ياء لانهم لم يزدوا الالف في التكسير
 والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو .
 وانما كانت ساكنة ثالثة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
 فلم حُمِلَ التصغير على التكسير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل
 انها حمل التصغير على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
 يغير اللفظ والمعنى الا ترى انك اذا قلت في تصغير رجل رجل انك
 قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت
 معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما انك اذا قلت في تكسيره
 رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته
 من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
 فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنته كاختلاف ابنة
 التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى انك اذا
 قلت رجُل فقد وصفته بالصغير من غير ان نضم اليه غيره واذا قلت
 رجال فقد ضمت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
 اضعف من التكسير في التغير وكان المراد به معنى واحدا اُلزِمَ طريقة
 واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغير ويكون كثيرا

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع سترجل
 سفاريج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
 اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
 بعد الف التفسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
 ليس بثقيل فلها كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
 الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
 قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
 الاصل فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يجنبون
 لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
 فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المجتلة فان قيل فلم قالوا
 في جمع مفتاح منافع وجرموق جراميق فقلبو الالف والواو وايقوا
 الياء على حالها قيل انما قلبو الالف والواو ياء لسكونها وانكسار
 ما قبلها وايقوا الياء على حالها لان الكسرة توجب قلب الالف والواو
 ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
 ان تصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضم اول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
 المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يسم فاعله فكما بني
 اول فعل ما لم يسم فاعله على الضم فكذلك اول الاسم المصغر
 والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
 الاول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تيمنا للضمة
 وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف

او اربع والثاني اَنَّك قلت يلعبن واللغة بياض قليل فليس فيه كثير
 شأن والثالث اَنَّك قلت يقطرن والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجفان ويسلن وهذا عندي ليس
 بصحيح لان هذا المجمع يجرى للكثرة كما يجيء للقلّة قال الله تعالى وَمُمْ فِي
 الْفُرْقَاتِ آمِنُونَ والمراد به الكثرة لا القلة والذي يدل على ذلك انه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرّون وكما ان قولهم الزيدون
 والعمرّون يكون للكثرة والقلة فكذلك هذا المجمع وانما ما روى النابغة
 وحسان فقد كان ابو علي الفارسي يقدح فيه ولو صح فيجتمعا ان يكون
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال
 فان قيل فلم جاز ان يكتبي ببناء القلة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلة قيل انها جاز ان يكتبي ببناء القلة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسان وأذن وأذان وطنب وأطناب وكنف
 واكتاف وإبل وأبال وان يكتبي ببناء الكثرة عن بناء القلة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى المجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز ان ينوي بمجمع القلة جمع الكثرة لاشتراكهما في المجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بمجمع
 الكثرة جمع القلة كما يجوز ان ينوي بالعموم المخصوص فان قيل فلم جمع
 ما كان رباعيا على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لان ما كان
 على اربعة احرف لها كان اثقل مما كان على ثلثة احرف الزم طريقة
 واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها لانها اخفت الحروف
 لانها قط لا تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسيا
 في المجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انها وجب حذف آخر حروفه
 لطوله ولو أتى به على الاصل لكان مستثغلا فحذف طلبا للثغّة وكان
 الآخر اولى بالمحذف لانه اضعف حروف الكلمة لان المحذف في آخر

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة
 نحو عَوْرَات وبيضات وسلّات وما اشبه ذلك قبيلا انما كانت
 ساكنة اذا كانت العين معتلة لان الحركة توجب ثقلا في الواو والياء
 فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليهما وحرصا على تصحيحها ومن العرب
 من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين
 وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَات لكم يفتح الواو قال الشاعر
 أخو بِيضَات رائحٌ متأوَّبٌ رقيقٌ بِمَسْحِ الْمَنَكِيْنِ سَبُوحٌ
 وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لثلاث يجتمع حرفان متحركان من
 جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلالات
 ١٠ وملة ملالات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضم
 الفاء وسكون العين ضم العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات
 وظلمات وظلمات قبيلا اما الضم فللتابع واما الفتح فرارا من اجتماع
 ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُدٍ عَضُدٍ فان قيل فلم جاز
 في جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو
 ١٠ سدرة وسددرات وسددرات وسددرات قبيلا اما الكسر فللتابع واما
 الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في
 كَيْفٍ كَيْفٍ كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كله
 لقلة عند بعض النحويين ويحجّون بما روي عن حسان بن ثابت انشد

النابعة قصيدته التي يذكر فيها

٢٠ لنا الجفّنات الغُرّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى واسياقنا يقطرن من نَجْدَةٍ دَمًا

فلم يرفيه اهتزازا فعانبه على ذلك فقال له النابعة قد اخطأت في
 بيت واحد في ثلثة مواضع واغضيت عنها ثم جئت تلومني فقال له
 حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت الجفّنات وهي تدلّ
 على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث حفّنات

فعال الا نرى انه لو جمع على فعول لكان يؤدى الى اجتماع واوين
 وضمة نحو ثوب وحووس وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك
 في الياء لانها اخفت من الواو فكذلك خصوا ما كان عينه واوا بنعال
 وما كان عينه ياء بنعول فان قيل فمن اين زعم ان افعل لا يكون الا
 في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل
 قيل انما قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
 الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
 جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقوله

امترلي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع

فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعَل في الاغلب على فِعْلان قيل
 لان فعلا منصورا من فُعَال وما كان على فُعَال فانه يجمع على
 فعْلان نحو غُرَاب وِغْرِيان وِعُقَاب وِعُقبان وكذلك ما كان
 منصورا منه يجمع على فعْلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من
 فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين في المجمع نحو جَنَنَات وقَصَعَات وسكنت
 في نحو خَذَلَات وصَعِبَات من فعلة قيل لان فعلة بفتح الفاء وسكون
 العين تكون اسما غير صفة نحو جَنَنَة وقصعة وتكون صفة نحو خذلة
 وصعبة فحركت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَنَنَات وقَصَعَات
 للفرق بينهما وبين الصفة نحو خَذَلَات وصَعِبَات فان قيل فلم كان الاسم
 اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل انما
 كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
 اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان
 الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابنت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المناصل
 فسكن رفضات والاصل رفضات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

نكلموا عليها فقالوا انما قالوا في جمع فرخ افراخ لوجهين احدها انهم حملوه على معنى طير فكما قالوا في جمع طير اطياف فكذلك قالوا في جمع فرخ افراخ لانه في معناه والوجه الثاني ان فيه الراء وهو حرف تكرر فينزل التكرير فيها منزلة المحركة فصار بمنزلة فعل بفتح العين فجمع على افعال كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشاعر

ماذا تقول لافراخ بذي مَرخٍ رُغِبَ المحاصل لآماء ولا شجر
ألفت كاسهم في قعرٍ مظلمٍ فأغتر عليك سلام الله يا عمر

واما انف فانما جمعه على افعال قالوا آناف لان فيها النون والنون فيها غنة فصارت الغنة فيها بمنزلة المحركة فصار بمنزلة فعل فجمع على افعال وامّا زند فانما جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين احدهما لما ذكرنا ان النون فيها غنة فصارت كانتها متحركة والوجه الثاني ان زندا في معنى عود وعود يجمع على اعواد فكذلك ما كان في معناه فان قيل فلم جمعوها فعلا اذا كانت عينه ياء او واو على افعال ولم يجمعوه على افعال قيل لانهم لو جمعوه على افعال على قياس الصحيح لأدى ذلك الى الاستثقال الا ترى انك لو قلت في جمع بيت ابيت وفي جمع عود اعود لأدى ذلك الى ضم الياء والواو والياء تُستثقل عليها الضمة لانها معها بمنزلة ياء واو وكذلك الواو ايضا تُستثقل عليها الضمة أكثر من الياء لانها معها بمنزلة واو بن فلما كان ذلك مستثقلا عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم جمعوها بين فعال وفعل في جمع الكثرة قيل لاشتراكهما في عدد الحروف وان كان في احدها حرف ليس في الآخر فان قيل فلم خصوا في جمع التكسير ما كان على فعل منها عين واو بفعل نحو ثوب وثياب وما عينه ياء بفعل نحو شيخ وشيوخ وهلا عكسوا قبل انما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على فعول لانه كان يؤدي الى الاستثقال ولا يؤدي الى ذلك اذ جمع على

وبكما وبكم وبك وبكن وبه وبهما وبهم وبها وبهن وما اشبه ذلك فان قيل
 فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلا ومنصلا ولم يكن المجرور
 كذلك قيل لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان
 يفصل بينه وبين عامله الا ترى ان المرفوع يجوز ان يتقدم فيرفع
 . بالابتداء فلا يتعلق بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم على
 الناصب كتقدم المفعول على الفعل والفاعل فلما كانا يتصلان بالعامل
 تارة ويتصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متصل ومنفصل
 واما المجرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين عامله ومعهوله
 الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون ضميره متصلا لا غير واما
 ١٠ الاسم العلم فحقو زيد وعمرو واي محمد واشباه ذلك واما الميم فحقو
 هذا وهذان وهذه وهاتان وتيك وتلك وتانك وتينك وهاؤلاه وما
 اشبه ذلك واما ما عُرِف بالالف واللام فحقو قولك الرجل والغلام
 وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه بالالف
 واللام معا وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها وانها لهما زيدت
 ١٥ للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهزة لئلا يبتدأ بالساكن لان الابتداء
 بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر
 وقد افردنا كتابا فيه واما ما اضيف الى احد هذه المعارف فحقو غلامي
 وغلام زيد وغلام هذا وغلام الرجل وغلام صاحب عمرو وما اشبه
 ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك
 ٢٠ فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمر اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم
 الاسم الميم ثم ما فيه الالف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه لا
 يشاركه فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر
 المعارف والذي يدل على ان الضمائر اعرف المعارف انها لا تنتقل الى
 ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى

حَدَّ النكرة ما لم يُحْصَ الواحدَ من جنسه نحو رجل وفريس ودار وما
 اشبه ذلك وحدَّ المعرفة ما حُصَّ الواحد من جنسه فان قيل فبأي
 شيء تُعتبر النكرة من المعرفة قيل بشيئين احدهما دخول الالف واللام
 نحو الفريس والغلام ودخول ربَّ عليها نحو ربَّ فريس وغلام وما اشبه
 ذلك فان قيل فعلى كم نوعا تكون المعرفة قيل هي على خمسة انواع .
 الاسم المضمَر والعَلَم والميم وهو اسم الاشارة وما عرِف بالالف واللام
 وما اضيف الى احد هذه المعارف فاما الاسم المضمَر فعلى ضربين متصل
 ومتصل فاما المتصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو
 انا ونحن وانت وانما وانتم وانت وانتن وهو وهما وهم وهي وهن واما
 المنصوب المتصل فإيائي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه
 وإياها وإياهم وإياها وإياهن وذهب الخليل الى انه مظهر استعمل استعمال
 المضمَر ومنهم من قال انه اسم ميم اضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم ميم
 اضيف غيره ومنهم من قال انه بكالهِ اسم مضمَر ولا يُعلم اسم مضمَر يختلف
 آخره غيره ومنهم من قال انه اسم مضمَر اضيف الى الكاف ولا يُعلم
 اسم مضمَر اضيف غيره والصحيح ان ايا اسم مضمَر والكاف للخطاب ولا
 موضع لها من الاعراب وذهب الكوفيون الى ان المضمَر هو الكاف
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لان الشيء لا يعبد بما هو أكثر منه وقد
 بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة
 اضرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فمخوفت وقمت وقمتا
 وقمتا وقمت وقمت والمضمَر في قام وقاما وقاموا وقامت وقامتا وقمن
 والمضمَر في اسم الفاعل نحو ضارب والمضمَر في اسم المفعول نحو مضروب
 وما اشبه ذلك واما المنصوب المتصل فمخو رأيتني ورأيتنا ورأيتك
 ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتهم ورأيتهن ورأيتنا ورأيتكم
 اشبه ذلك واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مَرِي وبنا وبك

وكان يقتضي ان يقال محلوجا فنقتضيه على الجوار وكقول الآخر .
 كَانَ نَعَمَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرَمِّلِ . وكقولهم جَحْرَ ضَبٍّ خَرِبٍ وما
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لقلته وقد اعترض على هذه المذاهب كلها
 . باعتراضات فاما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها واما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له واما قول من
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم فنافس ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استغنى الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يتم
 ١٥ وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انما هو موجب لتنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملة
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بيننا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او النكرة قيل لا بل النكرة هي الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حدة النكرة والمعرفة قيل

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيننا من انها تقتضي جملتين الشرط والجزاء
 فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان
 من الالفاظ التي يجازي بها نحو من وما وأي ومها ومتي وأين وإيان وأي
 وأي حين وحيثما واذا فأنها عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها
 وكلها مبنية لقيامها مقامها ما عدا إيان وسنذكر معانيها ولم اقيمت مقام
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فما العامل في جواب الشرط
 قيل اختلف المحوون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ١٠
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
 انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف ١٥
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
 النعل المضارع انها أعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع ٢٠
 موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزور
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محبولا عليه
 في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كأنها صرّبت قدّام أعينها قطنا بمسحود الاونار محلولج

وحرف الشرط يعمل المجزم وكذلك ما اشبهه وأنها وجب لحرف الشرط ان يعمل المجزم لأنه يقتضي جملتين فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط أختير له المجزم لأنه حذف وتخفيف فيمترله لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الامر فأنها وجب ان تعمل المجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام المجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ وإن كان احدهما كان جزماً والآخر وقفاً فاما لا في النهي فأنها وجب ان تجزم حملاً على الامر لأن الامر ضد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الامر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان احدهما جزماً والآخر وقفاً على ما بيننا فلها وجب ان تعمل المجزم فان قيل فاذا كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لأن لم يجب ان تكون عاملة فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبين عملها فنقل الماضي الى المضارع ليتبين عملها فان قيل فهلاً جؤزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الاصل في حروف الشرط والجزء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فعدل عن الاثقل الى الاخف فاما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جؤزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لأنه اذا استعمل الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الاثقل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزء

ان قال قائل لم عملت إن المجزم في الفعل المضارع قيل أنها عملت

فلا يجوز افعالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل المحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت اَنَّك في حال ظنّ وذلك لأنّ اذن
 انما عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل المحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل وانما كي فتستعمل
 على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
 نحو جئتكَ لكي تعطيني حقّي والثاني ان تعمل بتقدير أن لانهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جرّ ولانهم يقولون كيما كما يقولون كيما وانما وجب ان
 يتقدّر بعدها ان لأنّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير أن بعدها وبعد الفاء والواو وآو واللام وحتى دون اخواتها
 قيل لثلاثة اوجه الاول انّ ان هي الاصل في العمل والوجه الثاني انّ
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلتنقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث انّ ان لهما كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاظهار فاعرفه نصب
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النبي
 في الفعل المضارع الجزم قيل انما وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لأنّ لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقل الى معنى الماضي كما انّ ان التي للشرط والجزاء تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقل الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى أنك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير فعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك وأما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين
واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهمزة من ان لكثرة الاستعمال
. كقولهم ويل أمه ويلمه وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
أما زيدا فلن اضرب لأن ما بعد ان لا يعمل فيها قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان الحرف اذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب
١٠. عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا رُكبت مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها
وأما لن فعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها وأما اذن فتستعمل
١٥. على ثلاثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن أكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو
والفاء للعطف فيجوز اعمالها وإعمالها نحو قولك ان تكرمني انا أكرمك
واذا احسن اليك فيجوز اعمالها فتتصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
٢٠. بها فترجع الى القسم الاول ويجوز إعمالها فترفع الفعل بعدها لانها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن أكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
احدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني
اذن أكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس الا ان تختلف
انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر المبهم
الدال على الجنس لم يجر تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو
جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
الواحد فكان يجوز ان يقال زيد قاما وقاما اذا فعل ذلك مرتين
او مرارا فلما لم يجر ذلك دل على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه
الثالث ان الفعل ليس بذات يقصد اليها بان يضم اليها غيرها كما
يكون ذلك في الاسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع ان
الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في
ينعلان تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل الالف
والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

١٥

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان نعمل ان ولن واذن وكى النصب قبل انما
وجب ان نعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت
عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع
للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل بن احمد انه قال لا
يُنصب من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثر على خلافه

لأنَّ وجب ان تكون معرفة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لأنَّ من الاعراب المجزء فلو أنَّها حرف اعراب لوجب ان يسقط في
حالة المجزء فكان يؤدي الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن ايضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لأنَّ في الحقيقة ليس يجزء
الفعل وأنَّها هو قائم بنفسه في موضع رفع لأنَّ فاعل فلا يجوز ان يجعل
حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لأنَّها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والحذف علامة للمجزء والنصب وأنَّها جعلوا الثبوت علامة للرفع والحذف
علامة للمجزء والنصب ولم يكن بعكس ذلك لأنَّ الثبوت أوَّل والحذف
١٠ طار عليه كما أنَّ الرفع أوَّل والمجزء والنصب طاريان عليه فأعطوا
الأوَّل الأوَّل والطاري الطاري والنصب فيها محمول على المجزء لأنَّ
المجزء في الافعال نظير المجزء في الاسماء وكما أنَّ النصب في التثنية والجمع
محمول على المجزء فكذلك النصب هاهنا محمول على المجزء فان قيل
فلم استوى النصب والمجزء في قولهم انت تفعلين للواحدة وليس في الاسماء
١٥ الأحاد ما حمل نصبه على جزءه قيل لأنَّ قولهم انت تفعلين يشابه
لفظ الجمع الا ترى أنَّ الجمع في حالة النصب والمجزء يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تفعلين فلما اشبه لفظ الجمع حمل
عليه ولهذا فتحت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا
النون في يفعلان وفتحوها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه
٢٠ الامثلة معرفة لا حرف اعراب لها وذلك لما بينا من استخالة جعل
اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان يفعلان ويفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لأنَّ الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وأنَّها لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الأوَّل أنَّ الفعل يدل على

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشي
 فأثبتوا الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
 المجزم ففعلوا الواو والياء في حالة النصب فسووا في يخشي بين النصب
 والرفع فسيل أنها اثبتوها ساكنة في الرفع لأن الاصل ان يقال هو
 يغزو ويرمي ويخشي بضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويخشي الآتهم
 استثقلوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فبقيت
 الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي وأما الياء من يخشي
 فانقلبت الناء لتحركها وانفتاح ما قبلها وأنها حذفوا هذه الحروف في
 المجزم لأنها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما ان هذه
 الحروف مركبة من الحركات على قول بعض الثوريين والحركات
 مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
 بينها والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان
 الحركات كذلك وكما أنها تحذف للمجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكى
 عن ابي بكر بن السراج انه شبه المجازم بالدواء والحركة في الفعل
 بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها
 وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك المجازم اذا دخل
 على الفعل ان وجد حركة اخذها والا أخذ من نفس الفعل وسهل
 حذفها وان كانت اصلية لسكونها لأنها بالسكون تضعف فتصير في
 حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وأنها فعلوا
 الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لحنة الفتحة فانقلبت الياء في
 نحو يخشي الناء لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
 الرفع لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت
 الخمسة الامثلة نحو ينعلان وتنعلان وينعلون وتنعلون وتنعلين في حالة
 الرفع بشبوت النون وفي حالة النصب والمجزم بحذفها قيل لأن هذه الامثلة

وأما ما ذهب اليه الكوفيون ففساد وقولهم ان الأصل في تم لتتم وإذهب
 لتذهب إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وأنه لو
 كان الامر كما زعمهم لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله فلما قيل اقعنسس وإحرنجيم وإعلوط وما اشبه ذلك
 بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم ان فعل
 النبي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لان فعل النبي
 في أوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب
 فكان معرباً وأما فعل الامر فليس في أوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقياً على أصله
 ١٠ وقولهم أنه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم وإخش كما تقول
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول أنها حذففت هذه الاحرف للبناء لا
 للاعراب حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملاً للرفع على الأصل
 والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه ان حروف الجزم لا تعمل مع
 الحذف فحروف الجزم اولى وأما البيت الذي انشدوه وهو قوله .
 ١٠ محمد نَفِدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ . فقد أنكره ابو العباس المبرّد ولو سلمنا
 صحته فنقول قوله نَفِدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة
 وأنها حُذِفَت الياء للضرورة اجتزأ بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 أكثر من ان يُحصى وإن سلمنا ان الأصل لتنفد وأنه مجزوم بلام مقدرة
 غير أننا نقول أنها حذففت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 ٢٠ لا يجوز ان نجعل اصلاً يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه
 الاسماء من الخمسة الالوه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه
 الرفع والنصب والجزم فاما الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكر ايضاً
 في صدر الكتاب وأما النصب والجزم فسنذكرها ايضاً فيما بعد هذا

ولا نسأله عما سوف بيدي ولا عن عيبه لك بالمغيب
مضى تك في صديق او عدو تخبرك العيون عن القلوب
والوجه الثالث انها لم يبين على الضم لان من العرب من يختزئ بالضمّة
عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر
فلو أن الاطباء كان حولي وكان مع الاطباء الشفاء .

واذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل
فلم يبن فعل الامر على الوقف قيل لان الاصل في الافعال البناء
والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبنى على الوقف لانه الاصل
وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه المجزم واستدلوا على ذلك
من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انها قلنا انه معرب مجزوم لان
الاصل في تم واذهب لنتم ولتذهب قال الله تعالى قَبِذْكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ
خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذكر انها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازبه لناخذلو مصافكم
فدل على ان الاصل في تم لنتم واذهب لتذهب الا انه لما كثر كلامهم
وجرى على السنتهم استشفلوا محبي اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه .
فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه ائي شيء
وكقولهم ويله والاصل فيه ويل امه لحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النبي معرب مجزوم
نحو لا نتم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو قم واقعد لان النبي ضد
الامر وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعتل اغتر ارم اخش
فحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على انه
مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف المجزم مع الحذف قال الشاعر
محمداً قد نفستك كل نفس اذا ما خنت من امر تبالا

الباب التاسع والأربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلاثة ماضي وحاضر ومستقبل قيل لان
الازمنة ثلاثة ولما كانت ثلاثة وجب ان يكون الافعال ثلاثة ماض
وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبن الفعل الماضي على حركة ولم كانت
الحركة فتحة قيل انها بني الفعل اولا لان الاصل في الافعال البناء
وبني على حركة تنضिला له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه
الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت
برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والجزاء فانك
تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام
المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تنضिला
له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما
كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخفت الحركات فلما وجب
بنائه على حركة وجب ان يبنى على اخفت الحركات والوجه الثاني
انه لا يخلو إما ان يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
يبنى على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والثقل لا ينبغي ان
يبنى على ثقيل واذا كان المحر لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل
ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم ايضا للثلاثة اوجه الوجه
الاول ان الضم انقل واذا بطل ان يبنى على الثقيل فلان لا يبنى على
الانقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء
لا ترى انهما يجتمعان في الرفع نحو قوله
ولا تُكثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذكّر التجرم للذنوب

لَمَّا كَانَ جَمْعًا لَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ مَرَّةً ثَانِيَةً فَكَأَنَّهُ قَدْ جُمِعَ مَرَّتَيْنِ وَالْوَجْهَ
الثَّانِي أَنَّهُ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ فَعَدِمَ النَّظِيرُ يَقُومُ مَقَامَ عِلَّةٍ ثَانِيَةٍ
وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنَّهُ جَمْعٌ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكْثُرَ مَرَّةً ثَانِيَةً فَأَشْبَهَ النَّعْلَ
لَاَنَّ النَّعْلَ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْكِيرُ وَالْوَجْهَ الرَّابِعُ أَنَّهُ جَمْعٌ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي
الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ فَجَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الْعَجَبِيَّةِ لِأَنَّ الْعَجَبِيَّةَ يَكُونُ عَلَى غَيْرِ
وِزْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْوَجْهَانِ الْآخِرَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى الْأَوَّلِينَ وَإِنَّمَا مَا كَانَ
مَعْدُولًا عَنِ الْعَدَدِ نَحْوُ مِثْنَيْنِ وَثَلَاثَ فَاتَّمَا مَنَعَ الصَّرْفَ فِي التَّنْكِيرِ
وَذَلِكَ لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ وَقِيلَ لِأَنَّهُ عَدِلَ عَنِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَمَا عَدِلَ
فِي اللَّفْظِ فَظَاهِرٌ وَإِنَّمَا عَدِلَ فِي الْمَعْنَى فَلَاَنَّ الْعَدَدَ يَرَادُ بِهِ قَبْلَ الْعَدْلِ
الدَّلَالَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْدُودِ لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاءَنِي اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ
أَرَدْتَ قَدْرَ مَا جَاءَكَ وَإِذَا قُلْتَ جَاءَنِي مِثْنَيْنِ وَثَلَاثَ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَتَقَدَّمَ
قَبْلَهُ جَمْعٌ لِنَدْلٍ بِذِكْرِ الْمَعْدُودِ عَلَى التَّرْتِيبِ فَتَقُولُ جَاءَنِي الْفُؤُومُ مِثْنَيْنِ
مِثْنَيْنِ وَثَلَاثَ ثَلَاثَ أَيِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَةً ثَلَاثَةً فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَعْدُولٌ
مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي التَّنْكِيرِ فَانْ قِيلَ فَلَمْ
يَدْخُلْ جَمْعٌ مَا لَا يَنْصَرَفُ الْمَجْرُوعُ مَعَ الْآلِفِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةُ قَبِيلٌ
لِلثَلَاثَةِ أَوْجُهُ الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ لِأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ
لَا تَكُونُ مَعَ التَّنْوِينِ فَلَمَّا لَا وَجَدْتَ مَعَ التَّنْوِينِ أَمِنَ فِيهِ التَّنْوِينُ
فَدَخَلَ الْمَجْرُوعُ فِي مَوْضِعِ الْمَجْرُوعِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ وَالْإِضَافَةَ
قَامَتِ مَقَامَ التَّنْوِينِ وَلَوْ كَانِ التَّنْوِينُ فِيهِ لَجَازَ فِيهِ الْمَجْرُوعُ فَكَذَلِكَ
مَعَ مَا قَامَ مَقَامَهُ وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنَّهُ بِالْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ بَعْدَ
عَنْ شَبِّهِ النَّعْلِ فَلَمَّا بَعْدَ عَنْ شَبِّهِ النَّعْلِ دَخَلَ الْمَجْرُوعُ فِي مَوْضِعِ الْمَجْرُوعِ
لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فَلِهَذَا الْمَعْنَى دَخَلَ الْمَجْرُوعُ مَعَ
الْآلِفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

والمؤنّات السالم فلما حُمِلَ الجَرَّ على النصب في تلك المواضع فكذلك
يحمل الجَرَّ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا ينصرف
في المعرفة ينصرف في النكرة الأ خمسة انواع افعل اذا كان نعنا نحو
ازهر وما كان آخره الف التانيث نحو حبل وحرأ وما كان على
. قعلان مؤنّته فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الله حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مئتي وثلاث ورباع واشباهه قسبل اما افعل فانها لم
ينصرف معرفة ولا نكرة لانه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف
ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل
. وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سُمِّيَ به ثم نُكِرَ انصرف لانه
لبا سمي به زال عنه الوصف واذا نُكِرَ بقي وزن الفعل وحده فوجب
ان ينصرف والصحيح انه لا ينصرف لانه اذا نُكِرَ رجع الى الاصل وهو
الوصف فيجتمع فيه عِلْتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
. الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان آخره الف التانيث
فانها لم ينصرف لانه مؤنّث وتانيثه لازم فكأنه أثث مرتين فلهذا لا
ينصرف لان العلة فيه قامت مقام عِلْتين واما ما كان على فعْلان مؤنّته
فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا التي التانيث
. نحو حرأ وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء التانيث والثاني
ان بناء مذكوره مخالف لبناء مؤنّته وان لم يكن له مؤنّث على فعلى
نحو عثمان فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الله حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فانها منع
من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التمامي الوجه الاول انه

والعدل والتركيب والجمع ويجمعها بيتان من الشعر وهي
 جَمَعَ ووصف وتانيث ومعرفة وعجبة ثم عدل ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريبا
 فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لان وزن الفعل
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع
 على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانهما تجريان مجرى علامة
 التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليهما الا ترى انه لا يقال
 عطشانة وسكرانة كما لا يقال جمرأة وصفراء والتعريف فرع على التنكير
 والعجمة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا
 فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانها لما
 كانت فروعا على ما بيننا والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم
 لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فاذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
 العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع
 الصرف بعلّة واحدة قيل لان الاصل في الاسماء الصرف ولا تمتنع من
 الصرف بعلّة واحدة لانها لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلة
 تقوم مقام علتين فيمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علة مقام
علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف التنوين والمجرّ قيل لوجهين
 احدهما انه انما منع من التنوين لانه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع المجرّ تبعا له والوجه الثاني انه
 انما منع المجرّ اصلا لا تبعا له لانه انما منع من الصرف لانه اشبه
 الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل
 فلم حمل المجرّ على النصب فيما لا ينصرف قيل لان بين المجرّ
 والنصب مشابهة ولهذا حمل المجرّ على النصب في الثانية وجمع المذكر

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فلذلك افترق المحكم فيهما وإما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فإما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أزيد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المنقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهزة كقولهم أنها لا بل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه
 رأى اشخاصا فغلب على ظنه أنها لا بل فاخير بحسب ما غلب على ظنه
 ثم ادركه الشك فرجع الى السؤال والاستنباط فكأنه قال بل أي شاء
 ولا يجوز ان تقدّر بل وحدها والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل
 له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة
 ١٠ فإما إما فليست حرف عطف ومعناها كعني أو إلا أنها اقعد في باب
 الشك من أو لأن أو يمضي صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرأ
 الشك من آخر الكلام الى أوله وإما فينبئ الكلام معها من أوله
 على الشك وإنها قلنا أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما ان يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فاذا قلت قام
 ١٠ إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز ان يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 ان يجمع بينهما وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

ان قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قيل تسع وهي وزن النعل
 والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجمة

الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب
فيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ولو كانت
الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الآيتين ما يتأخر في
الآخرى قال ليد

أُغْلَى الْيَاءُ بِكُلِّ أَذْكَنْ عَاتِي أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَفُضَّ خَتَامُهَا
وتقدمه فُضَّ خَتَامُهَا وَقُدَحَتْ لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِالْجَوْنَةِ هَاهُنَا الْقَدْرَ وَقُدَحَتْ
أَيِ عُرِفَتْ وَالْبَغْرِفَةُ يُقَالُ لَهَا الْمَقْدَحَةُ وَفُضَّ خَتَامُهَا أَيِ كُشِفَ غَطَاؤُهَا
وَالْبَغْرِفَةُ أَيْهَا يَكُونُ بَعْدَ الْكُشْفِ هَكَذَا ذَكَرَهُ الثَّانِي فِي الْإِظْهَرِ أَنَّهُ
أَرَادَ بِالْجَوْنَةِ الْخَايَةِ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْمَرْجُلِ فِي
شَرْحِ السَّيِّعِ الطُّوْلِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِلْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ قَوْلُهُ
الْمَالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو كَمَا يُقَالُ بَيْنَهَا وَيُقَالُ اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَلَوْ
كَانَتْ الْوَاوُ تَنْبِيذُ التَّرْتِيبِ لَمَا جَازَ أَنْ يُقَالَ أَنْ تَقَعَ هَاهُنَا لِأَنَّ هَذَا
الْفِعْلَ لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ اثْنَيْنِ وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدٍهَا فَدَلَّ عَلَى
أَنَّهَا تَنْبِيذُ الْجَمْعِ دُونَ التَّرْتِيبِ فَمَا النَّاءُ فَإِنَّهَا تَنْبِيذُ التَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ
وَتَمَّ تَنْبِيذُ التَّرْتِيبِ وَالتَّرَاخِي وَأَوْ تَنْبِيذُ الشُّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاهَةِ وَلَا تَنْبِيذُ
النَّفْيِ وَبَلْ تَنْبِيذُ الْإِنْتِقَالِ مِنْ قِصَّةٍ إِلَى قِصَّةٍ أُخْرَى وَلَكِنْ تَنْبِيذُ
الِاسْتِدْرَاكِ وَأَنَّهَا تَعْطِفُ فِي النَّفْيِ دُونَ الْإِثْبَاتِ بِخِلَافِ بَلْ فَإِنَّهَا
تَعْطِفُ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ مَعًا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ جَازَ أَنْ نَسْتَعْمَلَ بَلْ بَعْدَ
النَّفْيِ كَلَكِنْ وَلَمْ يَجُزْ أَنْ نَسْتَعْمَلَ لَكِنْ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ كَكُلِّ قِيلَ لِأَنَّ بَلْ
أَنَّهَا نَسْتَعْمَلَ فِي الْإِيجَابِ لِأَجْلِ الْغَلْطِ وَالتَّسْيِيقِ لِمَا قَبْلَهَا وَهَذَا أَنَّهَا
يَقَعُ فِي الْكَلَامِ نَادِرًا فَاقْتَصَرُوا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ لَكِنْ
فَإِنَّهَا يَكُونُ بَعْدَ النَّفْيِ فَجَازَ أَنْ يَشْتَرِكَ مَعَهَا فِيهِ لِأَنَّ الْكَلَامَيْنِ صَوَابٌ

به فأتى بالذي قصد وأبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فا العامل في البديل
 قبل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل
 في البديل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي علي
 النارسي انه قيل له كيف يكون البديل ايضا للمبدل وهو من غير
 جملة فقال لما لم يظهر العامل في البديل واتها دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على ان العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا اَنْ
 يَكُونَ النَّاسُ اُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُفْكَاً مِنْ
 ١٠ فِضَّةٍ فظهور اللام في يوتيم وهي بدل من من وبدل على ان العامل في
 البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ اَلَمْلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ
 قَوْمِي لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع من هو بدل
 من الذين استضعفوا فدل على ان العامل في البديل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البديل هو العامل في المبدل
 ١٠ منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

٢٠ ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم وان
 ولا وبلى ولكن وام وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط ولما
 غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنبين
 واذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرَنَ سَطْرًا لَقَائِلَ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السادس والأربعون

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس
وازالة التوسع والحجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فقولك جاءني اخوك زيد
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكل كقولك
جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجْحُ الْيَتِيمِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتغال فنحو قولك سلب زيد ثوبه
ويعجبني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فقولك قتال فيه بدل
من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبِهِ تَقْصِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَامُ
والتقدير فيه ثوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره
فيقول لقيت زيدا عمرا فعبرو هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

منصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنتين والاثنتين بالجمع أشد استحالَة وكذلك سائرهما فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف فاذا قلت جآني زيد الظريف كان العامل فيه جآني وإذا قلت رأيت زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى ان كونه صفة لرفع اوجب له الرفع وإلى ان كونه صفة لمنصوب اوجب له النصب وإلى ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجزّ والذي عليه الاكثرون هو الأوّل وهو مذهب سيبويه فاعرفه نصب ١٠ ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والاربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع ١٠ اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به ليخصّه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك الا ترى أنك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ٢٠ ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انه اسم جامد كما ان البدل يكون اسما جامدا ووجه شبهه للوصف ان العامل فيه هو العامل في الاسم الأوّل والدليل على ذلك أنك تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع قال الشاعر

عدّة حول كلّ رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
فان القصيدة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كلّ مطرّدا .
فيحتمل ان يكون تأكيداً للضمير في جديد والمضمرات لا تكون الا
معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرت البكرة يوما اجمعا .
فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صحّت هذه الايات على ما
رووه فلا يجوز الاحتجاج بها لقولها وشذوذها في بابها والشاذ لا يمحّط
به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قيل التخصيص والتفصيل فان
كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
فيها الا ترى ان المسمين يزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
ايهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك
فقد خصّه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
التفصيل الا ترى أنك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا
قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
لاننا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
تنبع الصفة الموصوف قيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره
وافراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيثه وتعريفه وتنكيره فان قيل فلر
لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لان
المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

بأنّ الألف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والحجر اذا اضيفتا الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب كألف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كلت رجلينهما سلامي واحدة . فلا حجة فيه لأنه يحتمل أنه حذف الألف لضرورة الشعر واما قولهم انها تنقلب في حال النصب والحجر اذا اضيفت الى المضمر قلنا انها قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما اشبهتها قلبت الفها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تنفع الاضافة كما ان هذه الكلم لها حال النصب والحجر وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز تأكيد النكرة قيل ان كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز ان يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب الكوفيون الى أنه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر
لَيْكَنَّهُ شَاقَّةُ أَنْ قَبِلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبُ
فجرت كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اِذَا التَّعُودُ كَرَّ فِيهَا حَقْدًا يَوْمًا جَدِيدًا كَلَّهُ مَطَرْدًا
فأكد يوما وهو نكرة بكلمة واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرّت البكرة يوما احما . وما استدلتوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما قول الشاعر . يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كَلِّهِ رَجَبًا . فالرواية . يا لَيْتَ

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاً وجُيع هل هن
 معارف ام تكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القبيلة جمعاً ومررت
 بهن جُمع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن النعل واما
 جمعاً فلا لفي التانيث نحو صحراء واما جُيع فللتعريف والعدل عن
 اُجمع جمعاً وقياسه جُيع كُحمر فعدل وحرك فاجتمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففيهما افراد لفظي وثنية معنوية والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالافراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالثنية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كِلْتَا التَّجَنِّيَنِ اَنْتَ أَكْلَهُمَا فرد الضمير

الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر
 كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفيهما راب
 فرد الى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً
 باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للثنية أنها لو كانت
 للثنية لانقلب في النصب والجَزْ إذا اضيفنا الى المظهر لان الأصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للثنية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المفصورة وليست للثنية
 وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للثنية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كِلْتِ رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزائدة
 فأفرد في قوله كِلْتِ فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنما لم يتعرف بالاضافة لانها
لا تخص شيئا بعينه فلما وقعت صفة للكرة فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والاربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة
التحيز في الكلام لأن من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت
بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومجمله وجاءني النوم وهم يريدون بعضهم
قال الله تعالى فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَإِنَّا كَانَ جبريل وحده فاذا قلت
مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك اذا قلت جاءني النوم كلهم
زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا
المجاز الذي كان في قوله فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ
لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين
توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ
فعو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك واما التوكيد
بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وهي نفسه عينه كله اجمع اجمعون
جمعاء جمع كلاً فان قيل فلم وجب تقدم نفسه وعينه على كلهم
واجمعين قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم واجمعون
يدلان على الإحاطة والعموم والإحاطة والعموم يدلان على محاط به
فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها
اولى وقدم كلهم على اجمعين لأن معنى الإحاطة في اجمعين اظهر منها
في كلهم لأن اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له واما ما بعد
اجمعين فنبع لاجمعين وإنما كان ذلك لانهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين
فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعاً له لانها لا معنى لها سوى التبع فلم لنا

فعمل في المضاف اليه المجز كما يعمل حرف المجز فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل هي بمعنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 نرى انه يجوز ان نقول في نحو قولك ثوبٌ خبزٌ ثوبٌ خبزٌ فترفع خبزٌ
 لانه صفة لثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خزا صفة لثوب
 فلما وجدنا قولم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به المحال او الاستنبال واطافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واطافة افعل
 الى ما هو بعض له واطافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانها كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الانفصال ولهذا
 اجري وصفا للكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانها كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدرا كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانها
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانها كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يعترف بالاطافة لان اضافته غير محضة كنقولم

أبدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لأنها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للباء والواو تدخل على المظهر دون المضمحل لأنها فرع انقطعت عن درجة الواو لأنها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوابه لما كانا جملتين والجمل تقوم بنفسها وإنما تتعلق إحدى الجملتين بالأخرى برابطة بينه وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا أو منفيّا جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف حرفين للإيجاب وما اللام وإن وحرفين للنفي وما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيهِمْ تَذَكُّرٌ يُؤَسِّفُ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجابا لم يخل من إن أو اللام فلما خلا منها دلّ على أنها نفي فلذا جاز حذفها فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد أي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز أي ثوب من خز فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجزّ المضاف اليه قيل أما حذف التنوين فلأنه يدلّ على الانفصال والإضافة تدلّ على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى أنّ التنوين يؤذن بانقطاع الاسم ونفائه والإضافة تدلّ على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال وأما جرّ المضاف اليه فلأن الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجرّ قام المضاف مقامه

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذِفَ فعل القسم قيل انما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها . يعني الواو والياء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله او احلف بالله والحرف المعدّي من هذه الحروف هو الباء لان الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء دون غيرها من الحروف المعدية لان الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به . مع تعديته والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والياء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والياء باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجه من الشفتين كما ان الباء مخرجهما من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرعا على الباء والياء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابداً يخط عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا الياء دون غيرها بدلا من الواو قيل لان الياء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث ونجاء ونخمة ونعمة ونيقور والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهة وويقور لانه مأخوذ من الوقار الا انهم

المحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمتهما معنى المحرف لأنك اذا قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولما تضمنا معنى المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه

لما وجب ان تحرك النال الميم كما قالوا في مئتين مئنته يقول مئتين فيكسر الميم ان من قرأ الحمد لله فضم ا لله فكسر النال اتباعا له تختصان بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون في المكان واستدلوا على ج من أول يوم احق ان زمان ويستدلون ايضا لمن الديار بقنة وما استدلوا به لاجحة من أول يوم احق ان فحذف المضاف واقم المذ التي كنا فيها والعير التي وهذا كثير في كلامهم ولما فيه مذ حجج ومذ دهر و مر دهر كما نقول مررت

واقام المضاف اليه مقامه على ما بينا فاسرجه نصب ان ساء الله تعالى

الباب الحادي والأربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حُذِفَ فعل القسم قيل انما حُذِفَ فعل القسم لكثرة الاستعمال فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها . يعني الواو والياء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا ترى ان التثنية في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله او احلف بالله والحرف المعدّي من هذه الحروف هو الباء لان الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كان الباء دون غيرها من الحروف المعدية لان الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالمقسم به . مع تعديته والذي يدل على انها هي الاصل انها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والياء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والياء باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجه من الشفتين كما ان الباء مخرجه من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرط على الباء والياء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابداً يخط عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا الياء دون غيرها بدلا من الواو قيل لان الياء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه وتخمّة ونعمة وتيقور والاصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لانه مأخوذ من الوقار الا انهم

المحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمنها معنى المحرف لأنك اذا قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولما تضمنتا معنى المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لان الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لما وجب ان تحرك الدال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم اتباعا لضمه الميم كما قالوا في مثنى مثنى فضموا الناء اتباعا لضمه الميم ومنهم من يقول مثنى مثنى فيكسر الميم اتباعا لكسرة الناء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمد لله فضم اللام اتباعا لضمه الدال وقراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال اتباعا لكسرة اللام فلهذا كانت مذ ومنذ مبنيتين وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من تختص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَسْجِدَ أُسَسَ عَلَى النَّفْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَأَدْخَلَ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وَهُوَ ظرف زمان ويستدلون ايضا بقول زهير بن ابي سلي

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر
وما استدلوا به لاجحة لهم فيه اما قوله تعالى لَمَسْجِدَ أُسَسَ عَلَى النَّفْوَى
من أول يوم احق ان تقوم فيه فالتقدير فيه من تأسيس أول يوم
فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه كقوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ
الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه اهل القرية واهل العير
وهذا كثير في كلامهم واما قول زهير بن ابي سلي من حجج ومن دهر فالرواية
فيه مذ حجج ومنذ دهر وإن صح ما روه فالتقدير فيه من مر حجج ومن
مر دهر كما تقول مرت عليه السنون ومرت عليه الدهور فحذف المضاف
واقام المضاف اليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

فهذه الواجه الثلاثة التي في حتى وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة نحو قولهم
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها
 حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول
 وإنما حذف الخبر للدلالة الحال عليه وعلى هذه الواجه الثلاثة ينشد
 ألقى الصبيحة كي يخنف رَحْلَهُ والزاد حتى نَعْلُهُ ألقاها
 بالرفع والنصب والجر فالجر بجنى والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل
 واحد منهما يكون اسما ويكون حرفا جارا قيل إنما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية لان مذ دخلها المحذف والاصل فيها ١٥
 منذ فحذف النون منها والمحذف إنما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ أنك لو صغرتها او كسرتها لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكبيرها أمناذ لان التصغير والتكبير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيت مذ يومان ومنذ ٢٠
 ليلتان قيل إنما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما المبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيت مذ يومان ومنذ ليلتان أمد ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم يبيت مذ ومنذ قيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا لان

ان تكون حرف جز كالي نحو قوله تعالى سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ وما
بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه
وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى
وهو قول ظاهر النساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو
نحو جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٍ ورأيت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى
زيد فان قيل فلم حملت حتى على الواو قيل لأنها اشبهتها ووجه الشبه
بينها ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا
في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ كان زيد
داخلا في المحي كما لو قلت جَاءَنِي الْقَوْمُ وَزَيْدٌ فلما اشبهت الواو في هذا
المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون
ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قيل لأنها لما
كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف
الشيء من غيره فلو قلت جَاءَ الرِّجَالُ حَتَّى النِّسَاءُ لجمعت النساء غاية
للرجال ومقطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء
كما نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهب حتى عمرو ذاهب

قال الشاعر

فا زالت الفتلى تَعُجُ دِمَاؤُهَا بدجلة حتى ما بدجلة أشكل

وقال الآخر

مَطُوتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكِلْ رَكَائِمُهُمْ وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب قيل لا يكون
للجملة بعدها موضع من الإعراب لأن الجملة أنها يحكم لها بموضع من
الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل
يكتب او حالا نحو جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْحَكُ او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب
واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

حرف المجز من اربعة اوجه الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام وحروف المجز لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انها لا تعمل الا في نكرة وحروف المجز تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انه يلزم مجرورها الصفة وحروف المجز لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اختصت بها فاما كونها في صدر الكلام فاتها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا في النكرة فلا انها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير وجب ان تختص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصح فيها التقليل واما كونها تلزم الصفة مجرورها فيجعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل بهم كان التقدير فيه رب رجل بهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى *وَاَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ* الى قوله *إِلَى فِرْعَوْنَ وَقُوَيْهِ* ولم يذكر مرسل لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن فعناها المجاوزة واما على فعناها الاستعلاء واما الكاف فعناها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى *لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ* وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . *لواحق الأقرباب فيها كالمفق .* وتقديره فيها المفق وهو الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

ان قال قائل على كم وجه تستعمل حتى قبل على ثلاثة اوجه الاول

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه
 الوجه الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
 البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبعيض كقولك اخذت من المال درهما
 والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ
 مِنَ الْأَوْتَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
 تكون للتبعيض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوتان دون بعض
 وانما المقصود اجتناب جنس الاوتان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
 النفي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم إله غيره ومن
 زائدة كقول الشاعر . وما بالربيع من أحد . اي احد وذهب بعض
 النحويين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى
 وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعُلُوا
 مِنْ آبَائِهِمْ ومن زائدة وما استدلل به لاجتماعه له فيه لان من ليست
 زائدة فاما قوله تعالى وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبعيض لا
 زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر بإبداء الصدقات او إختافها وإيتائها
 للفقراء . وهي مظالم العباد . واما قوله تعالى يَفْعُلُوا مِنْ آبَائِهِمْ فمن فيه
 ايضا للتبعيض لانهم انما امروا ان يفعلوا ابصارهم عما حرم عليهم لا
 عما أحل لهم فدل على انها للتبعيض وليست زائدة واما الى فتكون على
 وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
 ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى فَأَعْمِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ
 وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ اي مع المرافق ومع الكعبين
 واما في معناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال
 زيد ينظر في العلم واما اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك المال
 لزيد اي يختص به ويملكه واما الباء فمعناها الإلصاق كقولك كتبت
 بالقلم اي ألصقت كتابتي بالقلم واما رب فمعناها التقليل وهي تخالف

جرت عليها كل ربح سَبُوح من عن يمين المخطأ او سامح
 وقال الآخر . من عن يمين الحياءَ نَظَرَةٌ قَبْلُ . واذا كانت حرفا
 كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك
 وإما على فتكون اسما وفعلًا وحرفًا فاذا كانت اسما دخل عليها حرف
 المجرى فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر .
 عَدَّتْ مِن عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا نِصْلٌ وَعَنْ قَبْضِ يَزِيدَآ تَجْهَلُ
 وقال الآخر

أنت من عليه تنفض الطَّلَ بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترقعا
 وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نَوْشًا مِن عَلَا نَوْشًا بِهِ تَنْطَعُ اجْوَارُ النَّسَا
 وإذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
 نحو علا الجبل يعلو علواً فهو عال كقولك سلا يسلو سلاوا فهو سال
 وما اشبه ذلك وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
 زيد دين واشباهه وإما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت
 اسما قدروها بتقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف المجرى وكان ما
 بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصالياتٍ كَمَا يُؤْتَيْنِ .
 فالكاف الاولى حرف جرٍ والثانية اسم لانه لا يجوز ان يدخل حرف
 جرٍ على حرف جرٍ كقول الشاعر . يَفْهَمُكَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْمَرِ .
 وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

أَتَتَهُمْ وَلَنْ يَتَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالنُّتْلُ
 فالكاف هاهنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع بإسناد الفعل اليها
 فاذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاني الذي كريد
 وما اشبه ذلك وإما طاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
 قبل وإما مذ ومنذ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه للمضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجز

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجز قيل انما عملت لانها
اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة
وانما وجب ان تعمل الجز لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجز فلما
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى
النصب في المنعول لم يبق الا الجز فلها وجب ان تعمل الجز واجود
من هذا ان تقول انما عملت الجز لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجز وقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الاوسط الاوسط ثم ان
هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الجز فيه والآخر لا يلزم الجز فيه
فاما ما يلزم الجز فيه فمن والى وفي واللام والباء ورب واما ما لا
يلزم الجز فيه فالواو والتاء في القسم وحتى ولها مواضع نذكرها فيها
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجز فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومند ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما
دخل عليها حرف الجز فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها بينا وضوء النجم من عن شمالك
وقال الآخر

فلقد اراني للرياح درية من عن يميني مرة وشالي
وقال الآخر

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
 قيل لانك اذا كررت كان جوابا لمن قال أرجل في الدار ام امرأة
 فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال
 فان قيل لم يثبت لامع النكرة دون المعرفة قيل لان النكرة تقع بعد
 من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت
 بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذفت من في
 السؤال تضمنت النكرة معنى المحرف فوجب ان تبنى واما المعرفة فلا تقع
 بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار
 فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يحز تقدير من في الجواب واذا لم يحز
 تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى المحرف فوجب ان يبقى
 على اصله في الاعراب فاما قول الشاعر . لا هيتم الليلة في المطي .
 فانها جاز لان التقدير فيه لا مثل هيتم فصار في حكم النكرة فجاز
 ان يبنى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل اي
 حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه
 جاء مبنيا على السؤال كانه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
 عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير ان المفرد
 لا يفتقر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد عندك كان
 الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كانه قلت لا اصل
 لذلك فاما قولهم لا بد لك ان تفعل كذا فانها لم تكرر لانه صار
 بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا
 يذر في مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى فان قيل لم لا تبنى مع المضاف
 قيل لم يحز ان تبنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة شيء واحد فلو بنيا مع لا لكان يؤدى الى ان تجعل ثلث

عن درجات الاصول ابدا وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب
 ان لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
 يستحق الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا
 ليحذف الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما يخط عن درجة الاصل
 فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
 ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
 مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والتكرة ولا لا تعمل الا في التكرة
 خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها لقوتها ولا تركب مع اسمها
 لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع النصل بينها وبينه بالظرف
 وحرف الجر ولا لا تعمل مع النصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
 والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
 المحققين فانحطت لا التي هي الفرع عن درجة ان التي هي الاصل فان قيل
 فلم اذا عطفت على التكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
 على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرد البناء
 على الفتح في كل تكرة ركبت مع لانتها اشبهت النصب للفعول لا طرده
 فيه فاشبهت حركة العرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلم
 جاز ان تبني صفة التكرة معها على الفتح كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
 وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
 الاسم مع الحرف فلما جاز ان يبني الاسم مع الحرف جاز ايضا ان يبني
 مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالثي الواحد بدليل انه
 لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك ايها الرجل
 ثم ها في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبني كل واحد منها مع صاحبه ولا
 يجوز هاهنا ان تركب لا مع التكرة اذا ركبت مع صفتها لانه يؤدى الى
 ان تجعل تلك كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ان لا تلحق الف ندبة
 الصفة بخلاف المضاف اليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
 حبيب البصري الى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف اليه وقد
 بينا الفرق بينهما ويجوز ان يكون عن بعض العرب أنه قال وا عدما وا جُنُبِي
 الشاميته وهو شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم جاز ندبة المضاف الى
 المخاطب نحو وا غلامكاه ولم يجز ندأوه قيل لان المندوب لا ينادى
 ليحسب بل ينادى ليُشهر النادب مصيبته وأنه قد وقع في امر عظيم
 وخطب جسيم ويظهر نتيجة كيف لا يكون في حالة من اذا دُعي
 اجاب وأما المنادي فهو مخاطب فلو جاز ندأوه لكان يؤذي الى
 ان يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه نصب ١٠
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

ان قال قائل لم بُنيت النكرة مع لا على الفتح نحو لا رجل في الدار قيل ١٠
 أنها بنيت مع لا لان التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
 في الدار لانه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما جذفت من
 من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تنبى وأنها
 بنيت على حركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وأنها كانت الحركة فتحة
 لأنها اخفت الحركات وذهب بعض الخوئين الى ان هذه الحركة حركة ٢٠
 إعراب لا حركة بناء لان لا تعمل النصب إجماعا لأنها نقيضة ان لان
 لا للنبى وان للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
 الا ترى ان لا لما كانت فرعا على ان في العمل وان تنصب مع التنوين
 نصبت لا بغير تنوين لينقطع الفرع عن درجة الاصل اذ الفروع تحط

الباب السادس والثلاثون

باب الندبة

ان قال قائل ما الندبة قيل تنفع بلحق النادب عند فقد المندوب . وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فان قيل فما علامة الندبة قيل واو يا في اولة والفاء وهاء في آخره وانما زيدت واو يا في اولة والفاء وهاء في آخره ليمتد بها الصوت ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لان الالف خفية والوقف عليها يزيد خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلا بأعرف اسمائه واشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه في التفعيع والرزية فاذا شاركوه في التفعيع هانت عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفناه قيل لان الف الندبة انما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انك لو قلت في غلام زيد وثوب خز غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف الندبة آخر المضاف اليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى انك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انها ليسا بمنزلة

اراد أم حمزة فحذف التاء للترخيم فبدل على جوازه وما انشدوه لا حجة فيه لانه رخمه للضرورة وترخم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر كما يجوز الترخم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
 ألا أضحت حبالكم رياما وأضحت منك شاسعة اماما

يريد أمامة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا
 يريد ابن حارث وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخم الاسم
 المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن
 نحو ان تقول في سبط يا سبب أو لا قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون الى انه لا يجوز ذلك لانه كما بقيت حركة الاسم
 المرخم بعد دخول الترخم كما كانت قبل دخول الترخم فكذلك السكون
 لانه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة
 في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى ان ترخيمه
 بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لان الحرف
 اذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا انه لا يحذف لأذى
 ذلك الى ان يشابه الادوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز
 وهذا ليس بصحيح لانه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف
 الحرف المكسور لئلا يؤدي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلم
 ولا فائده فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان
 يبنى المرخم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته
 وسكونه قيل لانهم لو قدروا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف
 منه شيء فبنوه على الضم نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه
 شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان الحذف في هذه
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر
لانها كلمات يسيرة معدودة واما بعد عن القياس فلان القياس يقتضي
ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلما
حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني
انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات
عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترقيم فاتها
وقع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه
ولم يوجد هاهنا لانه في غايه الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالحذف
١٠ فان قيل فلم جاز الترقيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن
وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث بمنزلة اسم ضم الى اسم وليست
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول
في ترقيم حضرموت يا حضَرَ وفي بعلبك يا بَعْلَ وما اشبه ذلك
فان قيل فهل يجوز ترقيم المضاف اليه قيل اختلف اللغويون في ذلك
١٠ فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترقيمه لان الترقيم انما يكون فيما
يؤثر النداء فيه يا والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء يا فكذلك لا يجوز
ترقيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترقيمه واحتجوا بقول زهير

بن أبي سلي وهو

خذوا حَظَّكم يا آل عِكرَمَ واحتفظوا أو اصرنا والرم بالغيث يذكر
٢٠ اراد يا آل عكرمة فحذف التاء للترقيم وهو عكرمة بن خصنة بن قيس

بن غيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعو داعي مينة فيجيب
اراد ابا عمرو الا انه حذف التاء للترقيم واحتجوا ايضا بقول الآخر
أما نرين اليوم أم حمز قاربت بين عني وجنزي

ذهبوا اليه لكان التقدير فيه أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب اليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أمم بالخير إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتوا بعذاب اليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم وباء
بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر . ها ننثا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي
عوض منها فكذلك هاهنا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترقيم

إن قال قائل ما الترقيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خصّ الترقيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الأ ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب
والتنوين وما من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترقيم ما كان على ثلاثة أحرف قيل اختلف النحويون في ذلك
فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترقيقه وذلك لأن الترقيم إنما
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة أحرف فهو على غاية
الخفة فلا يحمل الحذف لأن الحذف منه يؤذي إلى الإجحاف به وذهب
الكوفيون إلى أنه يجوز ترقيقه إذا كان وسطه متحركا وذلك نحو قولك
في عنق يا عن وفي كيف يا كتي وما أشبه ذلك لأن في الأسماء ما يماثله
وبضاهيه نحو يد وغد ودم والأصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل
قولهم دومان وقيل دميان أيضا فتقصوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهمزة من أوله وجعلوا الالف واللام عوضا منها والذي يدل على ذلك أنهم جَوَزُوا قطع الهمزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضا عن همزة القطع فلما كانت عوضا عن همزة النطق وهي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينها والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثير في استعمالهم فحقت على ألسنتهم فجَوَزُوا فيه ما لا يجوز في غيره فان قيل فلم انحفت الميم المشددة في آخر هذا الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى أنها عوض من يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض والمعوّض وذهب الكوفيون الى أنها ليست عوضا من يا وإنما الاصل فيه يا الله أمّا بخير ألا أنه لها كثير في كلامهم وجرى على السنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفا كما قالوا آيش والاصل فيه آي شي وقالوا وَيَلِيُو والاصل فيه ويل أمّه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي يدل على أنها ليست عوضا عنها أنهم يجمعون بينها قال الشاعر

١٠ إني إذا ما حَدَثْتُ أَلَمًا أقول يا اللهم يا اللهم

وقال الآخر

وما عليك أن تقول كَمَا صَلَّيت أو سَبَّحت يا اللهم * أُرَدِّد علينا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضا عنها لم يجمع بينهما لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأمّا قول الكوفيين أن أصله يا الله أمّا بخير فهو فاسد لأنه لو كان الامر على ما ذكروا وذهبوا اليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي الى هذا المعنى ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهم العنه اللهم أخره وما اشبه ذلك قال الله تعالى وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَرْسِلْ بَعِثْنَا بَعْدَآبِ الْيَمِّ وَلَوْ كَانَ الامر على ما

١
 بحقيقة ألا أنهم ادخلوا أيا هاهنا توصلا إلى نداء ما فيه الالف واللام
 لما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجوز فيه إلا الرفع مع كونه صفة
 يذانا بأنه المقصود في النداء وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز
 فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز يا زيد الظريف وهو عندي
 القياس لو ساعده الاستعمال فإن قيل فلم لم يجمعوا بين ياء والالف واللام
 قيل لأن يا تنيد التعريف والالف واللام تنيد التعريف فلم يجمعوا
 بين علامتي تعريف إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فإن قيل
 قولهم يا زيد هل تعرف بالنداء أو بالعلية قيل في ذلك وجهان
 أحدهما أننا نقول إن تعريف العلية زال منه وحدث فيه تعريف
 النداء والتصد فلم يجتمع فيه تعريفان والثاني أننا نسلم أن تعريف
 العلية والنداء اجتماعا فيه ولكن جاز ذلك لأننا منعنا عن الجمع
 بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كما مع الالف واللام والعلية
 ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما فإن قيل أليس قد قال الشاعر
 قَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَيْمَتْ قَلْبِي . وقال الآخر . فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا .
 فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل أنها قوله
 ١٠
 فديتك يا التي تيمت قلبي وإنني بخيلة بالود عني
 فأنما جمع بين يا والالف واللام لأن الالف واللام في الاسم الموصول
 ليستا للتعريف لأنه أنها يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما كانا فيه
 زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين يا وبينهما وأما قول الآخر
 ٢٠
 فَيَا الْغَلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا . إياكما أن تكسباني شرًا
 فالتقدير فيه فَيَا أَيُّهَا الْغَلَامَانِ فحذف الموصوف وإقام الصفة مقامه
 لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضًا فإن قيل قد
 قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام قيل أنها جاز أن
 يجمعوا بينها لوجهين أحدهما أن الالف واللام عوض عن حرف سقت

كان المضاف والنكرة منصوبين قبل لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه منقول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقي ما سواه على الأصل فإن قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدّر والتقدير فيه ادعو زيدا وإنادي زيدا وذهب آخرون إلى أنه منصوب بيا لأنها ثابتة عن ادعو وإنادي والذي يدل على ذلك أنه يجوز فيه الإيمالة نحو يا زيد والإيمالة لا تجوز في المحروف إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت الإيمالة فيه فإن قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبتين فهلاً بُنِيَ لوقوعهما موقع اسماء الخطاب كما بُنِيَ المفرد قبل لوجهين أحدهما أن المفرد وقع بنفسه موقع اسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه فلم يقع موقع اسماء الخطاب كالمفرد وأما النكرة فبعبارة الشبه من اسماء الخطاب ولم يحز بناؤها والوجه الثاني أننا لو سلمنا أن المضاف والنكرة وقعا موقع اسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما النكرة فنصبت لفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدتها وكانت النكرة التي يقصد قصدتها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير فإن قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قبل يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والميم لأن الأصل فيها النداء بأي نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا آيا والألف واللام لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإحماض بالاسم فإن قيل فهل يجوز في وصف أي هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الظريف والظريف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

حركة تنضيلا على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قيل للثلاثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا
 يتصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناؤه على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان
 مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم
 لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها اشبه قبل وبعد فبنوه
 على الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قيل جاز الرفع حملا على اللفظ
 والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
 المبنى هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد وضمة بناء وضمة الصفة ضمة اعراب قيل لان الضم
 لما اطرده في كل اسم منادى اشبه الرفع للفاعل لا طرده فيه فلما اشبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء
 وان الاسم مبني فلذا كان الاقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه اعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى اشبه الاسماء المضمة
 والاسماء المضمة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قيل انها جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال
 الله تعالى يَا حَبَالُ أَوِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فَمَنْ قَرَأَ
 بِالرَّفْعِ حَمَلَهُ عَلَى اللَّفْظِ وَمَنْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ حَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَانْ قِيلَ فَلَمْ

فمنع من الإضافة وأما العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فمنعت من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيناه في بابه فان قيل فلم اذا بلغت الى المائة أضيفت الى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة من وجه لانها عقدٌ مثلها وحملت على التسعين لانها نليها فالزمت الإضافة تشبيها بالعشرة وبنت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا تلك مائة ولم يقولوا تلك مئتين قيل كان القياس ان يقال تلك مئتين إلا انهم اكنفوا بلفظ المائة لانها تدلّ على الجميع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجميع قال الله تعالى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طَيْنًا أَي اطنالاً قال الشاعر

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْنُوا فَإِنْ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خِيَصْ

١٠ اي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم اجري الألف مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لأن الألف عقد كما ان المائة عقد فان قيل فلم يجمع الألف اذا دخل على الآحاد ولم يفرّد مع الآحاد كالمائة قيل لأن الألف طرف كما ان الواحد طرف لأن الواحد أوّل والألف آخر ثم تتكرر الأعداد فلذلك اجري مجرى ما يضاف الى الآحاد فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

٢٠ ان قال قائل لم بني المنادى المنفرد المعرفة قبل لوجهين احدهما انه اشبه كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن كلّ واحد منها يتصف بهن الثلثة فلما اشبه كاف الخطاب من هن الأوجه بني كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الأصوات لانه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها فان قيل فلم بني على حركة قبل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبني على

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلها قلنا ان العشر قامر مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انها فعلوا ذلك حملا على العشرة وما قبلها من الاحاد لقرئها منها لتكون على لفظ الاعداد المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا بلغوا الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها اذا بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلثين والاربعين قيل لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه الا بزيادة واو ونون او ياء ونون وكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا يجوز فلم يبق من الاحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من لفظ الاثنين واوّل الاثنين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلوا بالكسر على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انها كان واحدا نكرة لان المقصود من ذكر النوع تعيين المعداد من اي نوع هو وهذا يحصل بالواحد النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة اخفت من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف الى ما بعده ولانه ليس بضاف فيتوهم انه جزء مما يئنه كما يلزم بالضاف فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكأنه موجود في اللفظ لانه لم يغم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني ان المذكر اخفت من المؤنث فلما كان
 المذكر اخفت من المؤنث احتمل الزيادة والمؤنث لما كان اثقل لم يحتمل
 الزيادة والوجه الثالث ان الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في علامة
 ونسابة والمذكر افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
 . انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فُعَال في المذكر بالهاء نحو غُرَاب
 وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عَقَاب
 وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلا العشرة فانها تتغير
 لانها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لانهم
 ١. لما ركبوا الأحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يشتبها
 الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على
 لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة
 عشر قسيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذف حرف
 العطف وهي الواو ضُمَّنا معنى حرف العطف فلما ضمنا معنى الحرف
 ١٠. وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لها حالة تمكن قبل البناء وكان
 الفتح اولى لانه اخفت الحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبنوا
 اثنتين في اثني عشر قسيل لوجهين احدهما ان علم الثانية فيه هو علم
 الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى الثانية والثاني ان إعرابه
 في وسطه وفي جال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبنى على ما
 ٢. كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بني على قياس أخواته
 لتضمنه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من
 اثنتين فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
 اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
 اثني عشر الا ترى أنك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب

تجرّ ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل أنّها جاز ذلك وهو النصب عدولاً عن النصل
 بين المجاز والمجرور لأنّ المجاز والمجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على أنّ بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويجرّ بها في الاستفهام حملاً لإحديهما على
 الأخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهاميّة لم تبيّن إلاّ بالمفرد النكرة وإذا
 كانت خبريّة جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لأنّها اذا كانت استفهاميّة
 حُمِلت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن إلاّ بالمفرد النكرة نحو
 احد عشر رجلاً وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجز ان تبيّن إلاّ بالمفرد
 النكرة وإذا كانت خبريّة حُمِلت على عدد يجزّ ما بعده والعدد الذي
 يجزّ ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كمائة درهم وبالجمع كثلثة اثنان فلها
 جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع وأمّا اختصاصها بالتكثير فيها جميعاً فلا
 كم لها كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصحّ إلاّ في النكرة لا في المعرفة
 لأنّ المعرفة تدلّ على شيء مختصّ فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت ربّ تختصّ بالنكرة لأنّها لها كانت للتقليل والتقليل أنّها يصحّ
 في النكرة لا في المعرفة كما بينّا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

ان قال قائل لم أدخلت الهاء من الثلاثة الى العشرة في المذكور نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل أنّها فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلاًّ عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لازمة
 اوجه الوجه الأوّل انّ الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكور هو الاصل فأخذ الاصل الهاء فبقي

ضربت القوم ليس زينا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد النفي فلما أقيما هاهنا مقام
 إلا غيرا عن اصلهما في النفي فلم يجر العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم بُنيت كم على السكون قيل انما بنيت لانها لا تخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى
 ١٠ حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للتكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فبنيت كم حملا
 على رب وانما بنيت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فلا استفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 ١٠ التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 يجر ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

وإنما خلا فإنتها تكون فعلا وحرفا فإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا وتنصب ضمير الفاعل وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لأنها حرف جر فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجوز ان تكون حرفا لأنها مع ما بمنزلة المصدر وإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
وسندكر هذا في باب ما ينصب به في الاستثناء.

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء

ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب قبل لأنها افعال أما ما خلا وما عدا فهما فعلان لأن ما اذا دخلت عليهما كانا معها بمنزلة المصدر وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنهما المحرفة ووجبت لها النعلية وكان فيها ضمير الفاعل فكان ما بعدها منصوبا وحكي عن بعض العرب أنه كان يجرّ بها اذا لم يكن معها ما فيجرّ بها مجرى خلا لأن خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا وإنما سبويه فلم يذكر بعد عدا إلا النصب لا غير وإنما ليس ولا يكون فإنتها وجب ان يكون ما بعدها منصوبا لأنه خبر لها لأن التقدير في قولك جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعد الخبر وخبر ليس ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في باب الاستثناء فان قيل فلم لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث قبل لأنها لما استعملت في الاستثناء قاما مقام إلا وإلا لا يغير لفظه فكذلك ما قام مقامه ليدلوا على أنه قائم مقامه فان قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليهما بالواو ولا فيقال

ووافهم ابو العباس المبرّد من البصريّين واستدلّوا على ذلك من
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرّف والتصرّف من خصائص الافعال
قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشى من الأقوام من أحد
فإذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله
الحذف والحذف انما يكون في النعل لا في الحرف الا ترى انهم قالوا في
حاشي الله حاشي الله ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الألف حاشي الله والوجه
الثالث ان لام الجر تتعلق به في قولهم حاشي الله وحرف الجر انما يتعلق بالنعل
لا بالحرف لان الحرف لا يتعلق بالحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريّون
وامّا قول الكوفيّين انه يتصرّف بدليل قوله وما أحاشى فليس فيه حجة لان
قوله أحاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسم وهلل
وحمدل وسجل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والمجد
الله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرّف فكذلك
هاهنا وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم
بل الحذف قد يدخل الحرف الا ترى انهم قالوا في ربّ ربّ وقد قرئ
بهما قال الله تعالى ربّما يؤدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين بالتشديد
والتخفيف وفي ربّ اربع لغات بضمّ الراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح الراء
وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سوف افعل
سوا فاعل وهو حرف وزعمتم ان الاصل في ساقعل سوف افعل فحذفت
الناء والواو معا فدلّ على ان الحذف يدخل الحرف وامّا قولهم ان لا مر
الجر تتعلق به قلنا لا نسلم فإن اللام في قولهم حاشي الله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عسى ان يكون ردّف لكم اي ردّفكم كقوله تعالى الذين
هم ليربهم يرهبون وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من الحذف فدلّ على انه ليس فعل وانه حرف

أولى والوجه الثاني أن البدل يجري في تعلّق العامل به كجراه لو ولى
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمنعول فلما كان البدل أقوى
في حكم العامل كان الرفع أولى من النصب على ما بيننا فان قيل فلم جاز
البدل في النفي ولم يجوز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدّي الى
محال وذلك لأن المبدل منه يجوز ان يقدر كأنه ليس في الكلام فاذا
قدرنا هذا في الإيجاب صار محالا لأنه يصير التقدير جائي إلا زيد
وصار المعنى أن جميع الناس جاؤني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي
كما يستحيل في الإيجاب لأنه يجوز ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق
بينها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يجزّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوى
وسواء قيل لأن غير لهما اقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها
محرورا بالإضافة ولا بدّ لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم
الواقع بعد إلا ليدلّ بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الذي بعد إلا من
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأما سوى وسواء فلزمهما النصب لانهما
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجوز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لأن
ذلك يؤدّي الى تمكّنها وهما لا يكونان متمكّنين فلذلك لم يجوز ان يعربا
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأما حاشي فاختلف الخويعون في ذلك
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى أنه حرف جرّ وليس بفعل
والدليل على ذلك أنه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل
على الافعال فيقال ما حاشي زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل دلّ
على أنه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيون الى أنه فعل

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال أنه يعمل في نفسه لأن
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم
وإنما جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام
المفترط الا ترى أنك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإبهام المفترط اشبه الظروف
المبهمة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لأن التقدير أستثنى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعه فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني وإذا رجعنا ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنا اذا أعملنا معنى إلا
كان الكلام جملتين وإذا أعملنا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين وأما قول
الفرّاء بأن إلا مركبة من إن ولا فدعوى تنفّر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول المحرف اذا رُكّب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يمنع به الشيء لامتناع غيره فإذا
رُكبت مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا
رُكبت مع لا كقوله . لولا الكهي المنع . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فبماذا يرتفع المستثنى في النفي قيل يرتفع على البدل
ويحوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البدل أولى قبل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا أولى
لأن اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى وإذا اتفقا كان موافقة اللفظ

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب .
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
 الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا
 انه قوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعديّة
 ونظيره نصييم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة فان
 الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين
 وذهب الفراء من الكوفيين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بيان وترفع في النفي اعتبارا
 بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان
 العامل هو إلا بمعنى أستثنى ففسد من خمسة اوجه الوجه الاول انه لو كان
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في
 جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيد
 وما مررت بأحد إلا زيد والوجه الثاني ان هذا يؤدى الى افعال معاني
 الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى انك تقول ما زيد
 قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجوز ذلك فكذلك
 هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب
 فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وإما ان يكون منصوبا بنفسه
 وإما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب
 بتقدير إلا لاننا لو قدرنا إلا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيننا وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنما جاز ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راکبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله يتزل راکبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فأنك إذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العدد نحو عشرون أو تنوين مقدر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله دهره رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يغير بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم يجب أن يكون التمييز نكرة قيل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فاما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صفع الديك على أدمر أجش الصهيل
وقال الآخر . أجب الظهر ليس له سنام . ينصب الصهيل والظهر
والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب
أن شاء الله تعالى

بدل على ان الحال لا يجوز ان يكون معرفة أنها لا يجوز ان تقوم مقام
الفاعل فيما لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمن فيكون معرفة فلو جاز ان
يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
والجواز والمجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تبيين النكرة المفصلة للميم فان قيل فاما
العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فخو قولك نصبت زيد عرقا وتنفأ الكيش شحما فعرقا وشحما كل واحد
منهما انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
العامل فيه قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انه لا
يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لان المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى الا ترى انك اذا قلت نصبت زيد عرقا كان الفعل للعرق
في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان
فاعلا لنظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقهما
الى انه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
أَتَفْجُرُ سَلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
ولان هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لانه من فعل متصرف فكذلك
هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدلل به المازني والمبرد من
البيت فان الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
لا حجة فيه ولان صحت تلك الرواية فتقول نصب نفسا بفعل مقدر كأنه
قال أعني نفسا واما قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كالحال

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجوز تقديم معموله عليه وذهب
 الفراء الى انه لا يجوز تقديم المحال على العامل في المحال سواء كان العامل
 فيه فعلا او معنى فعل وذلك لأنه يؤدي الى ان يتقدم المظهر على المظهر
 فإنه اذا قال راكبا جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم
 المظهر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن راكبا وإن كان مقدما في
 اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فإلهاء في نفسه عائدة
 الى موسى إلا أنه لما كان في تقدير التقديم وإلهاء في تقدير التأخير جاز
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل
 اللازم في المحال قيل لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة
 كان في الفعل دلالة على المحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان
 لما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل لم وجب ان يكون المحال نكرة
 قيل لأن المحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سبويه نعتا للفعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره الا ترى ان
 جاء يدل على مجيء وإذا قلت جاء راكبا دل على مجيء موصوف بركوب
 فإذا كان المحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصته يجب
 ان يكون نكرة وأما قولهم أرسلها العراك وطلبت جهنك وطاقتك ورجع
 عوده على بدئه فهي مصادر اقيمت مقام المحال لأن التقدير ارسلها تعترك
 وطلبت تجتهد وتعترك وتجتهد جملة من الفعل والفاعل في موضع المحال
 كأنك قلت ارسلها معتركة وطلبت مجتهدا إلا أنه أضمر وجعل المصدر
 دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم
 رجع عوده على بدئه منصوب لأنه منقول رجع لأنه يكون متعديا كما يكون
 لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاعْمَلْ رَجْعَ فِي
 الكاف التي للخطاب فقال رجعك الله فدل على أنه يكون متعديا ومما

واشباهه فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المنعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه
البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى .

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الناعل والمنعول الا ترى انك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع الحال من الناعل والمنعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من ثديها تحجم
صغيرين نرعى الهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر الهم
نصب صغيرين على الحال من التاء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
منعولة وقال الآخر

متى ما تلقني فردين ترجف روائف ألتيك وإستطارا
نصب فردين على الحال من ضمير الناعل والمنعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فما العامل في الحال النصب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقدم معبولة عليه وإن كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقدم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتكَ طبعاً في برك وقصدتك ابتغاء معروفك وكان الاصل فيه جئتكَ للطبع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفك الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمعدى قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئاً الا لعلته وهي علته للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُبْتِغُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَيُثْبِتُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ معرفة بالاضافة وثبتنا نكرة قال الشاعر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْخَرَهُ وَأُغْرِضُ عَنْ شَتْمِ الثَّيْمِ تَكَرَّمَا

فأذخاره معرفة بالاضافة وتكرما نكرة وقال الآخر
بَرَكَبُ كُلِّ عَاقِرٍ جُهْوَرٌ مَخَافَةٌ وَزَعَلُ الْمَجْبُورِ وَالْهَوْلُ مِنْ تَهْوُلِ الْمَجْبُورِ
وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدر بالاضافة في هذه المواضع في نية الانفصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ مُعِطَرُنَا وقال الشاعر

سَلِّ الْهَوْمَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطَ صُهْبَةٍ مُتَعَبِسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي من كون الاضافة في نية الانفصال ينتقل الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهلل من تهول المهور.

بحسن في جاء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف
 وذهب ابو اسحاق الزجاج الى أنه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه
 استوى الماء ولائس الخشبة وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المنعول وبينها
 الواو والصحيح هو الأول وأما قول الكوفيين أنه منصوب على الخلاف
 لأنه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة .
 وإنّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل
 ذلك لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لأن كونه مفعولا لا يوجب ان يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وأما قول الزجاج فأنه
 يتصب بتقدير عامل لأنّ الفعل لا يعمل في المنعول وبينها الواو فليس
 بصحيح ايضا لأنّ الفعل يعمل في المنعول على الوجه الذي يتصل به المنعول
 فإن كان الفعل لا ينتقل الى تقوية تعدى الى المنعول بنفسه وإن كان ينتقل
 الى تقوية بحرف الجزّ او غيره عمل بتوسطه الا ترى أنّك تقول أكرمت
 زيدا وعمرا فتنصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمتنع الواو
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذفت
 مع وإقيمت الواو مقامها قيل حذفت مع وإقيمت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلباً للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من
 غيرها من الحروف قيل انما كانت الواو اولى من غيرها لأنّ الواو
 في معنى مع ولأنّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لأنّ حكم الواو ان لا تتقدّم
 على ما قبلها وهذا الباب من الخويين من يجزى فيه القياس ومنهم
 من يقصره على السماع والاكثر على القول الأول فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

لَدُنْ بِهِزْ الْكَفْتُ يَعْزِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقُ النَّعَامُ
 اراد في الطريق ومن حَتَمَها أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهَا فَمَا قَوْلُهُ دَخَلَتْ
 الْبَيْتَ فَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍاءُ الْحَرَمِيُّ إِلَى أَنْ دَخَلَتْ فَعَلَ مُتَعَدِّ نَعْدَى إِلَى الْبَيْتِ
 فَنَصَبَهُ كَقَوْلِكَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَذَهَبَ الْكَثَرُونَ إِلَى أَنْ
 دَخَلَتْ فَعَلَ لَازِمٌ وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الْجَزْرِ الْآ
 أَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ الْجَزْرِ أَتَسَاءَ عَلَى مَا بَيْنَنَا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالَّذِي بَدَلْ
 عَلَى أَنْ دَخَلَتْ فَعَلَ لَازِمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ مُصَدَّرَهُ عَلَى فِعُولٍ وَهُوَ
 مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ كَقَعْدَ قَعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ
 وَالثَّانِي نَظِيرُهُ فَعَلَ لَازِمٌ وَهُوَ غَرَّتْ وَنَقِيضُهُ فَعَلَ لَازِمٌ وَهُوَ خَرَجَتْ
 ١٠ فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لَازِمًا حَمَلًا عَلَى نَظِيرِهِ وَنَقِيضِهِ فَاعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١٠ أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الْعَامِلُ لِلنَّصَبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ قَبِيلُ اخْتِلَافِ الْفُحْوِيِّينَ
 فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ أَيَّ مَعَ الْخَشْبَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا
 الْوَاوَ مَقَامَ مَعَ تَوْسَعًا فِي كَلَامِهِمْ فَقَوِيَ الْفِعْلُ بِالْوَاوِ فَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمِ
 فَنَصَبَهُ كَمَا قَوِيَ بِالْهَمْزَةِ فِي قَوْلِكَ أَخْرَجْتَ زَيْدًا وَنَظِيرُ هَذَا نَصَبُهُمُ الْأَسْمَ
 ٢٠ فِي بَابِ الْأِسْتِثْنَاءِ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاحِدِ نَحْوُ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَكَذَلِكَ
 هَاهُنَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ
 إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ اسْتَوَى
 الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ لَا يَحْسُنُ تَكَرُّرُ الْفِعْلِ فَيَقَالُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشْبَةُ
 لِأَنَّ الْخَشْبَةَ لَمْ تَكُنْ مَعُوجَةً حَتَّى تَسْتَوِيَ فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكَرُّرُ الْفِعْلِ كَمَا

الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما ان الفعل
 يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف
 الزمان ولما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى انك
 انا قلت ضرب او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان كما يكون فيها
 دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته .
 صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا
 يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى الى ظروف المكان
 فان قيل فلم تعدى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل
 لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمه غير محدودة
 الا ترى انك اذا قلت خَلَفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ
 مشتملا على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت
 أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما
 يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل على كل
 زمان ماض من اول ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم
 دل على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان هذه الظروف لا تتقدر على
 وجه واحد لان فوقا يصير تحتنا وتحتنا يصير فوقا كما ان الزمان المستقبل
 يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى
 الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد متي
 معيذ الازار ومقعد القابلة ومناط الثريا وها خطان جانبي أنها يعني
 الخطين الذين يكتنفان آنف الظلية وهي كلها مخطوطة قيل الاصل فيها
 كلها ان تستعمل بحروف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع
 اتساعا كقول الشاعر

فَلَا يَفِينُكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَا فِيلَنَ الْخَيْلِ لَابَةَ صَرَغْدِ

وقال الآخر

بتعدى الى جنس التعود الذي يشتمل على الفرصاء وغيرها تعدى الى الفرصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد النعمة الفرصاء الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى مما يفتقر الى تقدير موصوف فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المنعول فيه

ان قال قائل ما المنعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للافعال سمي ظرفا تشبيها بالاولاوي التي تَحَلُّ الاشياء فيها ولهذا سمي الكوفيون الظروف محال للولول الاشياء فيها فان قيل فلم لم يبنوا الظروف لتضمنها معنى الحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن الحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لهما تضمنت معنى همزة الاستنهام لم يجوز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهارها هنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون معرفة على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف

الفعل يعمل في المصدر ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكّد
 قبل رتبة المؤكّد فدلّ على أن المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما
 ذهب إليه البصريون وأما ما استدلّ به الكوفيون ففاسد أما قولهم أنه
 يصحّ لصحّة الفعل ويعتدلّ لاعتداله فنقول أنها صحّ لصحّته واعتدلّ لاعتداله .
 طلباً للتشاكل يجري الباب على سنن واحد لثلاث تختلف طرق نصاريف
 الكلمة وهذا لا يدلّ على الاصل والفرع الا ترى انهم قالوا يعد والاصل
 بوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وان لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على يعد انما تختلف طرق
 نصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والاصل فيه أأكرم الا انهم حذفوا .
 احدى الهزتين استغفالا لاجتماعهما ثم قالوا يكرم وتكرم ونكرم فحذفوا
 الهزة وان لم يجتمع هزتان حملاً على أكرم ليجري الباب على سنن واحد
 وكذلك هاهنا وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدلّ
 على أنه اصل له فإننا اجمعنا على أن الحروف تعمل في الاسماء والافعال
 ولا شك أن المحروف ليست اصلاً للاسماء والافعال فكذلك هاهنا وأما .
 قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدلّ على أنه فرع
 عليه الا ترى أنك تقول جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدلّ
 هذا على أن زيدا الثاني فرع على الاول فكذلك هاهنا وقد بينّا هذا
 مستوفى في المسائل المخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت اشدّ السير
 منصوباً على المصدر قيل لأن افعّل لا يضاف الا الى ما هو بعض له .
 وقد اضيف الى المصدر الذي هو السير فلما اضيف الى المصدر كان
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم قعد القرفصاء ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لأن القرفصاء لما كانت نوعاً من القعود فالفعل الذي هو قعد

الأول أنه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأبل فلما
 سمي مصدرا دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر
 يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معين فكما أن المطلق اصل
 للقيّد فكذلك المصدر اصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدلّ على
 شيئين والمصدر يدلّ على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل
 والفعل لا بدّ له من الاسم وما يكون مفتقرا الى غيره ولا يقوم بنفسه
 اولى بان يكون فرعا مما لا يكون مفتقرا الى غيره والوجه الخامس أن
 المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجب ان يدلّ على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما ذلت أسماء الفاعلين والمنعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمنعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دلّ على أنه ليس
 مشتقا من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل
 لوجب ان يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
 والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دلّ على
 ١٥ أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر
 لا يتضمن الفعل الا ترى ان ضَرَبَ يدلّ على ما يدلّ عليه الضرب
 والضرب لا يدلّ على ما يدلّ عليه ضرب وإذا كان كذلك دلّ على أن
 المصدر اصل والفعل فرع عليه وصار هنا كما نقول في الأولى المصوغة
 من النضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في النضة
 ٢٠ فدلّ على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأولى مأخوذة من
 النضة وأما الكوفيون فذهبوا الى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلاثة اوجه الوجه الأول أن المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل
 ويصحّ لصحته نقول فمت قياما فيعتلّ المصدر لاعتلال الفعل ونقول قاور
 قواما فيصحّ المصدر لصحة الفعل فدلّ على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

فأَيُّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني لأنه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مندباً فان قيل فلم انتصب قولهم إِيَّاكَ والشرُّ قيل لأن التقدير فيه إِيَّاكَ احذَرُ فَإِيَّاكَ منصوب باحذر والشرُّ معطوف عليه وقيل أصله احذر إِيَّاكَ من الشرِّ فيوضع الجار والمجرور النصب فلما حذف حرف الجار صار النصب فيما بعده فان قيل فلم قدرُوا الفعل بعد إِيَّاكَ ولم يقدروه قبله قيل لأن إِيَّاكَ ضمير المنصوب المتصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل وهو الكاف لا ترى أنك لو قلت ضربتُ إِيَّاكَ لم يجوز لأنك تقدر على أن تقول ضربتكُ فإِذَا قول الشاعر . اليك حتى بلغت إِيَّاكَ فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم يستعملوا لفظ الفعل مع إِيَّاكَ كما يستعملوه مع غيره قيل إنما خُصَّتْ إِيَّاكَ بهذه لأنها لا تكون إلا في موضع نصب لأنها ضمير المنصوب المتصل فصارت بنية لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الأسماء فإنه يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إذ ليس في بنية لفظه ما يدلُّ على كونه مفعولاً فاستعملوا معه لفظ الفعل فأعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوباً قيل لوقوع الفعل عليه وهو المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر مشتق من الفعل قيل اختلف اللغويون في ذلك فذهب البصريون الى ان الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

يا أيها المائخ دلوي دونكا
أني رأيت الناس يمجّدونكا
يُشْنُون خَيْرًا وَيُجِدُّونَكَ

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدلّ على
جواز تقديم معبوطها عليها والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما
استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن قوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
ليس هو منصوبا بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل متدر
وأنها قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تنبّه عليه من قوله تعالى
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لأن في ذلك دلالة
على أن ذلك مكتوب عليكم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى
وَنَرَى الْيَحْيَىٰ نَحْيَهَا جَائِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ فنصب صنع
الله على المصدر بفعل متدر دلّ عليه ما قبله قال الشاعر
وَدَأْبْتُ إِلَىٰ أَنْ يَنْبُتَ الظُّلُّ بَعْدَمَا تقاصر حتى كاد في الآل يصح
وَرَجِيفَ المطايا ثم قلت لصحبي ولم يتزلوا أبردتم فتروحو
فنصب وجيف بفعل دلّ عليه ما تقدم وأما البيت الذي انشده فلا حجة لهم
فيه من وجهين أحدهما أن قوله دلوي دونكا في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ
مقدر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني أنا نُسَلِمُ أنه في موضع نصب
لكن بإضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تنسير لذلك
فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير اذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الاسد
الاسد قبل لانهم ارادوا ان يجعلوا احد الاسمين قائما مقام الفعل الذي هو
إِحْذَرْ ولهذا اذا كرروا لم يجوز إظهار الفعل وإذا حذفوا احد الاسمين
جاز إظهار الفعل فدلّ على أن احد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

ان قال قائل لم أقيم بعض الظروف والحروف مقام الفعل قيل طلبا
 للتخفيف لان الاسماء والحروف اخف من الافعال واستعملوها بدلا عنها .
 طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قيل
 لان الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك
 فلما كانت على الاستعلاء والمستعلي يشاهد من تحته وعند الحضرة ومن
 بحضرتك تشاهد ودون للقرب ومن بقربك تشاهد وصار هذا بمنزلة
 مشاهدة حال تدل عليه فلما اقيمت مقام الفعل فان قيل فلم خص به ١٠
 المخاطب دون الغائب والمتكلم قيل لان المخاطب يقع الامر له بالفعل
 من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا يفتقر الى لام الامر واما الغائب
 والمتكلم فلا يقع الامر لهما الا باللام نحو ليقم زيد ولا تم معه فيفتقر الى لام
 الامر فلما افادوها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها
 نصير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها ١٥
 تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع
 منكم الباءة فعليه الصوم فإنه له وجاء فانها جاء لان من كان بحضرته
 يستدل بأمره للغائب على انه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه
 رجلا ليسني فلا يقاس عليه لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معبول
 منه الكلم عليها او لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون ٢٠
 الى انه لا يجوز تقديم معبولها عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي
 ان لا تصرف نصرته واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معبولها
 عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله
 عليكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون منفعليها والثاني انا نعلم
 ان العاقل لا يتخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت
 او حسبت لم تكن فيه فائدة لانه لا يتخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
 الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدا
 والخبر وكما ان المبتدا لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدا فكذلك
 لا بد لاحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب افعال هذه الافعال
 اذا تقدمت وجاز الغاؤها اذا توسطت وتأخرت قيل انها وجب
 افعالها اذا تقدمت لوجهين احدهما انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى
 مراتبها فوجب افعالها ولم يجز الغاؤها والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك
 على قوة العناية والغاؤها يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك
 لم يجز الغاؤها مع التقديم لان الشيء لا يكون معنيا به مطرحا واما اذا
 توسطت او تأخرت فانها جاز الغاؤها لان هذه الافعال لما كانت
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
 اعتمد عليه وجعلت في تعلفها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد
 ١٠ منطلق ظننت فكأنه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة واما من افعالها اذا تأخرت فجعلها
 متقدمة في التدبير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير ان
 الاعمال مع التوسط احسن من الاعمال مع التأخر وذلك لانها اذا
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لانها متأخرة عن
 ٢٠ احد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن افعالها كما حسن
 الغاؤها واذا تأخرت عن الجزئين جميعا كانت متأخرة من كل
 وجه فكان الغاؤها احسن من افعالها لتأخرها وضعف عملها فاعرفه
 بصب ان شاء الله تعالى

تكون من رؤية القلب فتتعدى الى منقول نحو رايت الله غالبا وتكون
من رؤية البصر فتتعدى الى منقول واحد نحو رايت زيدا اي ابصرت
زيدا وأما وجدت فتكون بمعنى علمت فتتعدى الى منقولين نحو وجدت
زيدا عالما وتكون بمعنى اصبحت فتتعدى الى منقول واحد نحو وجدت
الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولم وجدت في الحزن وجدنا
ورجعت في المال وجدنا ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم
وجدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبه بغيظ على حنق ووجدان شديد

فان قيل لم أعلمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المنقول قبل لان
هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان
قولك ظننت بدّل على الظن والظن يتعلّق بمظنون وكذلك سائرهما ثم
ليس التأثير شرطا في عمل الفعل وإنما شرط عمله ان يكون له تعلّق
بالمنقول فاذا تعلّق بالمنقول تعدى اليه سواء كان مؤثرا او لم يكن مؤثرا
الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدى الى زيد وان لم يكن مؤثرا فيه
الا انه لما كان له به تعلّق عمل لأن ذكرت تدلّ على الذكر والذكر لا
بدل له من مذكور فيتعدى اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى
منقولين قيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها
بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا بد له من الآخر وجب ان
يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاختصار فيها على الفعل والفاعل قبل
اختلاف المفعولين في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدلّ عليه
بالمثل السائر وهو قولم من يسمع يحلّ فاقصر على يحلّ وفيه ضمير الفاعل
وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدلّ على ذلك من وجهين احدهما ان
هذه الافعال نجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص
نكالا يجوز الاختصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز

بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من
بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر
بدأ لي آني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهم
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائيم ليسوا مصليين عشيرة ولا ناعب الآبيين غرابها
فقال ناعب بالجر بالعطف على مصليين لأنه توهم أن الباء في مصليين
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا
نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخوانها

ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قيل أما ظننت
فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مُلَاقُوا رَبِّهِمْ فَإِنَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا
وقال الشاعر

فقلتُ لم ظننوا بألني مدحج سرائم في النارسي المسرد
وهذان يتعديان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ
يُظَنِّينَ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءٍ بِالْظَّاءِ اِي بِهِمْ وهذا يتعدى الى مفعول واحد
وأما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن وأما زعمت فتستعمل في
التوهم عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا وَأَمَّا
علت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت
فتتعدى الى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ وَأَمَّا رأيت

الخبر قيل اختلف الخوَّبون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انه لا يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لأنك اذا قلت إنك وزيد قائمان وجب ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتماعا معا وذلك لا يجوز وأما الكوفيون فاختلَفوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواءً تبيين فيه عمل ان او لم يبين نحو إن زيدا وعمرو قائمان وإنك وبكر منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لم يبين فيه عمل ان واستدلوا على ذلك بقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّائِغُونَ وَالنَّصَارَى فَعَطَفَ الصَّائِغِينَ عَلَى مَوْضِعِ أَنْ قَبْلَ تَمَامِ الْخَبَرِ وَهُوَ قَوْلُهُ مَنْ آمَنَ يَا اللَّهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ إِنَّكَ وَزِيدٌ ١٠ ذَاهِبَانِ وَقَدْ ذَكَرَهُ سَبِيوهُ فِي الْكِتَابِ وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ الْكُوفِيُّونَ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّائِغُونَ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَا نَقُولُ فِي الْآيَةِ تَقْدِيمَ وَتَأْخِيرَ وَالتَّغْدِيرَ فِيهِ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ يَا اللَّهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّائِغُونَ ١٠ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يُجْعَلَ قَوْلُهُ مَنْ آمَنَ يَا اللَّهُ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ خَبَرِ الصَّائِغِينَ وَالنَّصَارَى وَتَضَرُّعٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مِثْلَ الَّذِي أَظْهَرَ لِلصَّائِغِينَ وَالنَّصَارَى أَنَّكَ تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ فَتُجْعَلُ قَائِمًا خَبَرًا لِعَمْرُو وَتَضَرُّعٌ لَزَيْدٍ خَبَرًا آخَرَ مِثْلَ الَّذِي أَظْهَرَ لِعَمْرُو وَأَنْ شُتَّتْ جَعَلْتُهُ خَبَرًا لَزَيْدٍ وَاضْمَرْتُ لِعَمْرُو خَبَرًا كَمَا ١٠ قَالَ الشَّاعِرُ

وَالْأَفَاعِلُوْ أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

وَأَنْ شُتَّتْ جَعَلْتُ قَوْلُهُ بُغَاةٌ خَبَرًا لِلثَّانِي وَاضْمَرْتُ لِلأَوَّلِ خَبَرًا وَأَنْ شُتَّتْ جَعَلْتُهُ خَبَرًا لِلأَوَّلِ وَاضْمَرْتُ لِلثَّانِي خَبَرًا عَلَى مَا يَتَنَا وَأَمَّا قَوْلُ

بالأفعال وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه الثاني أن هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُمِلت عليه في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقديم المنصوب على المرفوع فرع فالزمو الفرع الفرع وتخرج على هذا ما فاتها ما اشبهت الفعل من جهة اللفظ وإنما اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فأنها اشبهت الفعل الحقيقي من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي بينها فبان الفرق بينهما وقد ذهب الكوفيون إلى أن إن وإخوانها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله لأن الفرع أبدا أضعف من الأصل فينبغي أن لا تعمل في الخبر وهذا ليس بصحيح لأن كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب أن لا يعمل عمله فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على أننا قد علمنا بمقتضى كونه فرعا فإنما ألزمناه طريقة واحدة وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع ولم نجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل لثلاث مجرى مجرى الأصل فلما أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع بان ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق بين الفرع والأصل ثم لو كان الأمر كما زعموا وأنه باق على رفعه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب ولا يعمل الرفع ١٠ فا ذهبوا إليه يؤدّي إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة وذلك لا يجوز فإن قيل فلم جاز العطف على موضع إن ولكن دون سائر إخوانها قيل لأنها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لأنها غيرت معنى الابتداء لأن كان أفادت معنى التشبيه وأيت أفادت معنى التبيين ولعل معنى الترجي فإن قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

من لفظه إعمال ما سوى تقدم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال أنها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إن وأخواتها

إن قال قائل لم عملت هذه الحرف قبل لأنها اشبهت النعل ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه الوجه الأول أنها مبنية على الفتح كما أن النعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني أنها على ثلاثة أحرف كما أن النعل على ثلاثة أحرف والوجه الثالث أنها تلزم الأسماء كما أن النعل يلزم الأسماء والوجه الرابع أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على النعل نحو أنتي وكأنتي ولكنني والوجه الخامس أن فيها معاني الأفعال فعني إن وأن حقت ومعنى كأن شئت ومعنى لكن استدركت ومعنى ليت تمنيت ومعنى لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف النعل من هذه الأوجه الخمسة وجب أن تعمل علمه وأما عملت في شيتين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيئت في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لأنها اشبهت النعل وهو يرفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمنعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين أحدهما أن هذه الحروف تشبه النعل لفظاً ومعنى فلو قدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف أو أفعال فان قيل الأفعال تتصرف والحروف لا تتصرف قيل عدم التصرف لا يدل على أنها حروف لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرف وهي نعم وبش وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلما كان ذلك يؤدي إلى الالتباس

المحرف أنها يعمل اذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر أو بالنعل كحرف
 الجزم وإذا كان يدخل على الاسم والنعل لم يعمل كحرف العطف وما
 تدخل على الاسم والنعل الا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
 فتدخل عليها فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقائم قيل لوجهين احدهما انها
 أدخلت توكيدا للنفي والثاني ان يقدر انها جواب لمن قال إن زيدا
 لقائم فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن فان قيل
 فلم بطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بإلا قيل
 لأن ما أنها عملت لأنها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي ولا تبطل
 معنى النفي فتقول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل
 فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
 بأن الخفيفة قيل لأن ما ضعيفة في العمل لأنها أنها عملت لأنها اشبهت
 فعلا لا يتصرف شيئا ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل
 عملها مع النصل ولما المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة وأما قول الشاعر
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
 فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لأن التقدير فيه وإذ ما
 بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لأن صفة
 النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال كقول الشاعر
 لبيبة موحشا طلل يلوح كأنه خيل
 التقدير فيه طلل موحش وكقول الآخر . والصالحات عليها مغلقات باب .
 والتقدير فيه باب مغلق إلا أنه لما قدم الصفة على النكرة نصبتها على الحال
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لأن قوله ما مثلهم بشر في معنى
 فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لأن هذا البيت للفرزدق وكان تيمينا وليس

النفي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي جاز ما كان زيد
 إلا قائما ولم يجر ما زال زيد إلا قائما وأما قول الشاعر
 حَرَّاجِجٌ مَا تَنَنَكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَنْفِ أَوْ تَزِي بِهَا بَلْدًا قَفَرَا
 فالخبر قوله على الخنف وتقديره ما تننك على الخنف إلا ان تناخ ان
 نرني بها بلدا قفرا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما ان ما
 تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وذهب الكوفيون الى ان الخبر منصوب
 بحذف حرف الجر وهذا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء يحذف منها حرف الجر ولا
 ينصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وكفى الله وليًّا وكفى الله شهيدا بالرفع كقول الشاعر
 عَمِيرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدَايَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيَا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جآني من احد ولو حذفت حرف الجر
 لقلت حسبك زيد وما جآني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فان قيل لم لم تعمل على لغة بني نيم قيل لأن

لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض النحويين
الى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لأن ما للنفي وزال فيها معنى
النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان
زيد قائما وكما يجوز ان نقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان نقول قائما
ما زال زيد واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لأن
ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل
فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب أكثر البصريين الى
جوازها لانه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم خبرها عليها نفسها
والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل
أنما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه
لم يتصرف عمله وأما قولهم أنه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم
خبرها عليها ففساد لأن تقدم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا
عنها وتقدم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان
يعمل الفعل فيما بعده ويجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول انما جاز تقدم
خبرها على اسمها لأنها اضعف من كان لأنها تتصرف ويجوز تقدم خبرها
عليها واغوى من ما لأنها حرف ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها فجعل لها
منزلة بين المتزلزين فلم يجوز تقدم خبرها عليها نفسها لنحط عن درجة
كان ويجوز تقدم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز
ما كان زيد الا قائما ولم يجوز ما زال زيد الا قائما قيل لأن الا اذا
دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الا قائما كان
التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الا قائما صار التقدير
زال زيد قائما وزال لا تستعمل الا بحرف النفي فلما كان إدخال حرف
الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

كَيْفَ تَكَلِّمَ مَنْ كَانَ فِي الْبَهْدِ صَيًّا اَي صَارَ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 بَيْنَهُمَا قَفَرٌ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا
 اَي صَارَتْ فِرَاحًا يَبُوضُهَا وَأَمَّا مَا صَارَ فَتُسَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً فَأَمَّا النَاقِصَةُ
 فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَجْرُودِ عَنِ الْحَدَثِ وَيَنْتَقِرُ إِلَى الْخَبَرِ نَحْوِ صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا
 مِثْلَ كَانَ إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً وَأَمَّا التَّامَةُ فَتَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْحَدَثِ وَلَا
 تُنْقَرُ إِلَى خَبَرٍ نَحْوِ صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو مِثْلَ كَانَ إِذَا كَانَتْ تَامَةً وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ إِخْوَانِهَا تُسَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً إِلَّا ظَلَّ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِي
 فَإِنَّهَا لَا تُسَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةً فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ عَمِلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي شَيْئَيْنِ
 قِيلَ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْمَجْمُولِ لَا عَنِ الْمَفْرَدَاتِ فَلَمَّا اقْتَضَتْ شَيْئَيْنِ وَجِبَ
 أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ رَفَعْتَ الْأِسْمَ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ قِيلَ تَشْبِيهَا
 بِالْأَفْعَالِ الْحَقِيقَةِ فَرَفَعْتَ الْأِسْمَ تَشْبِيهَا لَهُ بِالْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ تَشْبِيهَا
 لَهُ بِالْمَفْعُولِ فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا قِيلَ نَعَمْ
 يَجُوزُ وَإِنَّمَا جَازَ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ أَخْبَارُهَا مُشَبَّهَةً بِالْمَفْعُولِ وَأَسْمَاؤُهَا مُشَبَّهَةً
 بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ
 فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا قِيلَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا
 لَا يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مَا نَحْوُ قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشَبَّهًا
 بِالْمَفْعُولِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مُتَصَرِّفٌ جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالْمَفْعُولِ نَحْوُ عَمْرٍو ضَرَبَ
 زَيْدٌ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا
 عَلَيْهَا قِيلَ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّ أَسْمَاءَهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ
 وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ وَجَازَ تَقْدِيمُ
 أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ
 كَمَا يَبَيَّنُ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ خَبَرِ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا عَلَيْهِ قِيلَ لِأَنَّ مَا
 فِي أَوَّلِهِ مَا مَاعِدَا دَامَ لِلْنَفْيِ وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالِاسْتِفْهَامِ فَكَمَا أَنَّ
 الاسْتِفْهَامَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ فِيمَا قَبْلَهُ نَحْوُ عَمْرٍو ضَرَبَ زَيْدٌ فَكَذَلِكَ النَّفْيُ

والوجه الثاني انها تكون نائمة فتدلّ على الزمان والحديث كغيرها من الافعال الحقيقية ولا تنفرد الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ اِى حدث ووقع وقال تعالى إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالرِّفْعِ وقال تعالى كَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي الْهَيْدِ صَبِيًّا اِى وجد وحدث وصبيًا منصوب على المحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة لانها لا اختصاص لبعضى في ذلك لان كلاً قد كان في المهد صبيًا ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدلّ على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت صديقك قال الشاعر

فَدَيْ لِبْنِي ذُهْلُ بْنُ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبَ
أَي حدث يوم وقال الآخر

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفَثُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشِّتَاءُ
اِى حدث الشِّتَاءُ والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والحديث فتكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اِى كان الشأن والحديث زيد قائم قال الشاعر

إِذَا مِثَّ كَانَ النَّاسُ صَفْنَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
اِى كان الشأن والحديث الناس صنفان والوجه الرابع ان تكون زائدة غير عاملة نحو زيد كان قائم اِى زيد قائم قال الشاعر
سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ
وقال الآخر

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
اِى جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُبْرِقِينَ اِى صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى

لفظا ومعنى كما يتناه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

ان قال قائل اي شيء كان وأخواتها من الكلم قبل افعال وذهب بعض
 الفحويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو
 كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على
 المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين
 والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها ناء الضمير وألفه
 وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك
 والوجه الثاني انها تلحقها ناء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول
 قامت المرأة وهذه الناء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو
 كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ومسى وكذلك سائر ما عدا
 ليس وانما لم يدخلها التصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي
 الحال ولهذا تجري ما يجري ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي
 حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف وانما قولهم انها لا تدل على المصدر
 ولو كانت افعالا ادلت على المصدر قلنا هذا انما يكون في الافعال الحقيقية
 وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فما ذكرناه يدل
 على انها افعال وما ذكرناه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد عملنا
 بقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن
 دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان
 في حكم الوجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان وأخواتها قيل اما
 كان فتقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على
 الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لها يتنا

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
جاز أن يُحمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى المم الذي أصبحت فيه يكون وراءه قرّج قريب

وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول البلى أن يمحصا . فأنشئت أن
مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كعسى في المقاربة
قيل لها وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب
الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال ألا ترى أنك لو قلت كاد زيد
يذهب بعد عام لم يجوز لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتهما نحو عسى
أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتهما الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعا
بأنه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
إذا كانت مع صلتهما في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنها يكون عن
الاسم لا عن الفعل بل إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
اقتضاء الاسم مبلغ الفاعل ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
ليس باسم نحو ظننت زيدا قام أبوه فقام أبوه جملة فعلية وقد قامت
مقام المفعول الثاني لظننت وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

الباب السادس عشر

باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد حكي عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والله واولوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى قَهْلُ عَسَيْتُمْ اِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلته هذه الضائرا كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمت دل على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تخص بالفعل نحو عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل فلم لا يتصرف قيل لانه اشبه بالحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فماذا تفعل عسى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان نخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عسى الغوير ابو ساء . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان يبأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير ابو ساء . فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكأنه قيل قارب الغوير ابو ساء وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انها محذوفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطرار تشبيها لها بكاد

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان امرا لكان ينبغي ان يختلف في الثانية
فنتقول احسنا بزيد وفي جمع المذكور احسنوا وفي افراد المؤنث احسني وفي
جمع المؤنث احسن فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
صبغة واحدة دل على ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فما موضع
الحجاز والمجرور في قولهم احسن بزيد قيل موضعه الرفع لأنه فاعل احسن
لأنه لما كان فعلا والنعل لا بد له من فاعل جعل الحجاز والمجرور في
موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وكفى بالله وليا وكفى بالله شهيدا اي
وكفى الله وليا وكفى الله شهيدا والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لان
الاصل في احسن بزيد احسن زيدا اي صار ذا حسن ثم نقل الى لفظ
الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين
احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر فزادوا الباء فرقا بين لفظ
الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
انه لما كان معنى الكلام يا حسن اثبت بزيد أدخلوا الباء لان اثبت تتعدى
بحرف المجر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان الحجاز
والمجرور في موضع النصب لأنه يقدّر في النعل ضميرا هو الفاعل كما يقدّر
في ما احسن زيدا واذا قدّر هاهنا في النعل ضميرا هو الفاعل وقع الحجاز
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه اكثر
النحويين هو الاول وكان الاول هو الاولى لان الكلام اذا كان مستقلا
بنفسه من غير إضمار كان اولى مما يفتقر الى إضمار ثم حمل احسن
بزيد على ما احسن زيدا في تقدير الإضمار لا يستقيم لان احسن انما
أظهر فيه لتقدم ما عليه لان ما مبتدأ وأحسن خبره ولا بد فيه من
ضمير يرجع الى المبتدأ بخلاف احسن بزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الثلاثي فهو ثقیل فلم یحتمل الزیادة فان قیل فلم كانت الهزة اولی بالزیادة
 قیل لان الأصل فی الزیادة حروف المد والین وهي الواو والیاة والالف
 فأقاموا الهزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف
 لان الالف لا ینصور ابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساکن
 ال فكان تقدير زیادة الالف ها هنا اولی لانها اخف حروف العلة وقد
 كثرت زیادتها فی هذا النحو ایض واسود وما اشبه ذلك فان قیل
 فبماذا یتنصب الاسم فی قولهم ما احسن زیدا قیل یتنصب لانه منقول
 احسن لان احسن لهما ثقل بالهزة صار متعدیا بعد ان كان لازما فتعدی
 الی زید فصار زید منصوبا بوقوع الفعل علیه فان قیل فلم لا یشتق فعل
 التعجب من الالوان والخلق قیل لوجهین احدهما ان الأصل فی افعالها ان
 نستعمل علی أكثر من ثلاثة احرف وما زاد علی ثلاثة احرف لا یبنی منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لهما كانت ثابتة فی الشخص لا تكاد
 تتغیر جرت مجرى اعضائه التي لا معنی للافعال فیها كالید والرجل وما
 اشبه ذلك فكما لا يجوز ان یقال ما أیداه ولا ما أرجله من الید والرجل
 فكذلك لا يجوز ان یقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما أیداه
 من الید بمعنى النعمة وما أرجله من الرجل جاز وكذلك ان كان المراد
 بقوله ما أحمره من صفة البیادة لا من الحمرة وما أسوده من السودة لا
 من السواد جاز وانما جاز فی هذه الاشياء لانها لیست بالوان ولا خلق
 فان قیل فلم استعملوا لفظ الامر فی التعجب نحو أحسن بزید وما اشبهه
 قیل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة فی المدح فان قیل فما الدلیل
 علی انه لیس بفعل امر قیل الدلیل علی ذلك انه یكون علی صیغة واحدة
 فی جمیع الاحوال تقول یا رجل أحسن بزید ویا رجلاً احسن بزید
 ویا رجال احسن بزید ویا هند احسن بزید ویا هندان احسن بزید ویا
 هندات احسن بزید فیکون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث علی صیغة

اميل الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم
 حملوا افعال منك وهو افعال القوم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
 فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقبح عوراً منك واقبح القوم عوراً كما قالوا
 ما اقبح عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسناً فيؤكدوا كما لم يقولوا
 ما احسن زيدا حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً
 على افعال الذي للتفضيل والمبالغة وأما قولهم انه يصح كما يصح الاسم قلنا
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعال الذي
 للمناضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
 الوجهين وجب ان يصح كما يصح الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما ان ما لا ينصرف اشبه النعل من وجهين
 لم يخرج عن كونه اسماً فكذلك هاهنا هذا النعل وان اشبه الاسم من
 وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً على ان تصحبه غير مستنكر فان كثيراً من
 الافعال المتصرفه جاءت مصححة كقولهم اغيبت المرأة واستنوق الجمل
 واستنبت الشاة واستنوخ عليهم قال الله تعالى استنوخ عليهم الشيطان وهذا
 اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصحبه لا يدل على كونه اسماً ان ما فعل
 به جاء في التعجب مصححاً مع كونه فعلاً نحو اقوم به وأبيع به فكما ان التصحيح
 في افعال به لا يخرج عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج عن
 كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافية فان قيل
 فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
 ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
 تنقله من اصل الى اصل ولم يجر نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله من
 اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
 من غيره فلما كان اخف من غيره احتمل زيادة الهزة وأما ما زاد على

يعتل كالنعل نحو أقام وإباع في قولهم إباع الشيء إذا عرّضه للبيع فلما لم
 يعتل وصح كالاسماء مع ما دخله من المجهود والتصغير دل على أنه اسم
 والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون فناسد أما
 قولهم أنه لا يتصرف فلا حجة فيه ولأننا أجمعنا على أن عسى وليس فعلان
 ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين
 أحدهما أنهم لم يصوغوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
 لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه وأنه مضى معنى ليس في أصله والوجه
 الثاني أنها لم يتصرف لأن النعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
 أنها يكون مما هو موجود في الحال أو كان فيما مضى ولا يكون التعجب مما
 لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة
 تحمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولهم أنه يدخله التصغير
 وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن
 التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
 الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
 فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدل
 عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني أن التصغير أنها
 حسن في فعل التعجب لأنه لما لزم طريقة واحدة أشبه الاسماء فدخله بعض
 أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن
 اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل
 محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه
 الثالث أنه إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة
 لاشتراك اللفظين في ذلك لا ترى أنك لا تقول ما أحسن زيدا إلا لمن بلغ
 غاية الحسن كما لا تقول زيد أحسن القوم إلا لمن كان أفضلهم في الحسن
 فهذه المشابهة بينها جاز التصغير في قوله يا ما أمتع غزلانا كما تقول غزلناك

الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
 يفتقر الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
 كان اولي ما يفتقر الى تقدير فان قيل هل احسن فعل او اسم قيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه فعل ماض واستدلوا
 على ذلك من ثلثة اوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه فعل انه اذا وصل
 بياء الضمير فان نون الوقاية تصحبه نحو ما احسنني وما اشبه ذلك وهذه
 النون انما تصحب الضمير في النعل خاصة لنتقيه من الكسر لا ترى انك
 تقول اكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامني وصاحبي لم
 يجر فلما دخلت هذه النون عليه دل على انه فعل والوجه الثاني انهم قالوا
 الدليل على انه فعل انه ينصب المعارف والتكرات وافعل اذا كان اسما
 انما ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو هذا اكبر منك سناً واكثر
 منك علماً وما اشبه ذلك فلما نصب هاهنا المعارف دل على انه فعل ماض
 والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه فعل ماض انه مفتوح الآخر فلو لم
 يكن فعلاً لما كان لبنائه على النفع وجه اذ لو كان اسماً لكان يجب ان يكون
 مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحاً دل على
 انه فعل ماض وذهب الكوفيون الى انه اسم واستدلوا على ذلك من ثلثة
 اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انه اسم انه لا يتصرف ولو كان
 فعلاً لوجب ان يكون متصرفاً لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم
 يتصرف دل على انه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني
 انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
 الاسماء قال الشاعر

يا ما اشبح غزلانا شدة لنا من هاولياتكُن الضال والسمر
 والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انه اسم انه يصح نحو ما اقومه وما ابعه
 كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وابيع منك ولو انه فعل لوجب ان

حيثما زيد قبل الخمسة اوجه الوجه الاول ان يجعل حيثما مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني ان يجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل زيدا بدلًا منه والوجه الثالث ان يجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لبدأ قيل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان يجعل زيدا مبتدأ وحيثما خبره والوجه الخامس ان يجعل ذا زائدة فيرتفع زيد بحب لأنه فاعل وهو اضعف الوجوه فان قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل انما تنصب النكرة بعد على التمييز الا ترى انك اذا قلت حيثما زيد رجلا وحيثما عمرو راكبا يحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب كما قال الشاعر

يا حيثما جبل الزبان من جبل وحيثما ساكن الزبان من كانا
فذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حيثما زيد رجلا كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقا نحو حيثما عمرو راكبا كان منصوبا على الحال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدا دون غيرها قيل لان ما في غاية الإبهام والشيء اذا كان مبهما كان اعظم في النفس لاحتماله امورا كثيرة فلهذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها فان قيل فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيويه واكثر البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين الى انها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيويه والاكثرون اولى لان

لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد استقلوا اجتماعهما متحركين
فحذفوا حركة الحرف الاول وأدغموه في الثاني فصار حُبَّ وركبوه مع ذا
فصار يمتزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدوح من القلب فان قيل
فلم قلتم ان الاصل حُبَّ على فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيول وفعل اكثر ما يبيى فيما فعله
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء
الى الحاء كما قال الشاعر . وَحُبَّ بها مقتولة حين تَقْتُل . فدل على ان
اصله فعل فان قيل فلم جعلوها يمتزلة كلمة واحدة قيل انما جعلوها يمتزلة
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم
ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والجمع قيل لان المفرد
المذكور هو الاصل والثاني والثنية والجمع كلها فرع عليه وهي اقل منه
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الانقل فان قيل فلم كانت حبثا في الثنية والجمع
والثاني على لفظ واحد قيل انما كانت كذلك نحو حبثا الزيدان وحبثا
الزيدون وحبثا هند لانهما جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير
بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فا الغالب على حبثا الاسمية
او النعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من النعل فلما ركب احدهما مع الآخر
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو النعل
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها النعلية وذلك لان الجزء الاول منها
فعل فغلب عليها النعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انها
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فبا ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

ونعم ويُس لا يكون فاعلها معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلها جاز
 الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف
 والإيجاز لانهم ابدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
 يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير انما يكون
 بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخف من المعرفة فان قيل
 فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رُفع زيد في
 قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء
 ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
 الا أنه مقسم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
 فان قيل فاین العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل لبا
 كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود
 اليه منه فصار هذا قول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواقب
 فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لأن قوله لا
 قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك
 بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
 والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لبا قيل
 نعم الرجل قيل من هذا المدح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
 في كلامهم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حبنا

ان قال قائل ما الاصل في حبنا قيل الاصل في حبنا حُب ذَا الآات

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وأما قولهم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا
 نعم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تفرد بها قطرب وحده ولئن صحّت
 فليس فيها حجة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل في
 نَعِمَ نَيْمَ بفتح النون وكسر العين وإشبع الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير
 في كلامهم فإنه كلما كان على وزن فَعِلَ من الأسماء والأفعال وثانيه حرف
 من حروف الخلق ففيه أربعة أوجه أحدها استعماله على أصله كقولك فخذ
 وقد ضحك والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك والثالث
 إتباع فائه عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك والرابع كسره فائه وإسكان
 عينه لنقل كسرها إلى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها أربع
 لغات نَيْمَ بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونَمَ بفتح النون وسكون العين
 ونِمَ بكسر النون والعين ونَمَ بكسر النون والسكون العين وأما نعيم بالياء
 فإنها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر
 كَأَنِّي بِنَحْوِهَا الْجَنَاحِينَ لِقُوَّةٍ عَلَى تَجَلٍّ مَنِي أَطَاطِي شِمَالِي

وقال الآخر

لا عَهْدَ لِي بِنَيْضَالِي أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالِي ١٠

وقال الآخر

ألم بأتيك والأبناء تنبي بما لاقت لبون بني زباد
 وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
 نعين هاهنا فإن قيل فلم يجب أن يكون فاعل نعم وبش اسم جنس قبل
 لوجهين أحدهما أن نعم لنا وضعت للدخ العام وبش للذم العام خص
 فاعلها باللفظ العام والوجه الثاني أنها يجب أن يكون اسم جنس ليدل
 على أن المدح والمذموم مستحق للدخ والذم في ذلك الجنس فإن قيل
 فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر قبل أنها جاز الإضمار فيها قبل الذكر
 لأن المضمر قبل الذكر يشبه التكرار لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر

دخل عليهما على تقدير المحكاة فلا يدلّ على أنّهما اسمان لأنّ حروف الجرّ
 قد تدخل على تقدير المحكاة على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف أنّ نام فعل ماض ولا يجوز أن يقال
 أنّها هو اسم لدخول حرف الجرّ عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير المحكاة
 لم يحسن دخول حرف الجرّ على نعم وبش ونام والتقدير في قوله . .
 أَلَسْتُ بنعم الجار يؤلف بيته . الست بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك
 التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي بمولودة
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نَمَّ السَّيْرُ على
 بِشَسَ العَيْرِ . مقول فيه بشس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليلى مقول فيها نام صاحبه إلا أنّهم
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى إِنِ اعْمَلْ
 سَائِغَاتٍ إِي دُرُوعًا سَابِغَاتٍ فَصَارَ التقدير فيه أَلَسْتُ بمقول فيه نعم الجار
 وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بشس العير وما ليلى
 بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه فأوقعوا المحكي بها
 موقعها وحذفوا القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر .
 من أن يحصى فدخل حرف الجرّ على هذه الأفعال لفظا ولكن إن كان
 حرف الجرّ داخلا على هذه الأفعال في اللفظ إلا أنّه داخل على غيرها في
 التقدير فلا يكون فيه دليل على التسمية وإما قولهم أنّ العرب تقول يا نعم
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الأسماء فنقول المقصود بالنداء
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت وإما قولهم
 أنّه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز نصرتهما فنقول أنّها امتنعا من
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لأنّ نعم موضوعة لغاية
 المدح وبش موضوعة لغاية الذمّ فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
 الآن لأنك أنّها نمدح ونذم بما هو موجود في المدوح والمذموم لا بما كان

ذلك فذهب البصريون الى انهما فعلا لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال فانيهم قالوا نعا رجلين ونعمل رجالا كما قالوا قاما وقاما والوجه الثاني ان تاء الثانيك الساكنة التي لم يقلها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبست المجارية والوجه الثالث انهما مبنيان على الفتح كلافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

ألست بنعم الجار يؤولف بيته اخا قلة او معدم المال مصرما

وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبزها سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على شئ العير فادخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انهما اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداءهم نعم يدل على انهما اسمان لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انهما ليسا بنعيلين انه لا يحسن افتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل امس ولا يش الرجل غدا فلما لم يحسن افتران الزمان بهما دل على انهما ليسا بنعيلين والوجه الرابع انهما لا يتصرفان ولو كانا فعيلين لكانا يتصرفان لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انهما ليسا بنعيلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريين واما ما استدل به الكوفيون فاسد اما قولهم انهما اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما

اصحح

محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو المجاز
والهجرور جاز أن تنبيه عليه ولا يجوز أن تنبيه على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة
فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والمحال
لا تكون إلا نكرة فإن قيل فلم إذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن
الظرفية ويجعل منفولا كريد وعمرو وما أشبه ذلك قيل لأنه يتضمن معنى
حرف المجز فلم ينتقل لعلته بالفعل مع تضمن حرف المجز فالفاعل لا يتضمن
حرف المجز فكذلك ما قام مقامه فإن قيل فالمصدر لا يتضمن حرف المجز
فهل ينتقل أو لا قيل اختلف المخوِّبون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه
لا ينتقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه ينتقل
واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الفعل لا بد له من الفاعل
والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه
سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة
المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني أن المصدر أنها يذكر
تأكيداً للفعل لا ترى أن قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكذلك لا يجوز
أن يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة
فلهذا وجب نقل المصدر فإن قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف
المكان والمصدر والمجاز والهجرور فأيتها بقاء مقام الفاعل قيل أنت
مختير فيها كلها أيها شئت اقم مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن
أن تقيم الاسم الهجرور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف المجز لم تبق مقام الفاعل
غيره فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

ان قال قائل هل نعم وبئس امان أو فعلان قيل اختلف المخوِّبون في

للفعل مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بُني للفعل قيل لان
 المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
 بالحقبة او قائم مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب
 زيد وما اشبه ذلك قيل انها ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف
 الذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يشركه
 فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموا لكان
 على وزن طُنْب وجُمْل ولو فتحوه لكان على وزن نُفْر وُصْرَد ولو اسكنوه
 لكان على وزن قُلْب وقُفْل فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا
 اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموا كاصح قيل كان القياس يقتضي ان
 يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم استقلوا الكسرة
 على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
 قبلها كما قلبوها في ميعاد وميقات وميزان واصلها مواعد وموقات وموزان
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انه
 ١٠ من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو الضم
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُقَرِّ الواو لانضمام ما قبلها
 وتقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت

اراد بيع فقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر
 ٢٠ وموقن والاصل مُيسر ومُيقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
 الياء ساكنة مضمومة ما قبلها قلبوها واو فكذلك هاهنا فان قيل فهل
 يجوز ان يبنى الفعل اللازم للفعل به قيل لا يجوز ذلك على القول
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس الصحيح الا انك لو بنيت الفعل اللازم
 للفعل به لكانت تحذف الفاعل فيبنى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

وهو ضمه في المعنى قيل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه اذا جاز ان يقال مات زيد ومضى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في المعنى جاز ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى والذي يدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد لم يتعد الى المفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا . وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى الى منعولين صار يتعدى الى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا قائما أعطي زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال اللبس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظن ابوك زيدا لم يجوز وذلك لان قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم الاب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الابوة معلومة وزيد مظنونا وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطي زيد درهما وأعطى درهم زيدا فيكون جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في اعطيت زيدا غلاما أعطى غلام زيدا لم يجوز لان كل واحد منهما يصح ان يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان متنعما وكذلك إن كان الفعل يتعدى الى ثلاثة منعولين صار يتعدى الى منعولين كقولك في أعلم الله زيدا عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأولى لانه فاعل في المعنى فدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل واذا كان الامر على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف الحجر الا ترى ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى بها الى منعولين واذا كان يتعدى الى منعولين صار يتعدى بها الى ثلاثة منعولين وذلك لان بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل بالهزة والتضعيف وحرف الحجر يجعل الفاعل مفعولا واذا ثبت هذا فلا بد ان تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الحجر مفعولا وينقص بينيانه

وفرّحته وفرحت به وما اشبه ذلك وأما المتعدّي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب
ضرب يتعدّى الى منقول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدّى الى منقولين كقولك أعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قائما وضرب يتعدّى الى ثلاثة منقولين كقولك اعلم الله زيدا عمرا خيرا
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب منقول بالهزة والتضعيف
مما يتعدّى الى منقولين لا يجوز الاقتصار على احدهما لأن كلّ واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المعدية آتية في الهزة والتضعيف وحرف المجرى كما أنّها تنقل
الفعل اللازم من اللازم الى التعدّي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدّي فإنّها تزيد منقولا وإن كان يتعدّى الى منقول واحد صار يتعدّى
الى منقولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي حفر
زيد بئرا أحفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وإن كان متعدّيا الى منقولين
صار متعدّيا الى ثلاثة منقولين ونحوه على ما قدّمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسمّ فاعله

ان قال قائل لم يسمّ الفاعل قيل لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسمّ فاعله مرفوعا قيل
لأنّهم لمّا حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتنع بإسناد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلمّا حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

فلما لم يُقَلْ إلا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء دون الفعل فان قيل فلم استتر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لأنّ الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدّمت اسما مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يجمع معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنّه لا يخلو من فاعل واحد فإذا قدّمتا اسما مثنى على الفعل نحو الزيدان قاما او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير الثنية والجمع لأنّه قد يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم أنّ الفعل لاثنتين او جماعة فانهمه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم تعدّى اليه فعل فان قيل فما العامل في المفعول قيل اختلف الخوّنون في ذلك فذهب أكثرهم الى أنّ العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى أنّ العامل فيه الفعل والفاعل معا والقول الصحيح هو الأوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأنّ الفاعل اسم كما أنّ المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر وإذا ثبت هذا واجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدلّ على أنّ العامل هو الفعل فقط وهو على ضربين فعل متعدّد بغيره وفعل متعدّد بنفسه فاما ما يتعدّى بغيره فهو الفعل اللازم ويتعدّى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجرّ فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجته وحرف الجرّ نحو خرج زيد وأخرجته به وكذلك فرح زيد وأفرحته

الضائر التي هي الالف والواو والياء في يفعلان وتفعلان وينعلون وتنعلون
وتفعلين يا امرأة بمنزلة حرف من سسخ الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعد
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فألحقوا التاء بالفعل والفعل لا يؤنث
وإنما التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الناعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما
جاز إحقاق التانيث به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب الى كُنْتُ كُنْتِي
قال الشاعر

فأصبحت كُتَيْبًا وأصبحت عاجنا وشرَّ خصال المرء كنت وعاجن
فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل بمنزلة حرف من سسخ الكلمة وإلا لما جاز اثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حبنا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فالغوها والإلغاء إنما يكون للفردات لا للجمل فلو لم ينزل
الفعل مع الناعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء والوجه السابع أنهم
قالوا للواحد فنا على الثانية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي
جَهَنَّمَ كُلَّ كَنَازٍ عَيْنِي فَتَى وَإِنْ كَانَ الْخُطَابُ لَمَلَكٍ وَاحِدٍ لَّانِ الْمَرَادُ بِهِ
أَلْتِي أَلْتِي والثنية ليست للأفعال وإنما هي للاسم فلو لم يتنزل الاسم بمنزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت ثنيته باعتباره وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الناعل
يتنزل بمنزلة الجزء من الفعل لم يجز تقديمه عليه فان قيل لم زعمتم أن قول
القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد
ضرب وضرب زيد قيل لوجهين أحدهما أنه من شرط الناعل أن لا
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقدم زيد على
الفعل بمنزلة تأخيرها لاستحال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

سبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدا جميعا لان الابتداء لا ينفك عن المبتدا ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدا وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت ان الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدا لان المبتدا مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المنعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قيل الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له منفعولات كثيرة فنه ما يتعدى الى منعول واحد ومنه ما يتعدى الى منفعولين ومنه ما يتعدى الى ثلاثة منفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمنعول والحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المنعول والرفع اقل والفتح اخف فأعطوا الاقل الاثقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لثقل الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المنعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدا والمبتدا مرفوع فكذلك ما اشبهه وجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدا مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدا الرفع حمل

من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابوه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ
 الهاء في ابوه فاما قولهم السمن منوان بدرم فيه ضمير محذوف يرجع الى
 المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
 قلت زيد انطلق عمرو لم يجوز قولاً واحداً فلو اضفت الى ذلك اليه او معه
 صحّت المسئلة لانه قد يرجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
 كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
 ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
 فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جنة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
 ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
 الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
 الزمان خبراً عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك
 فيكون مفيداً لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
 يوم الجمعة لم يكن مفيداً لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
 الخبر ان يكون مفيداً فان قيل فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان
 في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
 الهلال او طلوعه فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه والحدوث
 والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
 حدثاً كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
 في وقوعه خبراً عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
 النحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
 وذهب البصريون الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما
 وجب ان يكون عاملاً في المبتدأ وجب ان يكون عاملاً في الخبر قياساً على
 العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
 منهم ايضاً الى ان الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

وعمر و غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ و غلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرَّمَانِي من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة واسماء المحضة لا تتضمن الضائر واما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه ينزل منزلة الفعل ويتضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الخبر الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه. منطلق فزيد مبتدأ الاول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الخبر الاول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو ان تكرمه يكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انهما يعدان من الجمل لانها يقدر معها الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقر عندك وعمرو استقر في الدار وذهب بعض النحويين الى انهما يعدان من المفردات لانه يقدر معها مستقر وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهم يصلون بها الاسماء الموصولة دلنا ذلك على انهما يعدان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقر دون مستقر لان استقر يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقر لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا يد في هذا النحو اعني الجملة

لا يعرف لا فائدة فيه فان قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى انه جائز وذهب الكوفيون الى انه غير جائز وانه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لجوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لا أدى ذلك الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لان اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لانه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ولم يوجد هاهنا فوجب ان لا يعمل وقولهم ان هذا يؤدي الى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لانه وان كان مقدما لفظا الا انه مؤخر تقديرا واذا كان مقدما في التقدير مؤخرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فاهلها في نفسه ضمير موسى وان كان في اللفظ مقدما على موسى الا انه لمّا كان موسى مقدما في التقدير والضمير في تقديم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب غلامه زيدا وهذا بين وكذلك اختلف في الظرف اذا كان مقدما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون الى انه في موضع الخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ووافهم على ذلك ابو الحسن الاخفش في احد قوله وفي هذه المسئلة كلام طويل بيناه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يلحق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة اما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

ويغير لكونه صفة لجرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
 ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكره فيه ان شاء الله تعالى
 فان قيل فماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية
 وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه
 وقد ضعفه بعض النحويين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينصب
 اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه
 ولوجب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه
 ١٠ واما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يترافعان وان كل
 واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فسادا في مسائل الخلاف بين البصريين
 والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
 قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعنوية حقيقة وانما هي امارات
 وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الإجماع انها هي امارات وعلامات
 ١٠ فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا نرى انه لو كان معك
 ثوبان واردت ان تميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
 صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيبين بهذا ان
 العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
 التعري من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
 ٢٠ غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء
 فاعطى اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول الرفع
 اول فاعطي الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
 مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ
 في الامر العام لا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى في الْفَلَكِ الْمَشْهُونِ فاراد به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشهونة واما كونه جمعا فنحو قوله تعالى حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفَلَكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ وَقَالَ تَعَالَى وَالْفَلَكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْفَجْرِ يَمَّا يَنْفَعُ النَّاسَ فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قُلْ وَقُلْ واذا كان جمعا كانت الضمة فيه كالضمة في كُتِبَ وَأُزِرَ وكذلك قولهم هِجَانٌ ودَلاصٌ يكون واحدا ويكون جمعا تقول ناقة هِجَانٌ ونوق هِجَانٌ ودروع دَلاصٌ ودروع دَلاصٌ فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كِلَامٍ وَالْهِجَانِ الْكَرِيمِ مِنَ الْإِبِلِ والدَلاصِ ١٠ الدروع البراقة ويقال دَلاصٌ ودَلامصٌ ودَمالصٌ ودَلمصٌ ودَملصٌ بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

١٠ ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا وتقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فنحو كان واخوانها وإن واخوانها وظننت واخوانها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب وإضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتصّب لكونه صفة لمنصوب

أنتما ابدلوها واوا ولم يبدلوها ياء لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب إليه منها فلو ابدلوها ياء لأدّى ذلك إلى أن تقع ياء بين الفين فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال وهم أنتما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه الألف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهزة أنتما وجب قلبها فرارا من اجتماع الأمثال وجب قلبها واوا لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال فان قيل فلم يحمل النصب على الجزّ في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب حمل النصب على الجزّ في جمع المذكور الذي هو الأصل وجب أيضا حمل النصب على الجزّ في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل وإذا كانوا قد حملوا اعد ونعد ونعد على بعد في الاعتدال وإن لم يكن فرعا عليه فلاّن يُحمل جمع المؤنث على جمع المذكور وهو فرع عليه كان ذلك من طريق الأولى فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

١٠ ان قال قائل لم سمي جمع التكسير تكسيرا قيل أنتما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لأن تكسيرها أنتما هو إزالة الشام أجزاءها فلما أزيل نظم الواحد فك نضد في هذا الجمع فسمي جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها ان يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني ان يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع والثالث ان يكون مثله في الحروف دون الحركات والرابع ان يكون مثله في الحروف والحركات فأما ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد فهو رجل ورجال ودرهم ودرام وأما ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع فهو كتاب وكتب وإزار وأزر وأما ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فهو أسد وأسود ووشن ووشن وأما ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فهو الفلك فإنه يكون واحدا

معها لأنه كان يؤدي إلى أن يتقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفاً وقبله الف
 زائدة فيقلب همزة فزادوا الناء بدلاً عن الواو لأنها تُبدل منها كثيراً نحو
 نراث ونجاء وجممة ونخمة وتكلة وما أشبه ذلك والأصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات إلا أنهم حذفوا الناء لئلاً يجمعوا بين علامتي
 تانيث في كلمة واحدة وإذا كانوا قد حذفوا الناء مع المذكور في نحو قولهم
 رجل بصري وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصري وكوفي
 لئلاً يقولوا في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجمعوا بين علامتي تانيث
 فلأن يحدفوا ما هنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى فإن قيل
 فلم كان حذف الناء الأولى قبل لأنها تدل على التانيث فقط والثانية
 تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تليها وحذف
 الأولى الأولى فإن قيل فلم لم يحدفوا الألف في جمع حيلي كما حذفوا الناء
 فيقولوا حيلات كما قالوا مسلمات قيل لأن الألف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها وإما الناء فليست
 كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها وإنما هي بمنزلة اسم ضم
 إلى اسم كحضر موت وبعلبك وما أشبه ذلك فإن قيل فلم وجب قلب الألف
 قيل لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة والباء الجمع
 بعدها ساكن وساكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فإن قيل فلم
 قلبت الألف ياء فقيل حليات ولم تقلب وأول قيل لوجهين أحدهما أن الياء
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما
 كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو والوجه الثاني أن الياء أخفت من
 الواو والواو أثقل فلما وجب قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى الأخفت أولى من
 قلبها إلى الأثقل فإن قيل فلم قلبوا همزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو اقتنف وأجج
 أبدلت همزة ما هنا واو لضرب من النفاض والتعويض والوجه الثاني أنهم

ثوباً وكذلك الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب
 جانب المذكور على الموت في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك
 فان قيل فمن أين جاء هند الجميع في قوله تعالى فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَنْجِيَا
 طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ قيل لانه لما وصفها بالقول والقول
 من صنات من يعقل أجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إِنِّي رَأَيْتُ
 أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لانه لما وصفها بالسجود
 وهو من صنات من يعقل أجراها مجرى من يعقل فلها جمعت جمع من يعقل
 فان قيل فلم جاء هذا الجميع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون
 قيل لأن الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير ارضة وكلن
 القياس يقتضي ان تجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض
 جمعوه بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في
 سائر اخوانه وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة
 على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والنون تعويضاً من
 حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الامر التام وهذا التعويض
 ١٠ تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
 في جمع غدر غدون فلها لما كان هذا الجميع في ارض وسنة على خلاف
 الاصل ادخل فيه ضرب من التكثير وثقت الراء من ارضون وكسرت
 المسين من سنون اشعاراً بأنه جميع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التانيث

ان قلل قائل لم زاد في آخر هذا الجميع التاء نحو مسلمات وصالحات
 قيل لأن اولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو
 وكانت الالف اولى من الياء والواو لانها اخف منها ولم تجز زيادة احدها

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين الثانية والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثانية وفعلوا نون الجمع قيل للفرق بينهما فان قيل فما الحاجة الى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون الثانية ويفعلوا نون الجمع لالتبس جمع المنصور في حالة الجز والنصب بثنائية الصحيح الا ترى انك تقول في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخير فلنلفظ مصطفىين كللفظ زيد بن فلوم يكسروا نون الثانية ويفعلوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه الثانية فان قيل فهلا عكسوا ففعلوا نون الثانية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلًا قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثانية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقلوا الكسرة فيها واما نون الجمع فانها تقع بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاختاروا لها الفتحة ليعادلوا ختة الفتحة ثقل الواو والضممة والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدنى ذلك الى الاستثقال إما لتوالي الاجناس وإما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان الثانية قبل الجمع والاصل في النفاء الساكنين الكسر فحركت نون الثانية بما وجب لها في الاصل وفتحت نون الجمع لان النفع اخفت من الضم والوجه الثالث ان الجمع انقل من الثانية والكسر انقل من النفع فأعطوا الاخفت الاثقل والاثقل الاخفت ليعادلوا بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع السالم ان يكون لمن يعقل قيل تنصيلا لم لانهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وبفضله إياهم قال الله تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين قيل انها جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد لما كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

بصحيح لأنه يؤدي الى ان يكون الثنية والجمع مبنيين وليس بمذهب لقائل
 هذا القول والى ان يكون اعرابُ الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب الى ان انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤدي
 الى ان يكون الثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع لأنه لم يتقلب عن غيره اذ
 ١. أول احوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء الثنية والجمع
 في حال من الاحوال وأما من ذهب الى انها انفسها هي الاعراب فظاهر
 الفساد وذلك لأن الاعراب لا يُحَلَّ سقوطه بيناء الكلمة ولو اسقطنا هذه
 الاحرف لبطل معنى الثنية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على
 انها ليست باعراب. وانما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلم
 فتحوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول ان
 الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع
 اقل اعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والاقول الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني ان حرف الثنية لهما زيد على الواحد للدلالة على
 الثنية اشبه تاء التأنيث التي تُراد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء
 ٢. التأنيث بفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت الثنية اولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لانها قبل الجمع والوجه الثالث ان بعض علامات الثنية الالف
 والالف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ففتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف إذ لا
 علة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها بدل من الحركة والتنوين
 وذهب بعض النحويين الى انها تكون على ثلاثة اضراب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجلان وفرسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجلان والفرسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحيان

المجر دون الرفع قيل الخمسة اوجه الوجه الاول ان المجر الزم للاسماء
 من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على احدها كان حمله
 على الاخر اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انها يقعان في الكلام فضلة
 الا ترى انك تقول مررت فلا تنفقر الى ان تقول يزيد او نحوه كما انك
 اذا قلت رايت لا تنفقر الى ان تقول زيدا او نحوه والوجه الثالث انها
 يشتركان في الكتابة نحو رايتك ومررت بك والوجه الرابع انها يشتركان
 في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزت زيدا والوجه الخامس
 ان المجر اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على احدها كان الحمل على
 الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحتمل عندي وجه سادس وهو ان
 النصب من اقصى الحلق والمجر من وسط النم والرفع من الشفتين وكان
 النصب الى المجر اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط النم من
 الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدها كان حمله على الاقرب اولى
 من حمله على الابعد والمجاز احق بصنعه والذي يدل على اعتبار هذه
 المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على المجر في باب الثنية والجمع حملوا
 المجر على النصب في باب ما لا ينصرف فان قيل فما حرف الاعراب في
 الثنية والجمع قيل اختلف الفخويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان
 الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو
 العباس المبرد ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا
 حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب
 قطرب والنزاه والزيادي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من
 ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب فناسد لانه لا
 يخلو اما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل
 على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول
 الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فليس

كَانَ بَيْنَ فَكَّهَا وَالتَّكِّ فَارَةً مَسَكٍ ذَبَحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخَرُ

كَانَ بَيْنَ خَلْنِهَا وَالْخَلْفِ كَشَّةٌ أَفْعَى فِي بَيْسٍ قُفَّتْ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لَبَيْتٌ وَلَبَيْتٌ فِي مَجَالِ صَنْكَ ارَادَ لَيْثَانُ الْآ آتَهُ

عَدَلَ إِلَى التَّكَرُّارِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَارِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ قِيلَ مَا الْجَمْعُ قَبِيلُ

صِيغَةُ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا الْعُطْفُ

كَالْثَنِيَّةِ الْآ أَنَّهُمْ لَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّكَرُّارِ فِي الثَّنِيَّةِ طَلَبُوا لِلِاخْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ

فِي الْجَمْعِ أَوَّلَى إِنْ قِيلَ فَلَمْ يَكُنْ أَعْرَابُ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعُ بِالْمَحْرُوفِ دُونَ

الْمَحْرُكَاتِ قَبِيلٌ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْأَعْرَابُ بِالْمَحْرُوفِ

فَرَعَ عَلَى الْمَحْرُكَاتِ فَكَمَا أُعْرِبَ الْمَفْرَدُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْمَحْرُكَاتِ الَّتِي فِي

الْأَصْلِ فَكَذَلِكَ أُعْرِبَ الثَّنِيَّةُ وَالْجَمْعُ اللَّذَانِ هَا فَرَعَ بِالْمَحْرُوفِ الَّتِي هِيَ

فَرَعٌ فَأَعْطِيَ الْفَرْعُ الْفَرْعَ كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلُ وَكَانَتْ الْآلِفُ وَالْوَاوُ

وَالْيَاءُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَ الْمَحْرُوفَ بِالْمَحْرُكَاتِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُوا

الْثَنِيَّةُ فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْآلِفِ وَالْجَمْعِ السَّالِمِ بِالْوَاوِ وَأَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْرُ

وَالنَّصَبِ قَبِيلٌ أَنَّهُمَا خَصُّوا الثَّنِيَّةَ بِالْآلِفِ وَالْجَمْعَ بِالْوَاوِ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ أَكْثَرُ

مِنَ الْجَمْعِ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى

غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ

أَوَّلَى الْعِلْمِ خَاصَّةً فَلَمَّا كَانَتْ الثَّنِيَّةُ أَكْثَرَ وَالْجَمْعُ أَقْلَ جَعَلُوا الْإِخْفَ وَهُوَ

الْآلِفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْإِثْلُ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقْلِ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَإِنَّهَا

أَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْمَجْرُ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ لَهَا سِتَّةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا

ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَوَقَعَتِ الشَّرَكَةُ ضَرْوَةً فَإِنْ قِيلَ هَلِ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْرُ

أَوِ الْمَجْرُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قَبِيلُ النَّصَبِ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْرُ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْيَاءِ

عَلَى الْمَجْرُ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ

فِي الْأَصْلِ تَدُلُّ عَلَى الْمَجْرُ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَحْمِلِ النَّصَبُ عَلَى

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْقَيْنَا يَوْمَ الذِّقَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُور
 وَأَنْتِ حَيْثَا يَتَنَ الْهَوَى بِصَرَى مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَذْنُو فَاظْطُور
 اراد فَاظْطُر فَاشْبَع الضَّمَّة فَتَشَأَتِ الْوَاوُ وَكَذَا قَالَ الْآخَرُ فِي إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ
 وَأَنْتِ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرِزِي وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ يَسْتَنْزِاحُ
 اراد يَمْتَرِحُ فَاشْبَعِ الضَّمَّة فَتَشَأَتِ الْآلِفُ وَقَالَ الْآخَرُ فِي إِشْبَاعِ الْكَسْرِ
 تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفَى الدَّرَاهِمُ تَنْقَادُ الصِّبَارِيفُ
 اراد الصِّبَارِيفُ فَاشْبَعِ الْكَسْرَةَ فَتَشَأَتِ الْيَاءُ وَالشَّوَاهِدُ فِي إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ
 وَالضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ أَمَّا
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِكَةِ الْإِيَّاتِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا أَبُوهُ وَرَأَيْتُ أَبَاهُ
 وَمَرَرْتُ بِأَيْهِ دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُكَ وَرَأَيْتُ أَبُكَ وَمَرَرْتُ
 بِأَبُكَ مِنْ غَيْرِ وََاوُ وَلَا أَلِفَ وَلَا يَاءَ وَبِحُكْيٍ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْأَلِفِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ وَالنَّصْبِ
 وَالْجَزْ كَقَوْلِهِ * أَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ
 الْأَوَّلُ وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَفْصًى فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

الباب الخامس

باب الثنية والجمع

أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الثَّنِيَّةُ قِيلَ الثَّنِيَّةُ صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَأَصْلُ
 الثَّنِيَّةِ الْعَطْفُ تَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَذَهَبَ الْعِمْرَانُ وَالْأَصْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ
 وَذَهَبَ عِمْرَانٌ وَعِمْرُو! أَنْتُمْ حَذَفُوا أَحَدَهَا وَزَادُوا عَلَى الْآخَرِ زِيَادَةً دَالَّةً
 عَلَى الثَّنِيَّةِ لِلإِيحَازِ وَالْإِخْتِصَارِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعَطْفُ أَنَّهُمْ
 يُكُونُ الثَّنِيَّةُ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ وَيَعْدِلُونَ عَنْهَا إِلَى التَّكَرُّارِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حيلي وبشري وسكري وثبت فيه الالف
 وصلًا ووقفًا اذ ليس يلحقها تنوين تُحذف من اجله فإن لقيها ساكن من كلمة
 اخرى حُذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم أعربت الاسماء الستة المعتلة
 بالمحروف وهي اسماء مفردة قيل انها اعربت بالمحروف توطئة لما يأتي
 . من باب التثنية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه
 الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه
 الاضافة فوك وذومال والاضافة فرع على الأفراد كما ان التثنية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 ١. من غيرها ولما وجب ان تُعرب بالمحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضمة قبلها
 علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد بينا فسادَه في مسائل الخلاف بين
 ١٠ البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت الضمة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رأيت اباك كان الاصل فيه رأيت
 ٢. ابوك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف نشأت عن
 إشباع الحركات كتقول الشاعر

في آخره نحو الهوى والهدى والدنيا والآخرى وسمي مقصورا لأن حركات
الأعراب قصرت عنه أي حُبست والقصر الحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ أي محبوسات
وقال الشاعر

وَأَنْتِ أَتْيَ حَبِيتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ النَّصَائِرُ
عَبِيتُ قَصِيرَاتِ الْبَحَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطِيئَةِ شَرَّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرُ

ويروى قصورة والبهائر النصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورَجِي ورَأَيْتَ عَصَا وَرَجِي
ومررت بعَصَا وَرَجِي والأصل فيه عَصَوُ وَرَجِي إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَمَّا تَحَرَّكَ
وَانْفَجَحَ مَا قَبْلَهُمَا قُلُبَا الْفَيْنِ وحذفت الألف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها أولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضي فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى شَيْءٍ
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه إلى
أَنَّ الْوَقْفَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْءِ عَلَى الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ وَفِي
حَالَةِ النَّصْبِ عَلَى الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ حَمَلًا لِلْعُتْلِ عَلَى الصَّحِيحِ وَذَهَبَ
أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ
التَّنْوِينِ لِأَنَّهُمْ أَنَّمَا خَصُّوا الْإِبْدَالَ بِحَالِ النَّصْبِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى
الْأَلْفِ أَتْيَ هِيَ اخْفَتِ الْحُرُوفُ وَلَمْ يُبْدَلُوا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْءِ لِأَنَّهُ يُنْفَضِي
إِلَى الثَّقِيلِ وَاللَّيْسِ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ هَاهُنَا لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّنْوِينِ هَاهُنَا لَا
يَكُونُ الْأَمْتُوْحَا فَأَبْدَلُوا مِنْهُ الْفَا لِأَنَّهُ لَا يَجْلِبُ ثَقَلًا وَلَا يَجْلِبُ لَبْسًا وَذَهَبَ
أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَانِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ
الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ يُبَيِّلُونَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى أَوْ أَوْجِدُ عَلَى
النَّارِ هُدًى وَلَوْ كَانَتْ مُبْدَلَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ لَمَّا جَازَتْ هَاهُنَا إِمَالَتُهَا لَا تَرَى
أَنَّكَ لَوْ أَمَلْتَ الْأَلْفَ فِي نَحْوِ رَأَيْتَ عَمْرًا لَكَانَ غَيْرَ جَائِزٍ فَلَمَّا جَازَتْ الْإِمَالَةُ
هَاهُنَا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا مُبْدَلَةٌ مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ لَا مِنَ التَّنْوِينِ وَغَيْرُ الْمُنْصَرَفِ

وهو الصرف وأما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدها كان
 حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى وأما إذا كان منصوباً
 فهو بمنزلة الصحيح لحقة الفتحة فإن قيل الحركات كلها تستثقل على حرف العلة
 بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بوب ونيب ألا أنهم استقلوا الفتحة
 على الواو والياء فقلبو كل واحدة منها الفاء قسيل الفتحة في هذا الجرح لازمة
 ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاض فإنها عارضة وليست بلازمة
 فلها المعنى استقلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاض فإن
 وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط
 الياء وإثباتها واختلف المحققون في الأجود منها فذهب سيبويه إلى أن
 ١٠ حذف الياء أجود إجراء للوقف على الوصل لأن الوصل هو الأصل
 وذهب يونس إلى أن إثبات الياء أجود لأن الياء إنما حذفت لأجل
 التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء قوله
 تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان
 منصوباً أبدلت من تنوينه الفاء كسائر الأسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت
 ٢٠ قاضياً كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الفاء ولا م كان حكمه في الوصل
 حكم ما ليس فيه الفاء ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان
 لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والمجرى إثبات الياء وحذفها وإثباتها أجود
 الوجهين لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام فإذا زال علة
 إسقاط الياء وجب أن يثبت وكان بعض العرب يفت بغير ياء وذلك
 ٢٠ أنه قدّر حذف الياء في قاض ونحوه ثم أدخل عليه الألف واللام وبقي
 المحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القراء في قوله تعالى
 أَرْجِبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا فَإِنْ كَانَ مَنْصُوباً لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا
 بِالْيَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَنَزَّلُ بِالْحَرْكِه مُتَزَلَةً
 الحرف الصحيح فيخص بها من المحذف وأما المتصور فهو المختص بألف مفردة

حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
اولى من غيره لانه خفيف بضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الحيشوم
وانه لا يعتمد له في الحلق فاشبه الالف اذ كان حرفا هوآيآ فان قيل
فلما دخل التنوين الكلام قيل اختلف الخويون في ذلك فذهب سبويه
الى انه دخل الكلام علامة للاختف عليهم والامكن عندهم وذهب بعضهم
الى انه دخل فرقاً بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف واما غير المنصرف فما لم يدخله
المجرع مع التنوين وكان ثانياً من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
فمنع من التنوين ومن المجرع تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب
بعضهم الى انه منع المجرع لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سمي المتمكن ولا يسمى امكن وكل امكن
متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل المجرع الالف واللام
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعتل ما كان آخره الناء
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومقصور فالمنقوص ما كانت
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
يُسمي منقوصاً قيل لانه نفص الرفع والمجرع قول هذا قاضي يا فتى ومررت
بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استغفلوا الضمة والكسرة
على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء
الساكين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
لو حُذف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والثاني ان التنوين دخل لمعنى

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والني والتني والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هاؤلا . معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلا ما التي في التعجب فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لها حرف ينطق به لأن الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستنهام والشرط فكذلك هاهنا واما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فاما الفعل الماضي ففحو ذهبَ وعلمَ وشرفَ واستخرجَ ودحرجَ واحرجمَ واما فعل الامر ففحو اذهبَ واعلمَ واشرفَ واستخرجَ ودحرجَ واحرجمَ وسنذكره لم يبق الفعل الماضي على الفتح ولم يبق فعل الامر على الوقف وخلاف النحويين فيه في باب ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلمها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على اصلها في البناء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره الفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رجل وقرس وما أشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يعي ايضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأن أولي ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا ترى انهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجز لانكسار ما قبلها وكذلك

يعرض فيها ما يوجب بناءها على حركة فبقيا على الاصل وأما قبل وبعد
فانما بنيا لأن الاصل فيها ان يستعمل مضافين الى ما بعدها فلما اقتطعا عن
الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة مبني قال الله تعالى لله الأمر من قبل ومن بعد وانما
بنيا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
ان يبنيا على حركة غيرهما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو من وتم وقبل
انما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين والتول الصحيح هو الاول فان قيل فلم
كانت الحركة ضمة قيل لوجهين احدهما انه لما حذف المضاف اليه بنيا
على اقوى الحركات وهي الضمة تعويضا عن المحذوف وتقوية لها والوجه
الثاني انما بنوها على الضمة لأن النصب والجر يدخلها نحو جئت قبلك ومن
قبلك وأما الرفع فلا يدخلها البتة فلو بنوها على الفتح والكسر لالتبست حركة
الاعراب بحركة البناء فبنوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة لئلا يلتبس
حركة الاعراب بحركة البناء وأما أين وكيف فانما بنيا على الفتح لانها
تضما معنى حرف الاستفهام لأن ابن سبّال عن المكان وكيف سؤال عن
المحال فلما تضما معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وانما بنيا على حركة
لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخفت الحركات وأما
أيس فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لأن الاصل في ايس امس
فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب ان نبني وانما بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في
التحريك لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل امس معدولة عن لام

التعريف فيجعلها غير مصروفة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَدَّ أَمْسًا عَجَائِزًا مِثْلَ السَّمَاءِ قُصَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسًا لَا تَرَكَ اللَّهُ لَهُنَّ هَيْزًا

ولما هاولاه فانما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم يبطأ به لأن

بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الاعراب للشابهة التي ذكرناها
 قبل فبان الفرق بينها وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب النجاشي إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل
 الناصبة والمجازمة فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده لأن
 عامل النصب والمجزم لا يدخل على عامل الرفع فلما وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزائد ليس هو العامل وأما
 قول النجاشي فلا ينفك من ضعف ذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب
 والمجزم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العوامل الناصبة والمجازمة والرفع
 قبل النصب والمجزم فلها كان هذا القول ضعيفا وأما عوامل النصب فجو
 ١٠ أن ولن وكى وإذن وحتى وأما عوامل المجزم فجو لم ولما ولأم الأمر ولا في
 التني ولعوامل النصب والمجزم موضع تذكرها فيه إن شاء الله تعالى وأما
 المسبني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير المتمكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير المتمكن فجو من
 ١٠ وكَمْ وَقَبْلُ وَبَعْدُ وَابْنٌ وَكَيْفَ وَأَمْسٍ وَهَؤُلَاءِ وَأَنْمَا بُنِيَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لِأَنَّهَا
 أشبهت الحروف ونضمت معناها فأما من فإنها بنيت لأنها لا تخلو إما
 أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة فإن كانت
 استفهامية فقد نضمت معنى حرف الاستفهام وإن كانت شرطية فقد نضمت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة
 ٢٠ وبعض الكلمة مبني وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة
 وأما كم فأنها بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية فإن
 كانت استفهامية فقد نضمت معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية فهي
 نقيضة رَبِّ لَأَنَّ رَبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَكَمْ لِلتَّكْثِيرِ وَهُمْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضَدِّهِ كَمَا
 يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ وَأَمَّا مَنْ وَكَمْ فَبُنِيَتْ عَلَى السَّكُونِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ وَلَمْ

اخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول
 انه يكون شائعا فيخصص كما ان الاسم يكون شائعا فيخصص الا ترى انك
 تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف
 اخصت بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فاذا ادخلت
 عليه الالف واللام اخصت برجل بعينه فلما اخصت هذا الفعل بعد شياعه كما
 ان الاسم اخصت بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني انه
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا
 ليقوم كما تقول ان زيدا لقائم ولام الابتداء تخص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك ان فعل الامر
 والفعل الماضي لهما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى
 انك لو قلت لاكرم زيدا يا عمرو او ان زيدا لقائم لكان خلطا من الكلام
 والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولما يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الوجة استحق
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم واكمل واحد من هذه الانواع
 عامل مختص به واما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون فذهب البصريون
 الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبهه بالابتداء فكما
 ان الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا يتنقض بالفعل
 الماضي فانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع قبيل انما لم يرتفع لانه لم يثبت له
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث ونجاء ونجمة ونهمة
 وتيقور وتولج قال الشاعر مُخَذَّأً فِي صَعَوَاتِهِ تَوَلَّجَا وهو بيت الصائغ
 والاصل وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويقور لانه من الوفار ووجل لانه
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاهنا واما
 الياء فزيدت لانها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو
 واما النون فانها زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدم الهمزة ثم النون
 ثم التاء ثم الياء وذلك لان الهمزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولمن معه
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف
 في اول النعل المضارع فان قيل هل النعل المضارع محمول على الاسم في
 الاعراب ام هو اصل قسيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس
 بأصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
 والحروف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولة
 والاضافة فلولا تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد لكنت
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستفهما عن اي شيء منه حسن فلولا
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستنهام واشتبهت هذه
 المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والحروف فبانها
 تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ولا يورث
 لبسا فيها والاعراب زيادة والحكم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا
 كان الاصل في النعل المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب
 قسيل انما حمل النعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لانه يشابه

يعرفان بالقلب ليس لللفظ فيها حظ الا ترى أنك تقول في حدّ الاعراب هو اختلاف او اخر الكلم باختلاف العوامل وفي حدّ البناء لزوم او اخر الكلم بحركة او سكون ولا خلاف انّ الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين وانما هما معنيان يعرفان بالقلب ليس لللفظ فيها حظ والذي يدلّ على ذلك انّ هذه الحركات اذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للاعراب واذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء فدلّ على انّ الاعراب هو الاختلاف والبناء هو اللزوم والذي يدلّ على صحة هذا اضافة هذه الحركات الى الاعراب والبناء فيقال حركات الاعراب وحركات البناء ولو كانت الحركات انفسها في الاعراب او البناء لما جاز ان يضاف اليه لان اضافة الشيء الى نفسه لا تجوز الا ترى أنك لو قلت حركات المحركات لم يجز فلما جاز ان يقال حركات الاعراب وحركات البناء دلّ على انها غيرها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب التعرّب والمبني

ان قال قائل ما المعرب والمبني قسيل اما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظا او محلا وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء فان قيل لم زيدت هذه الحروف دون غيرها قسيل الاصل ان تزايد حروف المدّ واللين وهي الواو والياء والالف الا ان الالف لما لم يمكن زيادتها اولا لان الالف لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن محال ابدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما لانها هو ان يخرجان من اقصى الحلق وكذلك الواو ايضا لما لم يمكن زيادتها اولا لانه ليس في كلام العرب واو زيدت اولا فابدلوا

الرجل اذا ازلت شكايته وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى إِنَّ
 السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا اي ازيل خفاءها وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
 والوجه الثالث ان يكون سُني اعرابا لان المعرب للكلام كانه ينجب الى
 السامع باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا كانت متحبة الى زوجها قال الله
 تعالى عروباً أُنْزَاباً اي متحبات الى ازواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه
 ينجب الى السامع باعرابه سني اعرابا واما البناء فهو منقول من هذا البناء
 المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حدة الاعراب والبناء قيل اما
 الاعراب فحده اختلاف اواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
 واما البناء فحده لزوم اواخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم القاب
 الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب
 رفع ونصب وجر وجزم والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وإن
 كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
 قيل لانه ليس الا حركتان او سكون فالحركة ثلاثة انواع الضم والفتح والكسر
 فالضم من الشفتين والفتح من اقصى الحلق والجر من وسط الفم والسكون
 هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
 البناء اصل لحركات الاعراب قيل اختلف المخويون في ذلك فذهب
 بعض المخويين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء
 فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للاسماء وهي الاصل
 فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للانفعال والحروف
 وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل
 وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
 حلقها وحركات الاعراب تزول وتتغير وما لا يتغير اولى بان يكون اصلا
 مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
 غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب جملة على احد هذه الاقسام الثلاثة كان جملة على الاسم الذي هو الاصل اولى من جملة على ما هو فرع فان قيل فلم يقدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانك لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب ففيه ١٠ ثلثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن حجته اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم النبي تعرب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدناكم في آل حاتم آية تأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق اواخر الكلم من قولهم عربت معه النصيل اذا تغيرت فان قيل العرب في قولهم عربت معه النصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربيته وهو فساده وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

من الله لنت لهم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والدليل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف تبيع الاحمرين ودخول حرف الجر عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجر انما جاء شاذًا والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخلو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال في حرف لان المحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فان قيل فقد افاد المحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التدبير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا وانا دي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار المحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يخلو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون
 على مثال قَعَلَ كَضَرَبَ او على قَعَلَ كَكُتَّ او على قَعَلَ كَسِيعَ وعلم وكيف
 على وزن قَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة
 والنون والتاء والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستنهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستنهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلامه الاسم لا تحسن
 فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والمحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

المحرف قبل الى قمين مُعْمَلٌ ومُهْمَلٌ فالمعْمَل هو المحرف المختص بحرف
 الحِزْم وحرف الحِزْم والمُهْمَل غير المختص بحرف الاستنهام وحرف العطف
 ثم المحروف المعْمَل والمُهْمَل كلاًهما تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
 والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
 ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
 لفظاً ولا معنى ومنها ما لا يغير لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فاما ما يغير اللفظ
 والمعنى فهو ليت فتقول ليت زيدا متطلق فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت
 المعنى اماً تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
 فلانها ادخلت في الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو
 ان تقول ان زيدا قائم فان قد غيّرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
 الخبر ولم تغيّر المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
 معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم فهل قد غيّرت
 المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
 الاستخبار الذي لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
 دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
 والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولهم لا يدعى لزيد فاللام هاهنا غيّرت
 اللفظ لجزءها الاسم وغيّرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم
 لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
 قبل دخولها فلم تغيّر الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظاً ولا معنى
 فهو اللام في قوله تعالى اِنَّا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ اِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
 وَاللَّهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ اِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
 غيّرت لا لفظاً ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
 واما ما لا يغير لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فهو ما في قوله تعالى قِيَمًا رَحْمَةً مِنْ
 اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ فَا هاهنا ما غيّرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً لان التقدير فبرحمة

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
 نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
 نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَنَادُوا
يَا مَالُ لِيَقْضِ عَالِنَا رَبِّكَ ومنها التصغير نحو زُيَيْد وعِمْر في تصغير زيد
 وعمرو ومنها النسب نحو زَيْدِي وعِمْرِي في النسب إلى زيد وعمرو ومنها
 الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو ضرب زيد
 عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلام زيد وثوب خَزٍّ ومنها أن يكون
 مخبرا عنه كما بيناه فلهك معظم علامات الاسماء فان قيل لم سقى الفعل فعلا
 قيل لانه يدل على الفعل الحقيقي الا ترى انك اذا قلت ضَرَبَ دَلٌّ على
 ١٠ نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سقى به لانهم يستعملون
 الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حد
 الفعل قيل حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل
 وقيل ما أُسِنِدَ الى شيء ولم يسند اليه شيء وقد حده النحويون ايضا حدودا
 كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
 ١١ والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والله وواو
 نحو قمت وقاما وقاموا ومنها ناء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
 أن الخفيفة المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو
 ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
 يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم وبس وعسى وليس
 ٢٠ وفعل التعجب وحبنا وفيها كلها خلاف ولها كلها ابواب نذكر ما فيها ان
 شاء الله تعالى فان قيل لم سقى الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو
 الطرف ومنه يقال حرف الجبل اي طرفه فسقى حرفا لانه يأتي في طرف
 الكلام فان قيل فما حده قيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
 ايضا بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فإن قيل فإلى كم ينقسم

فقالوا إِنَّ وَلَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي النَّاءِ مِنْ عِدَّةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَعْوَضُوا
 الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَلَمَّا عَوَضُوا الْهَمْزَةَ هَاهُنَا فِي أَوَّلِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ
 سِيمُو كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي إِبْنِ بَنُو الْأَنْتُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ الَّتِي فِي اللَّامِ
 عَوَضُوا الْهَمْزَةَ فِي أَوَّلِهِ فَقَالُوا اسْمٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السِّمْوِ لَا مِنَ السِّمَةِ
 وَمَا يُوَدُّ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السِّمْوِ لَا مِنَ السِّمَةِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي اسْمِ سَيِّ عَلَى
 وَزْنِ هُدَى وَالْأَصْلُ فِيهِ سِيمُو إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبُوهَا
 الْفَا وَحَذَفُوا الْأَلْفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ فَصَارَ سَيِّ وَفِي الْأَسْمِ خَمْسَ
 لُغَاتٍ اسْمٌ وَأُسْمٌ وَسِمٌ وَسَيٌّ قَالَ الشَّاعِرُ
 بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّيَ

وقال الآخر

وَعَامِنَا أَعْجَبْنَا مَقْدُومَةً يُدْعَى أَبَا السَّحْمِ وَفِرْضَابِ سُمِّيَ

وقال الآخر

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سَيِّ مُبَارَكَا أَلْزَمَكَ اللَّهُ بِهِ إِشَارَكَا

وَكَسَرَتْ الْهَمْزَةَ فِي اسْمِ لَهَا لِكُسْرَةِ سِينِهِ فِي سِيمُولَانِهِ الْأَصْلُ وَضُمَّتِ الْهَمْزَةُ
 فِي أَسْمِ لَهَا لِضَمِّ سِينِهِ فِي سِيمُو لِأَنَّهُ أَصْلُ ثَانٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 اللَّغَتَانِ الْأُخْرَيَانِ وَهِيَ سِيمٌ وَسِمٌ فَاتَّهَمَا حَذَفَتْ لَامَهُمَا وَبَقِيَتْ فَاوُهُمَا عَلَى
 حَرَكَتَيْهَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَوَزَنَ أَسْمٌ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ أَفْعَ وَوَزَنَ سِيمٌ فَعَ وَوَزَنَ
 سِمٌ فَعَ وَوَزَنَ سَيٌّ فَعَلَّ فَإِنْ قِيلَ مَا حَذَفَ الْأَسْمَ قَبِيلَ كُلِّ لِنِظَةِ دَلَّتْ
 عَلَى مَعْنَى تَحْتَمُّهَا غَيْرَ مُقْتَرَنٍ بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ وَقِيلَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَكَانَ ذَلِكَ
 الْمَعْنَى شَخْصًا أَوْ غَيْرَ شَخْصٍ وَقِيلَ مَا اسْتَحَقَّ الْأَعْرَابُ أَوَّلَ وَضَعِهِ وَقَدْ
 ذَكَرَ فِيهِ النُّحَوِيُّونَ حَدُودًا كَثِيرَةً تَنِيْفٌ عَلَى سَبْعِينَ حَدًّا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ
 لَا حَدَّ لَهُ وَلِهَذَا لَمْ يَجِدْهُ سَبِيحُوهُ وَأَنَّمَا أَكْتَفَى فِيهِ بِالْمَثَالِ فَقَالَ الْأَسْمُ رَجُلٌ وَفَرَسٌ
 فَإِنْ قِيلَ مَا عَلَامَاتُ الْأَسْمِ قَبِيلَ عَلَامَاتِ الْأَسْمِ كَثِيرَةٌ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ
 نَحْوُ الرَّجُلِ وَالْفَلَامِ وَمِنْهَا التَّنْوِينُ نَحْوُ رَجُلٍ وَغَلَامٍ وَمِنْهَا حُرُوفُ الْجَمْرِ

الى الواو لان اليا اخفت والواو اثقل فلما وجب قلب احدهما الى
 الآخر كان قلب الواو التي هي اثقل الى الياء التي هي اخف اولى والوجه
 الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو حنو واحنا وقنو واقنا ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دل
 على انه من السموات لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا جذاء وكساء وسماء
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وفيل قلبت الف لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فتحة لازمة قدروا انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتدوا
 بها فقلبو الواو الف فاجتمع الفان الف زائدة والف منقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهزة
 اولى لانها اقرب المحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل اسميته دل على
 انه من السموات لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويفزى
 ويشقى والاصل يدعو ويفزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغريت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فاما تغازبت وترجيت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لان الاصل في
 تناعلت فاعلت وفي تنعلت فعلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تناعلت وتنعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فائه الا
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من ينو عوضوا الهزة في اوله

هذه الاقسام الثلاثة لبق في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط
 فلما عبر بهذه الاقسام عن جميع الاشياء دل على انه ليس الا هذه الاقسام
 الثلاثة فان قيل لم سمي الاسم اسما قيل اختلف فيه المخوفون فذهب
 البصريون الى انه سمي اسما لوجهين احدهما انه سما على معناه وعلا على ما
 تحته من معناه فسمي اسما لذلك والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لما
 تلك مراتب فيها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر
 عنه وهو الحرف نحو هل ويل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به
 ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف اي ارتفع . والاصل فيه سُمِيَوا لا انهم حذفوا
 الواو من آخره وعوضوا المهزة في اوله فصار اسما ووزنه اقْع لانه قد
 حذف منه لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى انه سمي اسما
 لانه سَمِيَ على المعنى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم الا انهم
 حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها المهزة فصار اسما ووزنه اِغْل لانه
 قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما ذهب اليه الكوفيون وان كان صحيحا من جهة المعنى الا انه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول انك تقول في
 تصغيره سُمِيَ نحو حِنُو وَحَيَّ وَقِنُو وَقَنِّي ولو كان مأخوذا من السمة
 لوجب ان تقول وسم كما تقول في تصغير عدة وعيدة وفي تصغير زنة وزينة
 فلما قيل سُمِيَ دل على انه من السمو لا من السمة وكان الاصل فيه
 سُمِيَوا الا انه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِّد وَهَيْن وَمَيْت والاصل فيه سَوْد
 وهيون وميوت الا انه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء